أنور نصر الدين هدام

المصالحة الوطنية في الجزائر

خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسيّة

معهد الهوقار، جنيف

أنور نصر الدّين هدّام

المصالحة الوطنية في الجزائر

خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسيّة

معهد الهوقار ـ جنيف

المصالحة الوطنية في الجزائر: خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية

تأليف: أنور نصر الدين هدام

الناشر: معهد الهوقار، جنيف

© 2007 كافة حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى 1428هـ - 2007م

ردمك: 2-940130-20-5 **ISBN:**

Hoggar Institute
Case postale 305, 1211
Genève 21, Switzerland
Fax: +41 22 734 10 07
URL: www.hoggar.org
Email: info@hoggar.org

تصميم وإخراج فني

بريد إلكتروني: mohd@shawadfy.com
موقع الإنترنت: http://www.shawadfy.com

﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى
يغيروا ما بأنفسهم﴾

(سورة الرعد: آية 11)

إهـداء

إلى الشعب الجزائري المسلم وريث ذلك الانصهار الحضاري بين السكان الأصليين لشمال إفريقيا الأمازيغ الأحرار وبين المسلمين الفاتحين الأبرار من جزيرة العرب.

إلى الشعب الجزائري المسلم حفيد فاتحي الأندلس المسلمة بعبقريتها وعدالتها ورخائها لقرون طوال ... على أبواب أوروبا "قرون الوسطى"، الأندلس التي جعل منها أجداده واحة التسامح واحترام كرامة الإنسان، واحة الحرية والعدالة والعلم والإتقان والثقافة والحضارة ...

أدعو المولى عز وجل أن يلهم أبناء وبنات هذا الشعب الأبي، حكاما ومحكومين، للتصالح وجمع الكلمة وضمد الجراح وتجاوز المحنة، وحل أزمة البلاد حلا عادلا وشاملا يمكنهم من استرجاع أمانة الحرية والحياة، ومنها أسباب التمكين في الأرض ...

المحتويات

عرفان 9

مقدمة 11

الفصل الأول: المصالحة الوطنية: رؤية في العمل السياسي الحضاري 13

أ. المصالحة الوطنية في الجزائر بين الخط الحضاري والخط التغريبي 16

ب. أسس ثقافة ما بعد الأزمة: مبادئ العمل السياسي الحضاري 24

الفصل الثاني: قراءة في خلفيات الأزمة الجزائرية 35

أ. مدخل تاريخي 37

ب. من عوامل الأزمة الوطنية التي طالت الجزائر ما بعد الاستقلال 42

ج. المصالحة الوطنية خطوة أساسية في طريق تجاوز مخلفات الأزمة 55

الفصل الثالث: المصالحة الوطنية في الجزائر: مقدمات منهجية 59

أ. سوء الفهم والتكلفة الغالية:

غياب ثقافة الحرية والتعددية والحوار الحضاري 61

ب. الحضور السياسي للصحوة الإسلامية:

الإسلام بوصفه المقوم الأساس في النهوض الحضاري 68

ج. من أجل مصالحة وطنية تضمد الجراح وتفضي إلى

معالجة حضارية للقضية الجزائرية 78

د. عشر سنوات على "العقد الوطني"، أو الفرصة الضائعة من

أجل معالجة ملف الأزمة 93

الفصل الرابع: المصالحة الوطنية في الجزائر بين الواقع والطموح 109

أ. حوار مع مجلة "المجتمع" الكويتية: "أدعو لعقد ندوة وطنية جامعة

بمشاركة كل القوى السياسية لإنهاء المحنة وتحقيق المصالحة الشاملة" ... 111
ب. مقتطفات من حوار مع جريدة "السفير" الجزائرية: "أنور هدام للسفير: نحن مستعدون للتعامل مع الأطراف من النظام التي لم تلطخ أياديها بدماء الأبرياء" 121
ج. مقتطفات من حوار مع أسبوعية "أخبار الأسبوع" الجزائرية: "إن تقرير مصير الشعب هو أساس الاستقرار السياسي للبلاد المفضي إلى الاستقرار الاجتماعي وإلى الأمن والنمو الاقتصادي" 129
د. مقتطفات من حوار مع جريدة "النور الجديد" الجزائرية: "سألبي الدعوة لحوار داخلي من أجل حل الأزمة" 133
هـ. حوار مع أسبوعية "رسالة الأطلس" الجزائرية: "على الرغم من الأخطار فأنا عازم على العودة إلى أرض الوطن" 137
و. النص الكامل للحوار مع "البلاد" الجزائرية: "لا بد من تثمين العرس الانتخابي" 143
ز. حوار مع جريدة "البلاد" الجزائرية: "الدكتور نصر الدين أنور هدام لـــ"البلاد": حياد الرئيس يقلق أطرافا في السلطة" 159
ح. حوار مع "الخبر الأسبوعي" الجزائرية: "مراكز القوى تريد وضع الرئيس في الزاوية الضيقة" 167
ط. النص الكامل للحوار مع "الشروق اليومي" الجزائرية الذي نشر في اليوم الذي كان مقررا فيه العودة إلى أرض الوطن الحبيب الجزائر: "الرئاسة دعتني وأسقطت عني الأحكام القضائية والاستئصاليون رفضوا عودتي" 174
خاتمة: المصالحة الوطنية في الجزائر خيار بدون بديل 189
ملحق: "أصول الولاية في الإسلام" الشيخ عبد الحميد بن باديس 207

عرفان

أسجل بادئ ذي بدء عرفاني إلى أمي الحبيبة التي اشتقت إلى عطفها وحنانها ... اللهم اشفيها وعافيها، واجمع شملنا ... وإلى أبي العزيز المربي القدوة ... اللهم ارحمه واغفر له واجعل قبره روضة من رياض الجنة ... أسأل الله أن يغفرا لي يوم الحساب لما تسببت لهما من مضايقات البوليس سنوات طوال جراء نضالي من أجل حق الشعب في تقرير مصيره ...

كما أسجل عرفاني، لجميع أفراد لأسرة الكبيرة والصغيرة لنصرتهم لي ... وأخص بالعرفان زوجتي الصاحبة العزيزة لدعمها وتشجيعها المستمر للمضي قدما في النضال، رغم عجزي منذ عقد من الزمن عن مواصلة تحمل مسؤولية نفقة البيت. فتحملت هي بنفسها مسؤولية نفقة البيت والأولاد، كما حافظت على تماسك البيت وإسلاميته رغم مخاطر ومفاسد البيئة الغير المسلمة التي اضطررنا اللجوء إليها. أدعو الله أن يحتسب أجرها عنده ...

عرفاني كذلك لجميع أفراد الجالية الجزائرية في بلاد الغرب الذين احتضنوني إيمانا منهم بعدالة قضية شعبنا الجزائري المسلم ... أدعو الله أن يتقبل منا ومنهم جميعا وأن يردنا جميعا إلى ديارنا وأهلنا سالمين غانمين ...

مقدمة

يشهد العالم تطورات جد سريعة منذ انهيار المعسكر الشيوعي وانتهاء الحرب الباردة، مما تولد عنها نظام عالمي جديد تُنسج خيوطه للأسف الشديد بعيداً عن دائرة العالم الإسلامي الذي تنتمي إليه بلدنا الجزائر. ولقد ازداد هذا الوضع وضوحاً بعد أحداث سبتمبر 2001م، حيث دوائر غربية معينة، مستغلة هذه الأحداث الشنيعة التي طالت الولايات المتحدة الأمريكية، لم تعد تخفي رغبتها في تقرير هي بنفسها مصير شعوب عالمنا الإسلامي وتحديد معالم نظمها المجتمعية ودولها، منتهكة جميع الأعراف الدولية في هذا الشأن.

إن تهميش العالم الإسلامي، على الرغم من طاقاته البشرية والطبيعية العظمى التي حباه الله بها، يرجع إلى ذلك الكم من المشاكل الداخلية التي تفتك بمختلف بلدانه، والناتجة أساساً عن عدم قدرة الشعوب المسلمة حل بطرق حضارية معضلة "أزمة اختيار السلطة السياسية"، وتحقيق سيادة الشعوب على أراضيها وتقرير مصيرها، المعضلة التي تحول إلى اليوم دون استقلالية قرارات دولها واستقرارها وتنمية مجتمعاتها.

ولنا في انتخابات 17 مايو 2007 التشريعية بالجزائر أوضح بينة لحالة شبه القطيعة الحاصلة اليوم بين الحكام والمحكومين، حيث أن نسبة المشاركة الهزيلة في الانتخابات تشير بكل وضوح إلى أن الشعب الجزائري في أغلبيته الساحقة سئم من الوعود الكاذبة الفارغة للسلطة الفعلية ومرشحيها الذين جعلوا من الفساد والمحسوبية والرشوة والاسترزاق بالمال العام أساس مشاركتهم انقلابيي 11 جانفي 1992 في اللعبة الانتخابية وتبريرهم كبت السلطة الفعلية الحريات وسياسات "الحقرة" اتجاه الشعب.

إن غالبية الشعوب المسلمة في عصرنا هذا غير راضية عن الأنظمة السياسية المسيطرة على بلداننا، ولم تتجاوب مع الكثير من المخططات التنموية لهذه الأنظمة، لأن تلك المخططات تتجاهل طبيعة وخصوصية مجتمعاتنا. فهنالك شبه قطيعة بين الحكام والمحكومين. الأمر الذي تسبب في فشل مختلف المشاريع الحكومية في بلداننا وفي إضعاف دولنا. مما أدى إلى تبعية دولنا تبعية مطلقة للدول الغربية بمختلف توجهاتها، وأفضت

هذه التبعية إلى ضياع المصالح الإستراتيجية لأمتنا، بل وفي بعض الحالات، كالحالة الجزائرية، أدت إلى تهديد وحدة الشعب وأراضيه.

إن حالة الضعف والتخلف والتمزق والتشرذم والتبعية التي يوجد فيها عالمنا الإسلامي سنحت "للمحافظين الجدد" تحويل ميدان معركتهم مع ما يُسمى بتنظيم "القاعدة" إلى مختلف البلدان الإسلامية على حساب الشعوب المسلمة، والحيلولة دون تنميتها، والاستيلاء على مصادر الطاقة والتحكم في آليات التجارة العالمية ومواصلة فرض السرطان الصهيوني على المنطقة.

إن انفجارات 11 أبريل 2007 بالجزائر العصمة التي ذهب ضحيتها مواطنون أبرياء يجب أن تُدان بالصوت العالي وواضح من قبل الجميع. فهي محاولة مكشوفة يُراد منها ضم بلدنا الجريح إلى ميادين معارك "المحافظين الجدد". موقف الشعب الجزائري كان واضحا يوم 17 مايو: فهو تعبير واضح عن رفضه السياسات المتبعة طيلة الخمسة عشر سنة الماضية ولكل محاولة لفرض استمراريتها. فهو بمثابة صرخة عالية من أجل العدالة الاجتماعية بين كافة أبنائه وبناته ، وإتاحة الفرصة لكل مواطن بأن يحقق ذاته، ويساهم في خدمة وحماية بلده.

إننا من خلال هذه الرسالة المتواضعة نريد الإسهام في تفعيل عملية ترتيب البيت الجزائري، ونشر فيه جو الحوار والتآخي، والمضي قدما بخطوة جريئة لبسط المصالحة الوطنية الشاملة وتحويلها إلى حقيقة اجتماعية، وتضميد جراح شعبنا، وتمكينه بإذن الله من طي صفحة الماضي المؤلم وفتح صفحة جديدة نبعث من خلالها الثقة من جديد فيما بين جميع أبنائه وبناته ونحدث إصلاحات سياسية جدّية تضمن حق المواطنة للجميع واحترام خيار الشعب وسيادة القانون والشفافية والرقابة في تسيير شؤون البلاد ومحاربة الفساد والرشوة. إنها الخطوة الحضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية وإقلاع تنموي حقيقي يساهم من خلاله جميع أبناء وبنات الشعب الجزائري في لم شمل أمتنا المسلمة وتنمية شعوبها. وعلى الله نتوكل وهو حسبنا جلّ وعلا.

واشنطن، يوم الاثنين
4 جمادى الأولى 1428هـ
21 مايو 2007م
أ. ن. هـ

الفصل الأول

المصالحة الوطنية:
رؤية في العمل السياسي الحضاري

1

المصالحة الوطنية:
رؤية في العمل السياسي الحضاري

قال رائد الحركة الإسلامية الجزائرية المعاصرة، الإمام عبد الحميد بن باديس رحمه الله:[1]

"حق كل إنسان في الحرية كحقه في الحياة، ... والمتعدى عليه في شيء من حريته هو المتعدى عليه في شيء من حياته، ... وما أرسل الله الرسل عليهم الصلاة والسلام وما أنزل عليهم الكتب وما شرع لهم الشرع إلا ليعرف بني آدم كيف يحيون أحرارا وكيف يأخذون بأسباب الحياة والحرية وكيف يعالجون آفاتها، وكيف ينظمون تلك الحياة وتلك الحرية حتى لا يعتدي بعضهم على بعض وحتى يستثمروا تلك الحياة وتلك الحرية إلى أقصى حدود الاستثمار النافع المفضي بهم إلى سعادة الدنيا وسعادة الآخرة ...

ولقد كانت هذه الشريعة المحمدية بما سنت من أصول وما وضعت من نظم وما فرضت من أحكام أعظم الشرائع في المحافظة على حياة الناس وحريتهم، وما كان انتشارها ذلك الانتشار العظيم في الزمان القليل على يد رجالها الأولين إلا لما شهدت فيها الأمم من تعظيم للحياة والحرية والمحافظة عليها وتسوية بين الناس فيها مما لم تعرفه تلك الأمم من قبل: لا من ملوكها ولا من أحبارها ولا من رهبانها".

[1] الإمام عبد الحميد بن باديس: مقال "عيد الحرية"، الشهاب: شوال 1354هـ / يناير 1936م.

أ. المصالحة الوطنية في الجزائر بين الخط الحضاري والخط التغريبي

ليست المصالحة الوطنية فعلا معزولا عن التاريخ، ولا مستقلا بذاته، بل هي نتاج تطورات ومخاض سياسي حاسم ومتجدد تقف وراءها رؤية سياسية تؤمن بالثوابت الوطنية التي تشكل لحمة المجتمع الجزائري وسداه. وكل تجاوز لهذه الثوابت يفقد المصالحة روحها الداخلية ويحولها إلى مجرد عملية استعراضية غير قادرة على النفاذ إلى عمق الأزمة الوطنية التي تمر بالمجتمع الجزائري والتي تتجسد في جوانب شتى.

وإذا كانت الدول التي نالت استقلالها من الاستعمار لم تتمكن من اختراق حواجز التنمية وتحقيق الاقلاع الحضاري المنشود؛ فإن ذلك يعود في أهم مفاصله إلى غياب الرؤية السياسية الجامعة التي تلم بمختلف أركان العملية التغييرية سواء من حيث التأسيس النظري أو البرنامج العملي في كلياته ومؤسساته، أو البرنامج العملي الإجرائي في خطواته المتكاملة.

ومما لاشك فيه أنه لا يمكن أن نؤسس المصالحة الوطنية بعد السنوات المأسوية التي مرت بها الجزائر دون أن نكون مؤمنين بالمؤسسات النظرية والمنهجية التي تقوم عليها المصالحة والتي تشكل المدخل الأساس للرؤية الحضارية في العمل السياسي. فلا يمكن أن تكون هناك مصالحة حقيقية غير شكلية باستحضار ثقافة الانقسام وفقدان الإيمان باحترام الحريات العامة، وحق التعدد الفكري والعملي في الميدان الثقافي والسياسي. ولا يمكن أن نتحدث عن المصالحة مع غياب كلي للقناعة التي تؤمن بخطورة مؤسسة الظلم السياسي والاجتماعي وتقنينه بأشكال متعددة ولمبررات مختلفة بل تتوسل بطرق التشريع للدكتاتورية كافة بدعوى أن المجتمع،

وقواه الحية النابضة لم يبلغا مراحل النضج. وحينئذ تصبح الوصاية على إرادة الشعب هي الشريعة التي تحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وهذا مما يجعلنا نؤكد أن المصالحة الوطنية دون مشروع سياسي يجسد قناعات سياسية مؤسسة ودون رؤية شاملة تشمل الأهداف والغايات كما تشمل الوسائل والطرق التنفيذية، دون ذلك كله تبقى بعيدة عن المعنى الحقيقي للمصالحة وتنحصر في استعراضات فلكلورية وخطابات حماسية بعيدة عن القدرة للنفاذ إلى عمق الظواهر السياسية والارتدادات الممكنة على الواقع السياسي والاقتصادي للبلاد.

وإذا حاولنا قراءة الخارطة السياسية في الجزائر، والملاحظات نفسها يمكن تعميمها على مختلف الدول (العالمثالثية) التي استقلت قبل أقل من نصف قرن، وحتى الآن لم تستطع أن تحقق القفزة الحضارية المنشودة، فإن هذه القراءة ستبين لنا وجود خطين لا يكادان يتقاطعان وهما: الخط الحضاري والخط التغريبي[1]، وحول كلا الخطين تتأسس الاتجاهات السياسية والثقافية يمينا ويسارا ووسطا. إننا سنلاحظ بأنه منذ بداية القرن العشرين شهدت الساحات الوطنية نشاطا مكثفا لمجموعات كثيرة، وتيارات سياسية وثقافية متعددة من مختلف التوجهات والخلفيات الفكرية والأيديولوجية والعقائدية. وكانت كلها تسعى جاهدة لتغير من وضع الشعوب وإدخالها من جديد إلى مضمار الفعل التاريخي. وقد قامت طيلة هذه المدة بنشر أفكارها وأيديولوجياتها ومعتقداتها. وتمكنت بعض هذه التيارات التي استطاعت أن تقترب من دوائر السلطة أو تصبح من بين أطقمها السياسية أنة تقديم مشاريعها التنموية عن طريق السلطة

[1] هناك تسميات أخرى مثل: الحداثة، والأصالة، ومثل القوى التقدمية، والقوى الرجعية..الخ

السياسية. بينما لجأت توجهات أخرى إلى التعبئة الجماهيرية، وتم ذلك من خلال أنشطة مختلفة للتوعية، منها ثقافية إعلامية وأخرى دعوية تربوية، بعضها في السر وبعضها في العلن حسب الظروف المتاحة لكل منها. وهذا في حد ذاته يدل على حيوية كبرى داخل المجتمعات، وذلك يعكس ظاهرة صحية ينبغي تشجيعها لا قمعها.

إلا أن جل هذه المجموعات الوطنية، سواء أكانت في السلطة أم في المعارضة! وسواء أكانت ذات توجهات علمانية أم إسلامية! لم تفلح في تحقيق ما تصبو إليه بصورة واقعية وكثير منها عجز حتى عن الانتقال من زخم الأفكار والمشاريع إلى زخم البرامج التغييرية الشاملة بشقها السياسي، والثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي.

إن القراءة المتأنية تعكس أن هذا الفشل يرجع إلى كون أن هذه التيارات والتوجهات قد اختصرت معظم جهودها داخل الدائرة الأيديولوجية، على حساب معركة عملية التمكين ومستلزماتها واستعادة سيادة الشعوب المسلمة على أراضيها وتقرير مصيرها هي بنفسها. مما تسبب في خسارة المعركة التنموية والبقاء في دائرة التخلف والتبعية.

والملاحظة نفسها يمكن توجيهها للتيارات والتوجهات ذات المرجعية المنتسبة للصحوة الإسلامية حيث إن كثيرا من هذه التيارات كانت تتغذى على ردات الفعل، وبذلك يمكن القول أنها سقطت في فخ العلمانيين. لقد بذلت قصارى جهدها وسخرت جل طاقاتها الفكرية والبشرية والمادية في الرد على الحركة العلمانية، فبقيت تتراوح هي الأخرى في دائرة الصراع الأيديولوجي.

وهكذا، على الرغم من التحديات الخطيرة التي تواجه عالمنا الإسلامي والتي ترهن استقلالية بلدانه للهيمنة الغربية وتضعها موضع التساؤل، فقد انصب اهتمام جل هذه المجموعات على معالجة القضايا العرضية بعيدا عن الجوهر وملامسة الحلول الشكلية بعيدا عن الحلول العملية التي تتجاوز الظاهرة، ظاهرة التخلف، وتفكك شروطها الموضوعية وتستبدلها بشروط الفعل الحضاري الذي يؤسس للنقلة النوعية في عالم التغيير.

فمن هذه المجموعات من اعتنقت نظرة الغرب المسيحي للدين، ومعالجته لتجاوزات الكنيسة وسيطرتها العنيفة على الساحة العامة وشؤون المواطنين الخاصة إلى درجة استعبادهم، وذلك في عهد النظام الثيوقراطي الذي ذاقت مرارته الشعوب الأوروبية طيلة قرون. فجند هذا الفريق كل طاقاته من أجل إبعاد الإسلام عن حياة المسلمين العامة والخاصة؛ حتى لا يبقى الإسلام بوصفه خزانا للقيم الحضارية الذي يضبط العلاقات الثلاثية بين الإنسان، والله سبحانه وتعالى، والطبيعة أو التاريخ بوصفه ميدانا لتجسيد هذا التناغم الحي.

وهكذا يكاد ينحصر نشاط جل الأحزاب السياسية المنبثقة عن هذه المجموعات ومشاريعها التنموية في نقطة واحدة: السعي الكثيف من أجل تحقيق الفصل بين الدين الإسلامي والمجتمع والفرد، ولو على حساب الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، الأمرالذي كلف الكثير في بعض البلدان مثل الجزائر. لقد تحول هذا إلى هاجس سياسي وكابوس يطارد هذه المجموعات، حيث إن كل توجه أو تيار يحمل شعار استلهام حركته السياسية ونشاطه التغييري من خزان القيم الحضارية للإسلام يعد في نظر هذه المجموعات تهديدا مباشرا لسلطانها الزماني. ولذلك عمل هذا الفريق، والذي تمكن من مفاصل

الحكم في معظم الدول المسلمة، على إبعاد الإسلام عن الحياة العامة للمواطنين وعن دولتهم ومحاصرته في دائرة ضيقة دائرة الشعائر.

لقد اختصر هذا الفريق برنامجه السياسي في كيفية تحويل الإسلام إلى دين كنسي بمحاصرته والتضييق عليه، وفي الوقت نفسه سجل خيبته وفشله في الميادين الحيوية وفي إدارة الملفات الحيوية وميادين التميكين والاستقلال الحضاري مثل: الزراعة، وتوفير الأمن الغذائي، والتعليم، والبحث العلمي والتكنولوجيا. وكان الجهد السياسي ينحصر في عملية تلفيق وتقليد "أعمى" لبرامج اقتصادية صيغت على أسس حضارات أخرى فكان التبني الأبله في بداية الأمر لمادية "كارل ماركس" والمنظومة الاقتصادية الاشتراكية، متجاهلين الأسس الحضارية لمجتمعاتنا المسلمة ثم أنقلب هؤلاء "التقدميون"، كما يلقبون أنفسهم، ليتبنوا دون وعي ولا سابق تخطيط لليبيرالية "آدم سميث" والمنظومة الاقتصادية الليبيرالية. ونحن نراهم اليوم يهرولون نحو خصخصة عمياء لا تراعي التكلفة الاجتماعية وتفتح البلاد على اقتصاد "البزار".

إن مسألة الدين والارتباط بالمولى عز وجل مسألة حيوية ومصيرية في حياة كل مسلم. وحركة الصحوة الإسلامية في الجزائر، منذ عهد الإمام عبد الحميد بن باديس رحمه الله أسهمت في تعزيز وتعميق الفهم المتكامل والمتوازن لدور الدين في حياة الإنسان. فالصحوة الإسلامية أسهمت في نشر الوعي بخصوصية الإسلام وكونه منهج حياة متكامل للفرد والأسرة والمجتمع، وكونه المقوم الأساس لشخصية الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم. وهذا ما يجعلنا معتنقين للفكرة القائلة بأن على جميع الأحزاب المنبثقة عن هذه المجموعات الوطنية، بما فيها العلمانية والإسلامية، الاهتمام أكثر بموقع الإسلام

في الرؤية التغييرية التي تتبناها ووجوب أن يكون موقعه محل الصدارة والتقدم.

لقد ارتكبت المجموعات العلمانية خطأ استراتيجيا عندما تجاهلت المقومات الأساسية التي تشكل الشخصية الوطنية وعملت على تجاوزها بل كسرها وإضعافها. وخاصة بالنسبة للإسلام الذي هو بالنسبة للمسلم منهج حياة متكامل وهو المكون الأساس للشخصية. ولم تدرك أن المجتمع هو الذي يطبع سلوك الأفراد فيه بدرجة معينة من الفعالية عند التعامل مع البرامج الحكومية بما فيها المخططات الاقتصادية. فأي مشروع تنموي لايأخذ بعين الاعتبار المقومات الأساسية لشخصية المواطن يكون مآله الفشل، لأنه لا يستطيع تحريك جوانب الفعالية في المواطن بل يعمل على تغريبه وإبعاده عن محيطه الطبيعي.

وتقودنا الملاحظة المتأملة في القوى السياسية والاجتماعية الراهنة إلى انتقاد التوجهات التي حاولت تمثيل العمق الحضاري للمجتمع وخاصة المجموعات التي تنتسب إلى الصحوة الإسلامية، حيث إن جلها لم يفلح في الانتقال من مرحلة نشر كتلة المفاهيم إلى مرحلة السياسة وشؤون الدولة والحكم وترجمة تلك المفاهيم إلى برامج واقعية ميدانية. فمعظم الأحزاب المنبثقة عن هذه المجموعات الدعوية لم تتمكن من تجسيد مفاهيمها الإصلاحية وشعاراتها لا في برامج سيلسية تغييرية متميزة واضحة، ولا في برامج حكومية واقعية قابلة للتطبيق، خاصة بالنسبة لمن فتحت لها أبواب السلطان والحكم. وحتى شعاراتها سرعان ما أفرغتها هي قبل خصومها من مدلولها الحضاري العميق. ولا يكفي التلفيق والترقيع لتجنب "إلحاد الماركسيين" ومغالاة العلمانية في معاداة الدين و"وضع المسحة الإسلامية"، على حد قول أستاذي مالك بن نبي رحمه الله، على برامج ومخططات مستوردة لنخرج منها ببرامج اقتصادية إسلامية.

وهناك مجموعات تنسب -أيضا- إلى الصحوة الإسلامية تعيش حالة من الانفصام والازدواجية في فهم التشريع الإسلامي وهي تدعي أنها تهدف إلى التطبيق الحرفي للنص القرآني ولسنة نبينا محمد ﷺ، لكن هذا الادعاء يتجاهل الجهد العلمي المبذول من قبل علماء الأمة طيلة الأربعة عشر قرنا الماضية واستنباطهم من تلك النصوص الكريمة أحكام الإسلام الحنيف ومقاصده. وقد أدى بها هذا الازدواج في الفهم وهذا القصور في تفهم رسالة الدعوة الإسلامية إلى تبني الموقف العلماني، دون أن تشعر، في تقسيم الوجود إلى زماني وروحي؛ ولذلك قررت عدم الخوض في مسألة السياسة تاركة الأمر لقيصر ليحدد المصالح الشرعية تحت ذريعة طاعة "أولي الأمر". وقد أدى هذا الانحراف إلى إصباغ الشرعية على أنظمة فاسدة ومستبدة باسم ذريعة تجنب الفتنة وحماية البيضة وعدم شق عصا الطاعة.

والإطار نفسه من الغلو والفهم القاصر أدى بمجموعات أخرى من اللامذهبية إلى السعي لحرمان الأمة من حقها في الاختيار، فهدفها الوصول إلى الحكم بالقوة. أي السعي لاستبدال مستبدين باسم العلمانية بمستبدين آخرين يدعون حماية الدين وهم في واقع الأمر يحمون فهمهم القاصر وتصورهم الضبابي لرسالة الدعوة الإسلامية الخالدة. وقد تمكنت بعض الأنظمة المستبدة عبر العالم الإسلامي من استغلال هؤلاء الغلاة لضرب مكتسبات الصحوة وتشويه الدعوة الإسلامية[1].

[1] إن التطاول هذا على علماء الأمة عبر التاريخ ولو خارج إرادة علماء اللامذهبية هو الذي ولد هذه الفئة الباغية التي ذهب بها الأمر إلى استباحة دماء من يخالفهم. ومنه فإن على عاتق علماء اللامذهبية مسؤولية كبرى تجاه هذا الشباب وتوجيهه وإنقاذهم من الغلاة المبتدعين.

وخلاصة القول تقودنا إلى أن العلماني والإسلامي قد غابت عنهما أسس ومبادئ التمكين في الأرض إذ أن القضية لا تكمن في استراد مخططات اقتصادية، وإن كانت ناجحة في بلدان أخرى فلأنها جهزت لمجتمعاتها التي تم تحضيرها وتأهيلها لتلك المخططات. فالقضية بالنسبة لشعوبنا المسلمة هي "قضية تطعيم ثقافي للمجتمع المسلم يمكنه من استعمال إمكانياته الذهنية والمادية وبصورة عامة تجعل كل فرد فيه ينشط على أساس معادلة اجتماعية تؤهله لإنجاح أي مخطط اقتصادي ...". فالاقتصاد "ليس قضية إنشاء بنك وتشييد مصانع فحسب، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات ...".[1]

إن المصالحة الوطنية التي ننشدها تتأسس على قيم إسلامية وإنسانية خالدة تمكننا من تضميد الجراح ودفن الأحقاد وطي صفحة العنف ولغة الغاب والفساد، وفتح صفحة السلام والحضارة والتنمية. فلا يمكن الحديث عن مصالحة مع استمرار ثقافة الاقصاء والاستئصال والتعدي على القوانين وانتهاك حرمات المواطنين وحقوقهم التي كفلتها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية ونهب خيراتهم، وتعطيل مصالحهم وإفسادها.

بما أن المصالحة المنشودة في معناها ومضمونها -إذا- تتعلق بالمستقبل أكثر مما تعلق بالماضي، بمعنى وضع الأساس المتين لإعادة اللحمة الوطنية وتمتين أساس المواطنة، سنقوم هنا بالوقوف على بعض المبادئ الأساسية التي نرى بأنها كفيلة بأن تؤسس لثقافة ما بعد الأزمة وتخرج البلاد من دوامة الفعل الهامشي السطحي إلى الفعل الحضاري والتاريخي الفعال.

[1] "المسلم في عالم الاقتصاد"، مالك بن نبي، 1972م

ب. أسس ثقافة ما بعد الأزمة: مبادئ العمل السياسي الحضاري

1. كفالة الحريات

لا يمكن الحديث عن المصالحة والتنمية مع غياب الحريات واستمرار قوانين الطوارئ وغياب سلطة فعلية للقضاء الحر والنـــزيه. ذلك أن التاريخ يعلمنا أن السبب الرئيس من وراء انهيار الدول، وتفكيك المجتمعات يعود إلى انتشار الظلم والاستبداد وكبت الحريات. والعمل السياسي الحضاري الراشد هو الذي يسعى لكفالة هذه الحريات وحمايتها وضمان احترامها وعلى رأسها حرية اختيار السلطة والنظام المجتمعي الذي تجد فيه الشعوب بكل فئاتها ضميرها، وتجده مستجيبا لانشغالاتها، ومحققا آمالها وطموحاتها.

إن المسألة لا تتعلق باجراءات قانونية بقدر ما تتعلق بقناعات سياسية وثقافية في أهمية إعطاء الحقوق واحترام كرامة المجتمعات وإفساح المجال أمام ممارسة الحريات الأساسية بعيدا عن أي سلطة قمعية تكره الناس على الانحراف عن قناعاتهم.

ولذلك فإن كفالة الحريات تشكل بالنسبة لشعوبنا المسلمة الخطوة الأولى والأساسية نحو إعادة تمكينها وإخراجها من وضع الانحطاط الذي أصابها منذ قرون من الزمن. الانحطاط الذي بدأ يظهر منذ أن تخلت الأمة المسلمة عن حقها الطبيعي والشرعي في اختيار سلطة دولتها، وعن حقها في حمل الحكام على ما تراه هي من نظام مجتمعي ومن مشارع تنموية تخدم مصالحها، لا على ما يراه الحكام أنفسهم[1].

[1] كتب الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله، في هذا الموضوع رسالة تحت عنوان "أصول الولاية في الإسلام". لقد اعتمدناها بوصفها المصدر الأساس لثقافتنا السياسية. ونظرا لأهمية الرسالة هذه قد أثبتناها في الملحق.

لقد تمكن المتربصون ببلداننا من دفع الطبقة السياسية والفكرية إلى التنافر والاصطدام وإلى رفض لغة الحوار؛ الأمر الذي أدى إلى وجود استقطاب حاد ومميت داخل مجتمعاتنا. وازدادت مشكلات بلداننا عمقا وتشعبا، في وقت نرى فيه أن مجتمعات أخرى في تحسن واستقرار. وزاد الأمر سوءا غياب الحد الأدنى من شروط الكرامة وممارسة بعض الجهات حق "الفيتو" لإقصاء كل ما يرونه من اتجاهات منافسة بسبب غياب قناعة التداول على السلطة وفسح المجال للتنافس السياسي الحر والشريف. وخنق المجال السياسي يؤدي إلى كسر أي إرادة للتغيير ومن ثم إفقار الشعوب ونهب ثرواتها وسلب سيادتها وحرمانها من حق تقرير مصيرها.

إن ضمان الحريات يمكن المجتمع من وضع تحت تصرفه الوسائل الضرورية للقيام بوظيفته الحضارية التي حددها لنفسه بمحض إرادته هو لا غيره. فلا يمكن الفصل بين مسألة تمكين وتنمية مجتمع ما وبين مقدار ما يملك من حريات وحق التصرف في شؤونه.

من هنا يمكننا فهم تحديد الأستاذ مالك بن نبي، رحمه الله، مفهوم الحضارة بمجموعة الشروط المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يوفر جميع الضمانات الاجتماعية لكل فرد يعيش فيه دون أي إقصاء أو تهميش.

فالشروط المعنوية هي تلك التي تسمح بتغيير ما بكل فرد من أفراد مجتمع ما لتجعل من كل واحد منهم عضوا فعالا داخل ذلك المجتمع، لتتكون هكذا إرادة جماعية تحرك المجتمع بكل أفراده وفئاته، نحو تحديد بصفة واضحة منظمة ومنسقة، مهماته الاجتماعية والاضطلاع بها. وأما الشروط المادية فهي التي تمكن المجتمع من الوسائل الضرورية للقيام بمهماته تلك التي حددها هو لا غيره. فالإقلاع الحضاري

لمجتمع ما يتطلب وجود داخل ذلك المجتمع الإرادة والإمكان لتحقيقها ووجود مساحة واسعة من الحرية. فلا يمكن الفصل بين الإرادة والإمكان والحرية. وبناء عليه فإن أي محاولة تنموية، أو أي إصلاحات مجتمعية، لتحقيق إرادة أجنبية مهما كانت قوتها يكون مآلها الفشل خاصة في غياب الحرية بمعناها الحضاري الشامل.

كما أن أي محاولة لفرض قيم ما، علمانية كانت أم إسلامية، بالقوة على مجتمع ما سوف لن تفلح في تكوين إرادة التحرك لذلك المجتمع بكل فئته، بل إنها تؤدي إلى تفكيكه وإلى نوع من الفوضى داخله.

فالحرية هي الفضاء الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي الذي يسمح بتنمية وتزكية الإرادة الجماعية للأمة. وكل غياب لهذه المساحة المهمة في وجود الإنسان باعتباره إنسانا تغيب معه معنى الحياة الكريمة ويسقط الأمل في التغيير وتنكمش الإرادة الحضارية.

فكفالة الحريات هي المقياس الفاصل بين المصالحة الوطنية الحقيقية والشكلية.

2. العمل بسنن تغيير المجتمعات

لقد أكدنا أن المصالحة الوطنية ليست فعلا مستقلا في التاريخ، وأثبتنا أنها ترتكز على مبادئ وأسس دونها لا يمكن الحديث عن مشروع للمصالحة يحمل في طياته المصداقية المطلوبة لتأسيس متين لمرحلة ما بعد الأزمة تنقل المجتمع من حالته الراهنة إلى أخرى أعلى في معراج الترقي الحضاري.

لا شكوك لدينا في حسن نية الكثير من الشخصيات والمجموعات الفاعلة على الساحة الوطنية، خاصة منها التي أعلنت رغبتها في تحقيق مرضاة الله عز وجل ومحبته سبحانه. فإن هدف كل مسلم ومسلمة في الحياة هو ابتغاء مرضاته سبحانه وتعالى ومحبته. إلا أن من المشاكل الأساسية التي تواجه المسلم

في عصرنا هذا، مشكلة إدراك سبيل تحقيق محبة الله ورضاه.

ومما تعلمناه داخل مدرسة حركة البناء الحضاري الإسلامية[1]، أنه يتم تحقيق محبة الله ورضوانه من خلال تحري الصدق في التوجه إلى الله، والعمل –من جهة– بالقرآن الكريم وسنة نبينا محمد ﷺ وبالأحكام الشرعية المستنبطة منهما وتحقيق مقاصدها، ومن جهة أخرى العمل بالسنن التي فرضها الله لتغيير ما بالأفراد والمجتمعات وتحسين حالاتهم الأخلاقية، والاجتماعية، والاقتصادية، ولتمكينهم في الأرض.

بل لقد جعل الله سبحانه وتعالى شرط العمل بسنن التمكين من شروط إقامة المجتمع المسلم الذي يمكن المسلم من حرية اختيار الإسلام منهج حياة متكامل. أي بالنسبة لمجتمعاتنا، يستوجب العمل على توفير شروط عصرنا لتحقيق استقلالية دولنا استقلالية كاملة غير منقوصة، وتخليص شعوبنا هكذا من التبعية. فقال عز وجل في محكم تنـــزيله: ﴿الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور﴾ الحج:41، أي أقاموا نظاما مجتمعيا أسسه قيم وتعاليم الإسلام ويقوم على التواصي بالمعروف، بما

[1] حركة البناء الحضاري الإسلامية ابتدأت مسيرتها النوعية الطموحة –الرامية إلى إعادة بناء نظام مجتمعي يقوم على أسس قيم الإسلام– بصفة عملية مع ظهور "مسجد الجامعة"، في سبتمبر 1968م. فهو أول مؤسسة دعوية جادة داخل جدران جامعة الجزائر تم إنشاؤها بإيعاز من الأستاذ مالك بن نبي، رحمه الله، ومن قبل نخبة من شباب الجزائر المثقف كان يلتف حول الأستاذ وحول رجال آخرين من بقايا جمعية العلماء المسلمين أمثال الشيخ أحمد سحنون رحمه الله. هكذا، من داخل تلك الجامعة، التي كان يراد لها أن تكون معقل الإلحاد والتغريب، تخرج من "مسجد الطلبة " من خيرة أبناء وبنات الشعب، عربا وأمازيغ، ومن مختلف المدن والقرى، ممن جمعوا بين علوم التوحيد وعلوم التمكين. فانطلق هذا الشباب، بكل همة وإخلاص لدينهم وشعبهم ووطنهم، مسهمين في نشر الدعوة إلى الله عبر أرجاء الجزائر الفتية ونشر الوعي بالذات مستأنفين عمل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من أجل إقلاع حضاري لشعبنا ولأمتنا المسلمة. إن حركة البناء الحضاري الإسلامية أسهمت بقدر لا يستهان به، إلى جانب باقي حركات الصحوة الإسلامية ومختلف الحركات الأخرى الوطنية، في بناء جيل جزائر ما بعد الاستقلال.

فيه الحرص على خدمة مصالح المجتمع بكل فئته دون تمييز وتحقيق هكذا العدالة الاجتماعية، والتناهي عن المنكر بما فيه نبذ الظلم الاجتماعي.

حسن النية وحده، مع أهميته، لا يكفي، بل ينبغي أن يصدقه العمل والأخذ بالأسباب. هكذا، في عالم السياسة والحكم، من الواجب على السياسي المبتغي حقا لمرضاة الله عز وجل، السعي الجاد من أجل العمل بسنن التاريخ الماضية في المجتمعات والمفضية إلى التمكين في مختلف المجالات الحيوية الاستراتيجية ومنها المجال الزراعي، وتوفير الأمن الغذائي، ومجال التعليم والبحث العلمي، والمجال الاقتصادي، وتحقيق القدرة الدفاعية المشروعة لبلدنا ووحدة أراضيه.

ونظرا لطبيعة ميدان العمل السياسي، بوصفه ميدانا حافلا بالمتغيرات والمستجدات والتحديات، فإن السياسي المنتسب للصحوة الإسلامية، بالإضافة إلى وجوب تحريه الصدق، وهو يباشر مهامه داخل عالم السياسة والحكم، وبالإضافة إلى وجوب فقهه وفهمه لأحكام الشريعة السمحاء ومقاصدها أكثر من غيره من المساهمين في عملية البناء الحضاري للأمة، ففضلا عن ذلك كله فإنه في حاجة ماسة إلى فقه سنن التغيير من أجل التمكين بعيدا عن روح الاستعجال والمنافسة غير الشريفة والتنازع المفضي للخصومة والمماحكة[1].

[1] هنا أريد التذكير بسبب امتناع حركة البناء الحضاري الإسلامية عن ممارسة العمل السياسي بالمفهوم الحزبي. فلم يتم ذلك اعتقادا منها أن السياسة منفصلة عن الدين، لكن الحركة أرادت أن تسن في المجتمع سنة التنوع والتخصص في مختلف الميادين الحيوية الضرورية لعملية تمكين المجتمع، ولذا فإنها حرصت على أن تكون سندا، بالمشاريع وبالرجال، للعمل السياسي الإسلامي القائم شريطة أن ينهض هذا العمل بالفرض الكفائي من أجل التمكين لشعبنا ودولته وتقديم المشروع التنموي المجتمعي الذي يجد فيه الشعب بكل فئاته ضميره مستجيبا لانشغالاته ومحققا آماله. واليوم والأحزاب السياسية على حالتها المزرية، قد يتعين على السياسيين من أبناء الحركة، بمعية فعاليات تشاركنا القيم نفسها والغاية والرؤية الاستراتيجية ومبادئ العمل السياسي الحضاري، القيام بهذا الفرض وتأسيس حزب سياسي بمشروع سياسي واضح يواكب المرحلة ويسهم في تحقيق الحريات والعدالة الاجتماعية والتنمية لشعبنا.

3. العمل من أجل تحقيق الدولة المستقلة التي ينعم فيها المواطن بالحرية والكرامة

من المعلوم أن كفالة الحريات، والأخذ بالأسباب، والعمل بسنن التغيير هي من أسس العمل السياسي الحضاري. وترك هذه القواعد والأسس يؤدي إلى بناء حكومات مستبدة ديكتاتورية قمعية تسوم شعوبها أصناف العذاب ولن تتورع الزعامات الاستبدادية عن التضحية بالمجتمع وباستقلال الدولة من أجل الحفاظ على مكتسبات سلطوية مزيفة.

إن الفشل في بناء الحكومة والسلطة الشرعية يؤدي بالضرورة إلى رهن استقلال الدولة ذاتها إلى التوازنات ومصالح القوى الأجنبية، فهناك علاقة جدلية واضحة بين استقلالية القرار السياسي وسيادة الدولة وبين الشرعية الشعبية والتوافق بين الحاكم والمحكوم.

لقد سجلت الحكومات المتعاقبة فشلا ذريعا في بناء الدولة المستقلة –التي ينعم فيها المواطن بالحرية– ذات اقتصاد متين ذي مصداقية، قادر على المنافسة داخل النظام الاقتصادي العالمي الحر. وذلك يعود إلى غياب سلطة سياسية منبثقة من الشعب ومعبرة عن كل فئاته بكل حرية.

وفي نظرنا، الساحة السياسية لمختلف بلدان عالمنا الإسلامي هي التي تتحمل هذا الفشل، حيث معظم الأحزاب السياسية، بما فيها التي وصلت إلى حظيرة البرلمانات أو إلى مائدة الحكومات، لم تسع إلى توفير الأجواء من أجل تحقيق مثل هذه السلطة التي تحمي وحدة الشعب وسلامة شبكة العلاقات الاجتماعية فيه، وتحترم مقوماته وحرياته الأساسية وحقوقه المشروعة، وعلى رأسها مبادئ احترام اختياره الحر، وتحافظ على مصالحه الاستراتيجية، بما فيها

الحفاظ على ثرواته البشرية، والمادية، والمعنوية التي حباه الله بها، وتوفر أمنه العسكري والغذائي، وتحقيق السلام والتكامل الاقتصادي مع دول الجوار.

لا يمكن تحقيق الدولة المستقلة المنشودة إلا عبر التوصل إلى تحقيق التراضي بين الحاكم والمحكوم. ففي البلدان التي اختارت شعوبها النظام الجمهوري، مثل ما هو الحال بالنسبة لبلدنا الجزائر، فإن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك التراضي بين الحاكم والمحكوم يحققه نظام حكم يقوم على مبدأ الانتخاب الحر في إطار تعددية حزبية حرة، مع عدم تدخل المؤسسة العسكرية والأمنية في المنافسة السياسية، مع الفصل بين السلطات التشريعية، والتنفيذية والقضائية، فضلا عن احترام حرية الإعلام والصحافة.

إذا، على الطبقة السياسية في مختلف بلدان العالم الإسلامي تجاوز الخلافات الأيديولوجية، ولنتعاهد جميعا من أجل السعي لتأسيس نظام سياسي يوفر الحريات الأساسية المفضية إلى تحقيق الدولة المستقلة. ولنتعاهد جميعا بعدم التفريط في المصالح الاستراتيجية لبلداننا ومستلزمات التمكين، من مصادر الطاقة الحيوية والزراعة، وتوفير الأمن الغذائي والعسكري لشعوبنا.

وفي تقديري أن المصالحة التي لا تؤسس لسلطة سياسية مستقبلية ذات مصداقية في ضمير المجتمع ولا تهتم بالمصالح الاستراتيجية للشعب، هي مصالحة آنية ولحظية لا تملك مقومات الاستمرارية والثبات. بل المصالحة الحقيقية هي التي تتأسس على ثقافة سياسية تجعل الألوية الكبرى لنبذ كل أشكال الاستبداد السياسي وقمع الحريات ومصادرة الآراء وفرض السياسية الأحادية ومطاردة المعارضين المخلصين.

المصالحة الحقيقية هي التي تتأسس على احترام إرادة الشعب واختياراته

الحرة والديمقراطية.

ولذلك فإن هناك عملا شاقا ومستمرا من أجل إنضاج الشروط الموضوعية لتنمية وترقية الثقافة السياسية حتى يكون الأداء السياسي متمحورا حول المصالح العليا للوطن ولمكانته الاستراتيجية. لأن ثقافة الأحقاد التي تغذيها المواقف الأيديولوجية المسبقة لا يمكنها أن تبني فضاء توافقيا يتعايش فيه الجميع وفق أرضية جامعة موحدة.

4. العمل من أجل التآخي والتكامل الاقتصادي مع دول الجوار

إن خيار نهج المصالحة الوطنية الحقيقية يفرض علينا اتباع سياسة التقارب لا التنافر تجاه دول الجوار. في عالم تسوده عولمة "الكبار"، لا مكانة للدويلات المنعزلة عن بعضها البعض والمنغمسة في صراعاتها الداخلية.

وهكذا، فإن العمل السياسي الحضاري هو العمل الذي يدعو إلى انتهاج سياسة التآخي والسلم والتكامل الاقتصادي فيما بين مختلف دول الجوار، وإنشاء أسواق اقتصادية جهوية (إقليمية)، على غرار السوق الأوروبية المشتركة، وشمال أمريكا، وآسيا.

فبالنسبة للمنطقة المغاربية، إن السعي بكل إخلاص وكفاءة ونزاهة لتحقيق السلام فيها، ونشر الأمل بين شعوبها، وروح الأخوة والتكاتف لهو من المصلحة الوطنية الأمنية لجميع الدول المغاربية. فلا يسع الدول المغاربية سوى العمل الجاد من أجل تكامل اقتصاديات بلداننا وإقامة سوق اقتصادية مغاربية منسجمة تمكننا من الدفاع عن المصالح الاستراتيجية لشعوبنا.

ومنه فعلينا حل مسألة الصحراء الغربية، التي ظلت منذ عقود تهدد وحدة

واستقرار المنطقة، حلا عادلا ونهائيا حتى نتمكن أخيرا من جعل المنطقة فضاء اقتصاديا متكاملا.

هكذا، على جميع شعوب المنطقة، بما فيها الأقليات، أن تجاوز الخلافات التاريخية التي في الحقيقة تجاوزها الزمن، والسعي الجاد وبكل صدق وإخلاص من أجل قيام مفاوضات جادة وحوار أخوي لحل أزمة الصحراء الغربية، وإيجاد التوازن الضروري بين واجب تحقيق حق جميع شعوب المنطقة في تقرير مصيرها وحقها في العيش الكريم والحرية والعدالة الاجتماعية، وبين واجب تحقيق المصالح الاستراتيجية، من حيث توفير الأمان والأمن الغذائي والعسكري، لجميعها.

على جميع شعوب المنطقة المغاربية الأخذ بعين الاعتبار أنه، في عالم الغاب الذي يحيط بنا حاليا، لا مكانة للدويلات الضعيفة، وأن القوة الفعالة تكمن في الاتحاد وحسن الجوار والتعايش السلمي والاحترام المتبادل لمقومات شخصية شعوب المنطقة كافة والأخوة والتعاون بل والتآزر والتكامل الاقتصادي بيننا جميعا.

5. من أجل وفاق وطني لضمان الحريات واستقلالية الدولة

إننا في جميع بلدان عالمنا الإسلامي في حاجة ماسة إلى من يسعى بكل إخلاص وكفاءة ونزاهة لتحقيق الدولة المستقلة من أجل حرية المواطن والشعب فيها واستقلالية القرار. فمواصلة الاحتماء بمختلف كتل المؤسسة العسكرية والأمنية، أو بعض الدول الغربية، للبقاء أو الوصول إلى الحكم، ولو بحسن النية أومن "أجل الإصلاح"، لن يزيد إلا في احتقان الوضع وتفاقمه.

إن التجربة المريرة التي مررنا بها في الجزائر لهي أكبر دليل على أن غياب

الثقافة السياسية التوافقية وسيطرة ذهنية الاحتكار والتسلط قادت البلاد إلى هاوية الاقتتال الداخلي وحرب استنـــزاف طويلة الأمد.

وهكذا بالنسبة لبلدنا الجزائر الجريح، فإن الفعل السياسي الحضاري هو الذي يسعى إلى تحقيق مصالحة وطنية تمكن البلاد من ردع الاستئصال والاستقطاب القاتل، وتمهد الطريق للمجموعات الوطنية كافة، بما فيها المنتسبة للصحوة الإسلامية، لتتجاوز الخلافات وتكاثف الجهود من أجل تحقيق وفاق وطني يلتزم الجميع بمبادئ أساسية ضرورية، مستوحاة من تاريخ نضال الشعب من أجل الحرية ومن أجل إقامة دولة مستقلة ذات سيادة اجتماعية في إطار مبادئ الإسلام، أي دولة مبادئ أول نوفمبر.

الفصل الثاني

قراءة في خلفيات الأزمة الجزائرية

2

قراءة في خلفيات الأزمة الجزائرية

إن مقتضيات الفهم المتوازن للأزمة الوطنية تدفعنا إلى الوقوف وقفة تأملية على مشارف التاريخ لأن الحاضر هو نتاج الماضي والمستقبل هو بناء الحاضر. فإذا لم ندرك الخلفيات التاريخية لا نستطيع تجنب المطبات المستقبلية.

الهدف الذي نتوخاه من هذا الفصل هو تقديم قراءة نقدية ولو مقتضبة حول خلفيات الأزمة الوطنية التي عصفت ببلادنا الجزائر، ومحاولة لفهم أسبابها التي مهدت لها والتي تسببت في المأساة الوطنية، وذلك من أجل تفاديها في المستقبل وتجاوزها.

أ. مدخل تاريخي

لقد وصل الإسلام إلى الشعوب الأمازيغية، السكان الأصليين لشمال إفريقيا، منذ فجر الرسالة. وقد وقعت أحداث مقاومة شرسة من قبل السكان الأصليين، وهو أمر طبيعي. إلا أنه بعد أن وضعت الحرب أوزارها، واستتب

الأمر بعد محاولتي عبد الله بن أبي السرح، وعقبة بن نافع (رضي الله عنهما)، سرعان ما رحب الأمازيغ بالفاتحين وجعلوا من الإسلام المكون الأساس لشخصيتهم. وذلك لما شهد السكان الأصليون في الفاتحين المسلمين من مكارم الأخلاق ومن تعظيم للحرية والحياة والعدل والمساواة بين الناس مما لم يعرفوه في أمم من قبل حاولت طيلة قرون دخول أراضي المنطقة.[1]

ولم يتوقف الأمر إلى حد اعتناق الإسلام ومصاهرة المسلمين القادمين من جزيرة العرب، بل قد حمل مسلمو المنطقة الجدد، من الأمازيغ، ومن العرب، رسالة الإسلام إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط ... فكانت الأندلس المسلمة وعبقريتها، وعدالتها، والرخاء الذي عمها لقرون طوال حيث جعل المسلمون منها واحة التسامح بين الشعوب واحترام كرامة الإنسان، واحة الحرية والعدالة والعلم والإتقان والثقافة والحضارة،كل ذلك على أبواب أوروبا "قرون الوسطى".

لكن، مع مرور الزمن، عندما أضاع المسلمون، حكاما ومحكومين، أمانة الحرية والحياة، أضاعوا أسباب التمكين، فتمكنت منهم ظاهرة " القابلية للاحتلال"، كما أسماها بحق أستاذي مالك بن نبي رحمه الله، فصغر شأنهم لدى الأمم الأخرى المتربصة بأراضيهم وثرواتهم بل وبدينهم، دين الحرية، والحق، والعدل، ... فسقطت الأندلس وبدأ المسلمون في تراجع ... وبدأ عهد الاحتلال. وتم احتلال فرنسا الصليبية للجزائر في يوليو 1830م. لقد شكل احتلال فرنسا للجزائر منعطفا تاريخيا حاسما ليس بالنسبة للجزائر فحسب بل

[1] إن هذه حقيقة تاريخية لا ينكرها إلا مكابر أو مجرم يعمل على إشعال نار الفتنة داخل المجتمع الجزائري اليوم. فشتان ما بين فتح المسلمين لشمال إفريقيا، وباقي المناطق عبر العالم، وبين ما قام به الأوروبيون من مجازر في شمال أمريكا وحرب إبادة في حق السكان الأصليين، وبين ما قام به هؤلاء الأوروبيين كذلك خلال الحروب "الاستعمارية" والتي هي في الحقيقة دمار وليست إعمارا.

بالنسبة للتوازنات الدولية العالمية الموروثة من حقبة القرون الوسطى، وكذلك بالنسبة لمكانة ودور العالم الإسلامي بوصفه قطب الرحى في المعادلة الدولية.

لقد عانى الشعب الجزائري، العرب والأمازيغ على حد سواء، الأمرين نتيجة الاحتلال الفرنسي الغاشم العنيف الذي نهب البلاد وشتت رجالها وقتل الأطفال والنساء وحرق الأراضي وهجر المواطنين وارتكب مآسي يندى لها جبين التاريخ. فانتشر الفقر والبؤس في أوساط الشعب. وسرعان ما تبين أن الهدف الرئيس للمحتل الصليبي الفرنسي في الجزائر، ذات المكانة الجيواستراتيجية، كان الإسلام من حيث إنه المكون الأساس لشخصية هذه الشعوب التي دفعت بهم ذات يوم إلى تعمير الأندلس ...

فبعد إفقار الشعب، قام المحتل باستهداف مقومات هذه الشخصية الجزائرية، وقام بتحويل بعض المساجد الرئيسة إلى كنائس وبإبعاد أبناء الشعب، عربا وأمازيغ، عن تعاليم القرآن ولغته اللغة العربية، كما تبنى المحتل سياسة محاربة قيم الإسلام الاجتماعية واستبدالها بأحط ما لدى الغرب من فساد وانحلال خلقي.

في الوقت نفسه احتضن المحتل طبقة من بني جلدتنا وغرس في نفوسهم -للأسف- ثقافته المستوردة ليزدادوا قابلية لثقافته، واستسلاما له، ويفرضوا هكذا على الشعب الاستقالة من مهمته التاريخية. وتشكلت طبقة المنتفعين من التعامل مع الإدارة الاستعمارية. ومن أجمل ما قرأت في هذه الحقبة من تاريخنا والغزو الثقافي الذي تبع الاحتلال الصليبي هو كتاب (مذكرات شاهد القرن) للأستاذ مالك بن نبي[1].

[1] مالك بن نبي: "مذكرات شاهد القرن"، القسم لأول: الطفل: 1905-1930م، كتبه بالجزائر في مايو 1966م.

فمالك بن نبي ينقل إلينا –بالتفاصيل الدقيقة– صورا من شهادته على أبناء جيله، فيطرح أمامنا تهافت هؤلاء الذين انغمسوا في الثقافة الغربية فأصبحوا غرباء عن شعبهم عملاء للمحتل. وفي الوقت نفسه ينبهنا إلى رجل الفطرة، الذي يشكل الأغلبية من أبناء وبنات الشعب، الذي ما يزال يحتفظ بالقيم الأساسية التي ورثها من أجيال سابقة حفظت التراث والقيم.

هكذا، ولله الحمد لم يخل الشعب الجزائري من الأحرار الرافضين للذل والاستسلام. فمنذ بداية الاحتلال قامت ثورات عدة بقيادة علماء بدءا بالشيخ محي الدين، ثم ابنه الأمير عبد القادر إلى الشيخ المقراني، والشيخ بوعمامة، وهناك آخرون غيرهم.

ولكن على الرغم من قوة عزيمتهم لم يكتب لهم النصر، فلم يفلحوا في إخراج المحتل نظرا لاختلال كبير في موازين القوى آنذاك، ولكن التاريخ حفظ لهم شرف تحدي القوة الاستعمارية وعدم التفريط في الحق التاريخي المشروع للشعب الجزائري في تقرير مصيره.

تغلب المحتل واحتفلت فرنسا الصليبية بالذكرى المئوية لاحتلالها الجزائر وصرح حاكم الجزائر آنذاك علنا بأن "أبعد الإسلام من الجزائر إلى الأبد"، كاشفا عن الهدف الحقيقي من وراء احتلال الجزائر المسلمة.

كان تصريح هذا للحاكم المحتل بمثابة منبه للعلماء الجزائريين والدعاة والسياسيين لجمع الشمل ولوضع حد لحالة التشتت التي سادت مختلف القوى الوطنية. هكذا شهدت الجزائر توحيد كلمة العلماء والدعاة، –من جهة– فقد شكلت "جمعية للعلماء المسلمين" يوم 5 مايو 1931م، بقيادة الشيخ بن باديس، كما قامت مختلف الشخصيات السياسية بترتيب صفوفها وازدهرت هكذا حركة

وطنية متعددة ذات هدف واحد: استرجاع الحرية للمواطن والشعب.

وكانت الثورة أول نوفمبر 1954م، الخالدة تتويجا لجهود أجيال متتالية من علماء ومجاهدين، ودعاة، وسياسيين أدركوا طبيعة الاحتلال الصليبي الفرنسي في الجزائر، فكرسوا حياتهم للتصدي لمشروع المحتل ولبعث في الشعب الجزائري المسلم، الثقة في النفس من جديد والوعي بالذات والاعتزاز بالهوية ومقومات شخصيته، وروح التضحية من أجل الاحتفاظ بها، ورفض الاندماج في ثقافة المحتل.

وعليه، كان من البديهي أن ينص بيان أول نوفمبر على أن الثورة ضد المحتل الفرنسي هي من أجل "إقامة دولة جزائرية شعبية واجتماعية ذات سيادة في إطار مبادئ الإسلام"، وبهذا الوضوح في المبادئ والأفكار وخطط العمل التف الشعب برمته حول الشباب المفجرين للثورة واحتضنها، مضحيا بخيرة ما عنده من مال ونفس.

وجاء الاستقلال ولله الامتنان والشكر ... وانكب الناس من أجل السعي لاسترجاع ما فاتهم خلال الثورة التحريرية التي كلفت الشعب الكثير، وهذا حق مشروع وطبيعي ...

لكنه مع الأسف الشديد انصرف اهتمام الناس في هذه الفترة عن دواليب الدولة والحكم، فانشغلوا هكذا عما قاموا مضحين بأغلى ما عندهم من أجل: الحرية وتقرير المصير الكامل لجزائر مسلمة حرة اجتماعية ذات سيادة حقيقية؛ ينعم المواطن والشعب بالحرية والكرامة فيها.

إذ في الوقت نفسه هذا، بدأ السباق العنيف على السلطة، وتم التنكر للتعددية الحزبية التي تشكل إحدى ركائز الثقافة السياسية المعاصرة للشعب

الجزائري، وفرض بدلها النظام العسكري الأحادي، وبدأ معه الانحراف عن المثل التي ضحى من أجلها الشهداء الأبرار عليهم سحائب الرحمة من الله. وبدأت الفجوة بين الحكام والمحكومين، واتسعت بمرور الزمن بفعل سياسات خاطئة على الرغم من وجود بالتأكيد حسن النوايا لدى البعض.

لقد كتب الكثيرون حول الأزمة الجزائرية وأسبابها، كل حسب رؤيته الخاصة، فبدأت تتشكل مكتبة مفيدة متنوعة في هذا الشأن للباحث الأكاديمي في الموضوع. وأما ما سوف نناقشه هنا هو، بناء على قراءة متأنية لتاريخ الجزائر ما بعد الاحتلال الفرنسي، جملة من العوامل نعتقد أنها تسببت بشكل خاص ومباشر في تأزم الوضع بالجزائر.

ونأمل أن يكون التنبيه على هذه العوامل ومناقشتها أمرا يسهم في تفعيل الحوار الوطني من أجل الوصول إلى وفاق وطني يلتزم الجميع من خلاله بمبادئ أساسية من أجل عمل سياسي حضاري للتوصل إلى بناء فضاء سياسي وطني، دائم، ومستقر، يمكننا من حل حقيقي لأزمة بلدنا العزيز الجزائر. فلا شك أن زوال الأزمة يكمن في زوال أسبابها.

ب. من عوامل الأزمة الوطنية التي طالت جزائر ما بعد الاستقلال

1. انعدام ثقافة الدولة

ما من شك أن دخول الجزائر ليل الاستعمار كما قال فرحات عباس في عنوان كتابه الشهير وما أدى إليه من حرمان للشعب الجزائري من بناء دولته المستقلة مما تسبب في حدوث فراغ ثقافي كبير وانهيار مفهوم الدولة في ضمير المجتمع وفي الممارسة اليومية للمواطن. فالدولة التي جلبها الاستقلال هي دولة

قمعية استئصالية تدمر نسيج المجتمع وتستأصل شخصيته ووجوده الحضاري وتدمر مساجده وتنتهك عرضه، وتفقر المجتمع، وتجهل الأطفال، وتحرم الإنسان من أبسط حقوقه. فنشأت النـــزعة المضادة للدولة (مال البايلك). فأصبح كل ما يرمز للدولة دالا على العدوان الغاشم. وفي تقديري أن هذا من أخطر مخلفات الحقبة الاستعمارية التي أثرت في إعادة بناء الدولة الحديثة المستقلة على أسس حضارية ومدنية معاصرة.

ولذلك يمكن القول أن الدولة –بوصفها نظاما– صار مفهومها مفهوما غامضا لدى العصبة الحاكمة. تتميز الجزائر ما بعد الاستقلال إلى اليوم بوجود غموض لدى الفريق الحاكم حول مفهوم الدولة، حيث أصبح مفهوما مرادفا ومتشابكا ومفهوم النظام. وكل انتقاد أو معارضة للسلطة يعد مساسا بأمن الدولة ويعاقب عليه من طرف "القانون".

كما أصبح التصرف في أموال الدولة، الأموال التي أئتمنها الشعب عليها، وكأنها من أموال الفريق الحاكم الخاصة، فازداد الفريق الحاكم، ومن يدور في فلكه، ثراء في الوقت الذي تم إفلاس الدولة وإفقار الشعب وإتلاف ثرواته الطبيعية ومصالحه الاستراتيجية.

2. الفريق الحاكم معزول عن باقي المجتمع

طيلة فترة ما بعد الاستقلال، وفي غياب اهتمام الشعب بشؤون الدولة والحكم والحكام، وبالتالي تفريطه في مفاتيح السيادة والحرية، نصبت مجموعة نفسها حاكمة على البلاد وهي ليست أكثر من كونها كتل زبائنية، تقاسمت فيما بينما مصادر الثروة ومراكز النفوذ. مجموعة غير عابئة ولا مكترثة بمصالح البلاد الاستراتيجية، ولا بالأبعاد الأخلاقية والعرقية والحضارية للشعب الجزائري،

ولا بالمقوم الأساس لشخصيته ألا وهو الإسلام. ونتيجة لغياب ثقافة الدولة لدى النخبة الحاكمة شاعت التكتلات الجهوية والقبائلية، وكل أشكال المحسوبية، والشلل السياسية المتضامنة فيما بينها للحفاظ على نفوذها. وأصبح الانتماء الجهوي العامل المهيمن في توجيه وديناميكية هيكلة مفاصل الحكم ومنافذ الثروة والمشاركة في المسار السياسي والاقتصادي.

3. قيادة المؤسسة العسكرية والأمنية في خدمة الفريق الحاكم والدفاع عنه

من جهة أخرى، تعرف الجزائر ما بعد الاستقلال، وإلى اليوم، تدخلا عنيفا لقيادة المؤسسة العسكرية والأمنية في تحديد وضبط المسار السياسي، بداية من الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان وما تلا ذلك من مشكلات وتعقيدات سياسية استمرت ظلالها وتداعياتها تؤثر بشكل حاسم في الممارسة السياسية الوطنية. وهذا الدور السياسي في الحقيقة يتنافى مع مهامها الدستورية، وقد حولت إلى طرف مدافع عن النظام، مناهض للشعب، وضد المصالح الاستراتيجية للدولة، بدلا من الاستماتة في الدفاع عن الشعب وعن استقرار الدولة.

4. تحجيم دور المجتمع المدني

وفي الوقت الذي كان الفريق الحاكم يرسخ دعائمه، كان بالمقابل طيلة الفترة يعمل جاهدا لتحجيم شأن ومكانة مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الإعلام والصحافة، حيث تم تحويل معظم وسائل مؤسسة الإعلام والصحافة إلى أداة دعائية لضمان قبول الرأي العام للخطاب الرسمي للفريق الحاكم. والنقابات، التي حولت إلى نقابات تدافع عن مصالح العصب السلطوية، بدلا من نقابات تدافع عن مصالح العمال، والجمعيات والأحزاب السياسية التي تم

اختراق جلها وبالتالي تحييدها والتقليص من دورها المنوط بها في تنمية ثقافة المشاركة السياسية. حتى مؤسسات المجتمع المدني التربوية كالأسرة، والمسجد والمدرسة، والجامعة، هي أيضا تم التقليص من مهامها.

فبالنسبة للأسرة مثلا، فهي بمثابة الركيزة الأساسية للمجتمع المسلم، كما هو الشأن بالنسبة لمجتمعنا الجزائري. إلا أن السياسات الخاطئة المتبعة في جزائر ما بعد الاستقلال وإلى اليوم تسعى من أجل إتلاف دور الأسرة الحيوي. فنفذت حملات شعواء ضد البنية التحتية لمجتمعنا من خلال سياسات غير مسؤولة أدت إلى البطالة، و"التفقير"، و"التجهيل"، كما تم اختلاق وتغذية الصراع بين الأجيال، الصراع ذاته الذي تعاني منه المجتمعات الغربية حيث تم تفكيك الأسرة مما أوجد عندهم أمراضا اجتماعية خطيرة.

لقد تم كذلك استهداف المرأة وتجريدها من هويتها وشخصيتها، وبالتالي إلى احتقارها وتقليص دورها وتحويلها إلى سلعة جنسية تجميلية تباع وتشترى في الأسواق. وبدعوى تحرير المرأة يتم التعامل معها بأسلوب الاستغلال و"التحقير" والاستعلاء.

إن مما فهمناه من تعاليم ديننا أن للمرأة والرجل المكانة نفسها في المجتمع. ولا معنى لأحدهما بغير الآخر. كما أنه لا جدوى من تثقيف أو تحضر أحدهما دون الآخر. فلا يجوز لنا حرمان المجتمع من قدرات وخبرات نصفه: إن عملية البناء الحضاري للمجتمع تحتاج إليهما معا. كما أن الأسرة في حاجة إليهما سويا في تربية الأولاد؛ وليست الحاجة للمرأة دون الرجل في المجتمع فقط. فتهرب الرجل باسم الدين من مسؤولية تربية النشء عمل مرفوض وهو افتراء على ديننا الحنيف، كما أنه من مظاهر التخلف التي ينبغي علينا التخلص منها

إن كنا نريد إقلاعا حضاريا من أجل مجتمع مسلم فعال.

لقد نبه الأستاذ مالك بني في كتاب (شروط النهضة)، عند تطرقه إلى مشكل المرأة، إلى أنه "ليست مشكلة المرأة شيئا نبحثه منفردا عن مشكلة الرجل، فهما يشكلان في حقيقتهما مشكلة واحدة هي مشكلة الفرد في المجتمع".

هكذا، بدلا من تحويل الأنظار عن لب المشاكل التي تعاني منها بلدنا الجزائر، علينا الابتعاد عن سياسات الاستقطاب وسياسات "فرق تسد". علينا السعي جميعا، رجالا ونساء، من أجل معالجة مشكلة الفرد الجزائري في المجتمع ورفع الظلم والغبن عنه، وتحقيق حريته وللشعب تحقق الحريات الفردية والجماعية.

كما ينبغي إعادة الاعتبار لباقي مؤسسات المجتمع المدني التربوية، كالمسجد، والمدرسة، والجامعة، بدلا من جعلها هي أيضا أداة تسويق لسياسات الفريق الحاكم.

إن استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، إذا هي تبنت (أجندا) منهجية وطنية بعيدا عن التدخل الأجنبي، استقلاليتها تشكل عنصرا أساسا للحفاظ على العدل الاجتماعي والحريات الأساسية وعلى مصالح المجتمع، وكذا الحفاظ على حقوق المواطن في وجه أي تجاوز من قبل الفريق الحاكم. كما أن مؤسسات المجتمع المدني إنما هي بمثابة جسر التواصل والتلاحم بين الحكام والمحكومين، والذين من خلالهم وحدهم يمكن تحقيق السلم العام والاستقرار وبالتالي النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وهكذا، إن هذه العوامل في نظرنا أسهمت بكثير في تعميق الهوة بين الفريق الحاكم بمختلف كتله وحقائق الجماهير الشعبية. وبقي الوضع في تدهور مستمر وازدادت الهوة بين السلطة الفعلية والشعب مع مرور الزمن إلى أن

أدت السياسات غير المسؤولة إلى إفلاس الدولة في أواخر 1988م.

5. انهيار دور الدولة الاجتماعي

بالفعل، إن النظام العسكري الأحادي أفلس دولة الجزائر ما بعد الاستقلال. ففي سبتمبر 1988م، أصبحت نسبة خدمات الديون الخارجية تمثل 97٪ من مدخل الصادرات، والتي أساسا تتمثل في البترول والغاز. كما أن 80٪ من الشركات الوطنية كانت "على الخط الأحمر" مما تسبب في تدهور رهيب للمستوى المعيشي للشعب. في الوقت الذي كان فيه الفريق الحاكم ومن يدور في فلكه يزداد ثراء، وغناء فاحشا، حيث إن دخل هذه الطبقة، التي لا تتجاوز 5٪ من تعداد السكان، أصبح يتجاوز 45٪ من مجموع المدخل الوطني في سبتمبر1988م. هذا ما جناه علينا الشعار الذي كانت ترددد هذه الطبقة الحاكمة: "ثورة من الشعب وإلى الشعب". رحم الله الشاعر الذي قال: "باسم الشعب، والشعب لا يدري ...".

هكذا تم إفلاس الدولة الجزائرية الفتية، دولة الأمل لدى الشعوب المستضعفة، إفلاس تسببت فيه سياسات غير مسؤولة قامت بها مجموعة غير عابئة بالشعب ولا بمصالحه ولا بدولته ومصيرها. فكل ما يهم السلطة الفعلية في الجزائر منذ الاستقلال هو البقاء في الحكم ولو بالحديد والنار.

وكانت أحداث أكتوبر 1988م، ومظاهر الغضب التي عبر عنها الشباب باستهداف عبر التراب الوطني، وللمرة الأولى منذ الاستقلال، كل ما يرمز للدولة. إن أحداث أكتوبر 1988م، التي بالمناسبة لم يتم إلى اليوم تحقيق مستقل حولها، كانت بمثابة صرخة شعبية من أجل التغيير.

بالفعل، وبعد خمس وعشرين سنة من الحكم العسكري الأحادي، أدرك الشعب أهمية بناء مجتمع عادل ذي قيم سامية ينعم المواطن والشعب بالحرية فيه، وبالتالي يكون أكثر إنتاجية، حيث دون الحرية، والعدل لا يمكن لأي إصلاحات وفي أي ميدان كان أن يكتب لها النجاح.

وتحت ضغط الشارع، تمت المصادقة على تعديلات لدستور البلاد في فبراير 1989م لإطلاق بعض الحريات، ومنها: السماح بالتعددية الحزبية، وحرية الصحافة، والإعلام.

وكان الأمل ... الذي سرعان ما حول إلى كابوس لا زال الشعب يعاني منه إلى اليوم عندما أخفقت مختلف قيادات كتل الفريق الحاكم في عملية الانتقال من النظام العسكري الأحادي إلى النظام المدني التعددي.

6. أراد الفريق الحاكم احتواء المسار الانتخابي مع الحفاظ على هيكلته ورجاله

ومن عوامل الأزمة الحالية أن الفريق الحاكم، عندما واجهته المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الفساد الذي ينخر أوصاله وسوء تسيره شؤون البلاد، وبدلا من الشروع في إصلاحات حقيقية، افتعل تلك المظاهرات الأليمة المشهودة لأكتوبر 1988م، محاولا عبرها فرض على البلاد تغيير شكلي للنظام القائم يحافظ على هيكلته وأفراد كتله المختلفة.

ففي مثل هذا الجو جرى المسار الانتخابي التعددي تحت رقابة شديدة من قبل المؤسسة العسكرية والأمنية التي كانت في حالة استنفار استفزازي للتدخل حالة شعورها بتهديد مصالح وامتيازات كتل الفريق الحاكم.

وكشف هكذا الستار عن الفريق الحاكم وظهر على حقيقته البعيدة تماما عن الديمقراطية واحترام اختيار الشعب. وأصبح جليا لدى العام والخاص حرص مختلف العصب النافذة أن تكون غير معنية بالمسار الانتخابي ونتائجه وغير معنية باختيار الشعب وهو ما برهنت عليه برفضها نتائج صناديق الاقتراع ورفضها التخلي عن الحكم ...

كان الشعب غداة أحداث أكتوبر 1988م، وبعد هذا الانفتاح السياسي التي عرفته الساحة الوطنية السياسية على استعداد تام للمساهمة في إعادة ترميم وبناء الجزائر. وقد عبر عن ذلك من خلال قدرته على المشاركة بكل وعي وحماس في انتخابات حرة، ونزيهة وفي إطار التعددية الحزبية. فبرهن عن استعداده العيش في إطار تعددي، لولا مكر مجموعة مستلبة حضاريا تربصت بالجزائر.

ويجدر بنا الإشارة إلى الدور السلبي الذي قام به هنا بعض الإعلاميين. لقد فوت هؤلاء على المؤسسة الإعلامية والصحافية فرصا ثمينة لاكتساب ثقة الشعب وذلك عند رفضهم حق الشعب ممارسة التعددية الحزبية ورفضهم حقه في تقرير مصيره واختياره السلطة السياسية للبلاد.

بل إن المؤسسة الإعلامية والصحافية دفعت إلى أبعد من ذلك، حيث شجع بعض أعلامها الفريق الحاكم اللجوء إلى القوة للبقاء قي السلطة. مثل تحريضها إياه على انقلاب عسكري ودعوتها إلى إلغاء المسار الانتخابي، وحل المجالس المنتخبة وإلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية وحل الحزب الفائز فيها، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبررت بعد الانقلاب القمع الوحشي للقوات الخاصة ضد الشعب، وتشويه تصريحات ومواقف الأحزاب المعارضة للانقلاب، وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والدعوة إلى رفض أي تحقيق مستقل حول الجرائم البشعة المرتكبة في حق الشعب طيلة العشرية الظلماء.

هذه بعض العوامل وراء الأزمة الوطنية التي طالت الجزائر، تلك العوامل التي سمحت لأقلية أيديولوجية أن تفرض إرادتها على أغلبية الشعب، ودفعها المؤسسة العسكرية والأمنية إلى الوقوف ضد اختيار الشعب وحقه في تقرير مصيره.

وكانت كارثة 11 يناير 1992م ومصادرة حق الشعب في تقرير مصيره مما أدخل البلاد في أتون حرب دامية شعواء كلفت البلد الكثير ...

إن أحداث أكتوبر 1988م شكلت منعطفا تاريخيا، لا على مستوى كتل الفريق الحاكم فحسب، بل وعلى مستوى المعارضة، بما فيها الصحوة الإسلامية. فتبين ضعف المعارضة وافتقارها الحكمة في مواجهة تحديات المرحلة الناجمة عن تعنت الفريق الحاكم ورفضه نتائج انتخابات ديسمبر 1991م.

7. بعض قيادات المعارضة، بما فيها من المنتسبين للصحوة الإسلامية لم تكن على مستوى التحديات

كانت البلاد على أتم استعداد للانتقال من نظام عسكري أحادي إلى نظام مدني تعددي لولا مكر تلك الأقلية الأيديولوجية المتسلطة على مفاصل الحكم. ولولا كذلك الاستقطاب الحاد الذي استفحل على الساحة السياسية بدلا من الحوار الحضاري. فتم غياب مكلف ورهيب لتقدير المصلحة العامة وسلم للأولويات. خاصة لدى الفريق الحاكم الذي يتحمل المسؤولية التاريخية لتحويل الصراع من الميدان السياسي إلى الميدان العسكري.

كما تجدر بنا الإشارة إلى أن بعض قيادات المعارضة، بما فيهم بعض المنتسبين للصحوة الإسلامية، ليسوا على أحسن حال من قيادات مختلف كتل الفريق الحاكم. يتساوى الجميع في الافتقار إلى بعد النظر وإلى فن السياسة

وإدارة شؤون الدولة المعاصرة وشروط التمكين.

لقد افتقرت معظم القيادات الفعلية للأحزاب المعارضة إلى ثقافة التعددية والحرية وروح الحوار الحضاري. ففي الوقت الذي تمكنت مختلف كتل الفريق الحاكم الحفاظ على وحدة الصف من أجل بقائها في السلطة، فتصرفت جل القيادات الرئيسة آنذاك للأحزاب المعارضة دون استثناء بكل أنانية وبعنترة رهيبة وكأن المعركة معركة حزبها لوحده، بل وكأن المعركة معركة تموقع شخصي. وكأني بجميع تلك القيادات الموجودة على الساحة السياسية، صبيحة الانفتاح السياسي التي شهدته البلاد بعد أحداث أكتوبر، كانت تجهل حقيقة المرحلة التي كانت تمر بها البلد والعالم وطبيعة الصراع.

هنالك من قيادات المعارضة "التاريخية" من كان على استعداد للتعامل مع الانقلابيين إن هم تقبلوا مشروعه المجتمعي بما فيه قانون أسرة غربي واستعادة يوم الأحد بوصفه يوم العطلة الأسبوعية بديلا عن يوم الجمعة! وقد صرح أحدهم بهذا في لقاء خاص له بوزارة الخارجية الأمريكية آنذاك! فأين الديموقراطية التي يتشدقون بها؟ وأين حق الشعب في الاختيار الحر؟

وأما بالنسبة للقيادات السياسية المنتسبة للصحوة الإسلامية، فمن معرفتي عن قرب بالصحوة الإسلامية من حيث انتمائي إليها منذ أكثر من ثلاثين عاما، عشرون منها بعيدا عن الأضواء، يمكنني القول بأن بعض قادة الصحوة الإسلامية، بما فيهم الذين تخطوا صفوفها وتحملوا مسؤولية قيادة العمل السياسي باسمها، أساءوا إلى البلد وحتى إلى الصحوة من حيث ظنوا أنهم يحسنون صنعا.

منها للأسف الشديد من كان يرى لنفسه ولحزبه حق الانفراد برأيه وريادة المعركة، متجاهلا باقي قوى المعارضة الوطنية، زاعما أن أي تنسيق

معها استسلام وشعور بالدونية!

و منهم من اعتبر الحزب السياسي هو البديل للحركة الدعوية، متناسيين أن العمل السياسي إنما هو جزء من عملية البناء الحضاري المتكامل للأمة. فلم يستوعبوا مستلزمات العمل السياسي وأخفقوا في الانتقال من مرحلة الدعوة إلى مرحلة السياسة والدولة ومقتضياتها. فاستدرجوا من قبل المحرضين على المواجهة وعلى إيقاف المسار الانتخابي. وقد نبه إلى ذلك الشيخ الشهيد محمد سعيد رحمه الله، رئيس حركة البناء الحضاري الإسلامية، في محاضرة ألقاها في صيف 1991م بالمؤتمر الثالث للدعوة الإسلامية، بتنظيم الحركة، والذي كان عنوانه بالتحديد: "من مرحلة الدعوة إلى مرحلة الدولة".

ومن هذه القيادات من، انطلاق من حسابات آنية، وارتمى في حضن الانقلابيين. ومنها من كان طيلة العشرية السوداء يترقب الفرص للتمركز. كما أنه من بين هذه القيادات، من تجاهلت نصائح العقلاء أمثال الشيخ أحمد سحنون، والشيخ محمد سعيد، والشيخ يخلف شراطي ونصائح آخرين رحمهم الله وكتبهم من الصديقين والشهداء، فسقطت في فخ المحرضين.

هؤلاء المحرضون الماكرون الذين حولوا الصراع من الميدان السياسي، الذي سرعان ما تبينت حتمية خسارتهم فيه، إلى الميدان العسكري، الذي أقحمت فيه الجزائر ودفعت الصحوة إلى هامش الفعل السياسي وفرضت على الخط الأصيل ان يدفع غاليا من أبنائه ومشروعه.. واستجابت تلك القيادات لتحريضات الغلاة ولاستفزازات المتربصين بالبلد وأدخلتنا هكذا في نفق المواجهة كانت الجزائر في غنى عنها.

إن تلك القيادات التي تخطت صفوف الصحوة قد استولت على راية

المشروع الذي قام الدعاة بالدعوة إليه واقناع المجتمع به منذ مطلع القرن العشرين مع جمعية العلماء المسلمين: مشروع الدولة المستقلة التي تكون أداة في يد الشعب من أجل إعادة قيام فوق أرض الجزائر نظام مجتمعي على أسس قيم الإسلام.

فمع احترامنا الشخصي لبعض هذه قيادات العمل السياسي من الذين أبلوا بلاء حسنا –ولا نزكي على الله أحدا– إلا أننا نرى أنها لم تكن مؤهلة لقيادة بالمفهوم المؤسسة المنظم الذي تتطلبه الأحزاب السياسية ذات المشاريع الحضارية، الأحزاب التي حملت مثل تلك الراية العظيمة، راية الدولة الإسلامية. فلم تتمكن من تجاوز ضغط الشارع المؤجج من قبل دعات الاستئصال والإقصاء، واحتواء الموقف وتفادي المواجهة والاستفزازات التي كانت البلاد في غنا عنها. وفي الوقت الذي كان فيه الشيخ محمد سعيد وآخرون يحذرون الناس من عواقب المواجهة، كانت بعض هذه القيادات تفتقر إلى القراءة المتوازنة بعيدة المدى الخالية من لغة التهريج والتحريض، مقوضين المساعي التي كانت قائمة من أجل تفاد المواجهة[1].

ومن غرائب القدر، فبعد أن فات الأوان وتمكن دعاة الاستئصال من تحويل الصراع من الميدان السياسي إلى الميدان العسكري، حيث أعلنت السلطة الحرب على الشعب من خلال إقدامها على إيقاف المسار الانتخابي، وحل المجالس المحلية المنتخبة، وحل كذلك الحزب الفائز في تلك الانتخابات، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفرض حالة الطوارئ، ولجأت إلى الاعتقالات الجماعية والقمع والتقتيل، فبعد هذا كله وفي هذا الوقت بالذات الذي كان الشيخ محمد

[1] قد تكون لنا فرصة أخرى من أجل كتابة جزء من التاريخ حول مساعي احتواء الأزمة والصراع قبل انقلاب 11 يناير 1992م، ونعتقد أن هذا أصبح من التاريخ ويجب علينا أن نبلغه للأجيال القادمة.

سعيد في الجبال يقوم بواجب الدفاع عن حق الشعب هذا المغتصب، محاولا في الوقت نفسه منع شباب الصحوة الإسلامية، آمال الشعب ومستقبله، من انزلاق في التطرف والغلو –الأمر الذي ضحى بحياته من أجله ابتغاء لمرضاة الله عز وجل– في ذلك الوقت بالذات كان تلكم الغلاة المحرضين في السابق على المواجهة كانوا يعيشون بأمان، يصولون ويجولون، ويقومون ببيع الملابس الداخلية للنساء في الأسواق دون أي استحياء!!

وأقول هذا انطلاقا من واجب ممارسة النقد الذاتي، فالحق أحق أن يتبع. لم يفشل مشروع الصحوة الإسلامية في الجزائر، بل الذين استولوا على رايته لم يكونوا في المستوى وخيبوا ظن الكثيرين. ونحن نتحمل جزءا من المسؤولية حيث سكتنا حتى اليوم عن هذه المسألة تقديرا للمصلحة العامة، ونسأل الله المغفرة والثبات ومواصلة الطريق على الحق والعدل.

ومنه أدعو جميع المنتسبين للصحوة الإسلامية في الجزائر وعبر العالم لتحمل مسؤولياتهم. فمن جانبنا، فإننا بإذن الله تعالى لن نخضع مرة أخرى لأي مزايدة ومن أي شخصية كانت. آن الأوان للجميع تحمل بكل صدق وإخلاص مسؤوليتنا أمام الله ثم أمام الأمة والتاريخ. إن السكوت عن الغلو والتطرف جريمة في حق الأمة، جريمة تساوي جريمة الرضوخ للاستئصال والطغيان. على جميع المنتسبين للصحوة الإسلامية، صحوة أمل الأمة الإسلامية، السعي من أجل وحدة الصف، والتحلي بروح المسؤولية وضبط الأولويات والإخلاص في القول والعمل.

ولا يفوتنا التأكيد على أن نقدنا هذا للمعارضة، بما فيها السياسيين المنتسبين للصحوة الإسلامية، لم ولن ينسينا أن أصحاب قرار 11 يناير 1992م،

هم الذين بالدرجة الأولى يتحملون مسؤولية ما ترتب على قرارهم اللا مسؤول هذا.

بالفعل، فإن الفريق الحاكم في الجزائر لقد أقدم على ارتكاب فضيحة كبرى وخطأ تاريخيا عندما استجاب لطلب تلك الأقلية الأيديولوجية من جناح العلمانيين المحارب للإسلام وأوقف على اثرها المسار الانتخابي، خارقا دستور البلاد ومصادرا اختيار الشعب بإلغاء الانتخابات البرلمانية، وفرض القمع الوحشي من قتل جماعي، وتعذيب، واختطاف وغيرها من الممارسات المهينة، مما أدخل البلاد في حمام دم ودموع لا تنضب.

ج. المصالحة الوطنية خطوة أساسية في طريق تجاوز مخلفات الأزمة

إن دقة الموقف الذي تعيشه بلدنا الجزائر، وخطورة المرحلة التي يمر بها عالمنا الإسلامي، تتطلب من القوى الوطنية كافة، من داخل السلطة والمعارضة بما فيها المنتسبة للصحوة الإسلامية، السعي الجاد من أجل التوصل إلى مصالحة وطنية شعبية تمكننا من تجاوز مخلفات الأزمة.

كما تتطلب منا جميعا العمل من أجل التوصل إلى وفاق وطني، نضبط من خلاله أسس العمل السياسي، الذي هو حق شرعي وطبيعي لأبناء وبنات الشعب الجزائري كافة ودون استثناء. ومنه الوصول إلى حل عادل ودائم للأزمة الوطنية، أزمة اختيار السلطة السياسية وتحقيق سيادة الشعب الجزائري بكل فئاته على أراضيه وتقرير مصيره. الأمر الذي سيمكننا بإذن الله وعونه من إقامة فوق أرض الجزائر دولة أول نوفمبر، وإقامة اتحاد اقتصادي مغاربي، مساهمة من أبناء المنطقة في إعادة كرامة ومكانة أمتنا الإسلامية بين الأمم.

إن ما آلت إليه الأوضاع في بلدنا الجزائر سببه طبيعة نظام الحكم طيلة فترة ما بعد الاحتلال الصليبي الفرنسي، والهوة المتزايدة بين الشعب والفريق الحاكم والذين تحالفوا معه من النشطاء السياسيين وإطارات قيادية في سلك الخدمة العامة مما أدى إلى فقدان ثقة أغلبية الشعب في الطبقة السياسية ومصالح الخدمة العامة. ومنه، علينا العمل الجاد من أجل تحقيق مصالحة وطنية شعبية تضمد الجراح.

وحتى لا يتم تكرار ما حدث في العشرية المظلمة، على الطبقة السياسية في بلدنا الجزائر، بعد تحقيق المصالحة الوطنية، التوصل إلى وفاق وطني، تتعهد من خلاله جميع المجموعات الوطنية الفاعلة، العلمانية والإسلامية، عند وصول أي منها إلى الحكم، تتعهد من أجل العمل لترسيخ قواعد نظام حكم مدني تعددي يحقق للبلد استقلاليته وحريته وللمواطن والشعب حريتهما فيه. نظام حكم يرتكز أساسا على مبدأ وحدة الشعب واحترام مقومات شخصيته، واحترام اختياره الحر، والفصل بين السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، والمحافظة على حرية الإعلام والصحافة واحترامها. كل ذلك بعيدا عن أي تدخل للمؤسسة العسكرية والأمنية في المنافسة السياسية.

هكذا، وانطلاقا من قراءتنا لمسيرة كفاح الشعب الجزائري عبر التاريخ، نرى ضرورة إدماج النقاط الآتية في مثل هذا الوفاق الوطني ليلتزم الجميع بها:

الالتزام بكفالة الحريات الأساسية لجميع فئات الشعب دون أي تمييز

وذلك من خلال السعي من أجل تأسيس دولة ذات اقتصاد متين ذي مصداقية قادر على المنافسة داخل النظام الاقتصادي العالمي، والدفاع عن مصالح الشعب بكل فئاته. دولة يسود فيها الحق والعدل. دولة متفتحة تعددية،

تمثل الشعب بكل فئاته ساهرة على حقوقهم جميعا ومصالحهم دون إقصاء أو تهميش. دولة تحمي الحريات والحقوق الأساسية التي منحها الله ورسوله للناس كافة دون أي تمييز. دولة تسعى لتحقيق الحق والعدل على مستوى العلاقات الدولية والنظام الاقتصادي العالمي.

الحفاظ على وحدة وهوية الشعب الجزائري ومكونات الشخصية الجزائرية

إن السكان الحاليين للجزائر هم جميعا ـ دون أي تمييز- الورثة الشرعيون لذلك التآخي والانصهار الذي تم بين المسلمين الفاتحين من العرب وبين السكان الأصليين من الأمازيغ. وبناء ينبغي على الجميع التعهد بـــ:

- الحفاظ على وحدة الشعب الجزائري ووحدة أراضيه.
- الاعتراف بإن الإسلام هو المكون الأساس للشخصية الجزائرية.
- الاعتراف بإن لغة القرآن (أي اللغة العربية) هي اللغة الوطنية الأولى في البلاد.
- الاعتراف بمختلف اللغات الأمازيغية وتنميتها.
- الاعتراف بالثقافات المتنوعة لمختلف فئات الشعب وتنميتها واعتبارها ثروة وطنية.

الالتزام بإبعاد المؤسسة العسكرية والأمنية عن المنافسة السياسية

والعمل على تطوير وتحويل مختلف أفرع القوات المسلحة إلى جيش وطني مهني ذي قوة رادعة في مستوى تحديات العصر. من شروط استقرار الدولة الحفاظ على وحدة مختلف أفرع القوات المسلحة الوطنية وإخضاعها للسلطة السياسية المنتخبة.

إننا نعتقد أن تسييس الجيش وقوات الأمن يشكل خطرا استراتيجيا على البلد ووحدة شعبه وترابه. فليس هنالك ما يمنع مع مرور الزمن من أن يصل الاستقطاب الحاد الموجود على الساحة السياسية بين العلمانيين وأبناء الصحوة الإسلامية إلى صفوف الجيش أو قوات الأمن.

الالتزام بالعمل من أجل استقلالية الدولة ومن أجل الاكتفاء الذاتي في كل ميادين التمكين الاستراتيجي

ومنه العمل من أجل توفير الأمن الغذائي ودعم البحث العلمي وتقنيات المعلوماتية، وتطوير الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد جهوي تكاملي مغاربي. كما يقتضي هذا الالتزام بالدرجة الأولى بالعمل على أن تكون الدولة آداة فعالة في يد الشعب لتحقيق نظام مجتمعي تريده الأغلبية لا غيرها. دولة تكون فيها السلطة للشعب لا لغيره، فمن حق الشعب وحده اختيار السلطة السياسية للبلاد أو عزلها وأنه من حق الشعب وحده مراقبة ومحاسبة السلطة السياسية وحملها على ما يراه الأصوب لا ما تراه هي.

الفصل الثالث

المصالحة الوطنية
مقدمات منهجية

3

المصالحة الوطنية
مقدمات منهجية

أ. سوء الفهم والتكلفة الغالية!!
غياب ثقافة الحرية والتعددية والحوار الحضاري[1]

من خلال تجربتي المتواضعة في العمل السياسي، تبين لي أن أهم عقبة تحول دون إعطاء الحركة الإسلامية الجزائرية حقها في الحياة السياسية الوطنية، هي غياب ثقافة الحرية وقبول الآخر المخالف والتعددية والحوار الحضاري وبالتالي العجز إلى يوم الناس هذا عن الوصول إلى حل الأزمة المتعددة الأبعاد لبلدنا الجزائر.

إن ذهنية الإقصاء والاستئصال، والتي توجد حتى داخل التيار الواحد، وكبت الحريات، واتباع قانون الغاب، وتبني لغة القوة والإكراه، بدلا من لغة الحوار والإقناع والجدل بالتي هي أحسن، حالت دون حدوث عملية تعارف

[1] نشر في جريدة "رسالة الأطلس" يوم السبت 24 أبريل 2004م.

سياسي وطني، ويبدو أنها كانت أحد أهم المحطات التي تم إغفالها عن عمد أو عن جهل. وكانت النتيجة هي حرمان المتصدرين للعمل السياسي العام من حق التعريف بأنفسهم وحق تقديم برامجهم السياسية التغييرية على الوجه الأمثل، والتعريف بأبعاد مختلف حركاتهم ومشاريعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ورؤيتها المستقبلية ونظريتها في التغيير، الأمر الذي نجم عنه سوء فهم لايزال يكلف البلاد الكثير.

خاضت بلدنا يوم 8 أبريل الماضي انتخابات رئاسية في أجواء أقل ما يقال عنها أنها تفتقر إلى الحد الأدنى من الطمأنينة والاستقرار، حتى أن المنظمات والهيئات الدولية ترددت في المساهمة في إنجاح ما يحلو للبعض تسميته بـــ"العرس الانتخابي" نظرا لانعدام الضمانات الفعلية المتوافقة مع المقاييس المعترف بها دوليا لانتخابات حرة ونزيهة.

ومع ذلك فإن الواجب أمامنا ألا ننغلق في حدود النظرة التشاؤمية التي تشل قدرات المجتمع وتعطل طاقاته، وخصوصا في ظل الوضع الداخلي والدولي الراهن. وواجبنا الجماعي بوصفنا جزائريين هو بذل الوسع والاجتهاد أكثر من أجل المساهمة الجادة في المنعطفات التاريخية لطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة في تاريخ مكابدات شعبنا من أجل الحرية والعدالة والكرامة، وذلك من خلال السعي جماعيا لإزالة سوء الفهم، وإيجاد إرادة جماعية للاعتراف بحق الجميع في الحرية والتعريف بأنفسهم بعيدا عن الأحكام المسبقة والقراءات الأمنية المحدودة بجغرافية العقل البوليسي المتسلط، وفي حق التباين في الفكر والتصور، وحق الشعب في الاختيار الحر بين مختلف المشاريع السياسية والاجتماعية المثارة للنقاش، بعيدا عن أي إكراه أو إقصاء.

تغيرات المناخ الدولي

لم يعد الوطن دولة (State-Nation) تعيش بمعزل عن تأثير الظروف العالمية والدولية وما يحدث في بلد استراتيجي مثل الجزائر بل أصبح يشكل محل اهتمام كل الدول ذات المصالح الاستراتيجية في المنطقة.

لقد شهدت العشرية الأخيرة من نهاية القرن العشرين تحولات مهمة أعقبت ما كان يسمى بحقبة الحرب الباردة. والمتأمل في هذه التحولات يرى أنها انعكست إيجابيا على الكتلة الشرقية (Bloc de l' Est) والتي تمثل دول أوروبا الشرقية الشق الأساس منها، وذلك بفضل الموقف الإيجابي والعملي الذي اتخذه الغرب تجاه هذه الكتلة من خلال تسهيل عملية دمجها في المحيط العالمي من جديد وعلى النقيض من ذلك تم تجاهل العالم الإسلامي وتركه لمصيره المحتوم.

الموقف السلبي الذي اتخذه الغرب تجاه نداء العالم الإسلامي وشعوبه المستضعفة بضرورة التغيير السياسي الشامل، بسبب التغذي المستمر من حالات من التخوف من المجهول القادم، مما أدى إلى اتساع الهوة بين شعوب العالم الإسلامي وأنظمة العالم الغربي وعزز الشعور بثقافة المؤامرة العالمية الخطيرة التي يقودها الغرب ضد الإسلام.

وكانت نتيجة هذا المناخ هو حدوث إرهاب ثقافي ومعرفي أدى إلى تجذر مواقف كثير من الشباب وتحولها إلى أكثر راديكالية بوصفها رد فعل ضد تجاهل العالم الإسلامي، الذي أصبح الغرب لا يراه سوى حقلا لتجاربه وموردا للثروات الطبيعية، مما أفرز إلى الوجود جماعات من الغلاة، والتي على الرغم من طابعها الهامشي، إلا أنها أصبحت تمثل تهديدا ليس على العالم الغربي فحسب، ولكن على شعوب العالم الإسلامي كذلك وخصوصا على جهوده الحثيثة لتقرير

مصيره وتحقيق قيم الحرية، والعدالة وإرساء أسس التنمية الشاملة.

11 سبتمبر 2001م، والاحتلال الوقائي

لقد أصبح المناخ الدولي الذي أفرزته الأحداث المأساوية في 11 سبتمبر 2001م، يهدد استقلالية البلدان التي تمر بأزمات سياسية داخلية على غرار بلدنا الجزائر. هذا الحدث الإرهابي مثل صدمة تاريخية ليس بالنسبة للغرب فحسب، حيث كشف عن إمكانية اختراق صفوفه الدفاعية على الرغم من ترسانته العسكرية الرهيبة، ولكن بالنسبة لبلدان العالم الإسلامي أيضا وخصوصا الحركات التغييرية الصاعدة.

ولقد أصبح من الممكن فعلا القول أن الدول القائمة والحركات التغييرية في العالم الإسلامي والتي ازدهرت في حقبة ما بعد الاستعمار (Etape Post-Coloniale) في خطر للمرة الأولى بسبب التهديد الذي تفرضه استراتيجية الاحتلال الوقائي (Occupation Preventive) أو الضربة الوقائية (Attaque Preventive) التي تتهدد دول العالم الإسلامي الغنية بمصادر الطاقة، وتعد الجزائر من أهمها. وثانيا بسبب كون الأنظمة الأتوقراطية الحاكمة تستفيد من هذا المناخ الدولي لتنفيذ مزيدا من الإجراءات التي تحد من حق التعبي،ر وحق إبداء الرأي، وحق الممارسة السياسية الحرة وتبرير كل إجراءات القمع وتكبيل الحريات للمعارضة وعلى رأسها المعارضة الإسلامية مستغلة المناخ الدولي العام.

ولتفكيك هذا الطوق يصبح من واجب السياسيين الوطنيين النـــزهاء الغيورين على بلدانهم وشعوبهم بذل مزيد من الجهود والتفاعل مع الاستراتيجيين الغربيين وصناع القرار السياسي من أجل إقناعهم بأن أفضل رد

على أحداث 11 سبتمبر 2001م، ليس مزيدا من القمع والاعتماد على الحكومات الفاسدة أو التي أثبتت إفلاسها، بل بالعكس تماما، فإن أفضل رد على هذا هو فتح المجال السياسي بدلا من خنقه، وتمكين الشعوب الإسلامية من تقرير مصيرها السياسي، واختيار النظام الذي يناسبها عبر الانتخاب الحر، وترسيخ قيم الديمقراطية الحقيقية والتداول على السلطة.

إن العامل الأساس لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي، هو رضا الشعوب نفسها بحكامها وببرامج التنمية القائمة، وهذه هي الضمانة الأولى لتحقيق السلام الدولي، وتحسين مستويات المعيشة، وتعميق حوار الحضارات بدل صدام الحضارات.

وإذا كان لنا بوصفنا مراقبين معنيين بالتغيرات الدولية أن نستخلص الدروس من هذه الأحداث المتسارعة، فإن أول درس يمكن لنا أن نخرج به هو أن العالم الغربي ليس في حاجة لا إلى مزيد من الإجراءات الأمنية المتشددة ولا إلى مزيد من الترسانة العسكرية والتسلحية المتجددة، ولكنه في حاجة إلى تأكيد قيم الحرية والعدالة والتداول على السلطة وهي العناصر القادرة وحدها على إزالة الاحتقان السياسي تمهيدا لدخول حقبة التركيز على التنمية الاقتصادية والخروج من الدائرة المهلكة دائرة التبعية والتخلف. وهو العمل المؤجل منذ الاستقلال إلى اليوم، إلى أجل غير مسمى...

وإذا كانت هناك نية صادقة فعلا لدى الغرب لتعميم الاستفادة من نظام السوق العالمي إلى كل الشعوب، فإن الأمر المؤكد هو أن المشاركة الفعلية لكل بلد في النظام الاقتصادي العالمي تعتمد أساسا على القرارات التنموية المتخذة داخل ذلك البلد، كما أن اتخاذ الحكومات قرارات تخدم فعلا المصالح

الاستراتيجية لشعوبها يحتاج إلى استقرار سياسي يقوم على التراضي بين الحاكم والمحكوم بالدرجة الأولى. فالمسائل مترابطة بل متشابكة ومتداخلة ومحاولة الفصل بينها أو تجاهل أي عنصر منها لن تفضي إلى شيء مسمى..

من فصل الكنيسة عن السياسة إلى فصل الشعوب المسلمة عن دينها

إذا عدنا إلى بلدنا العزيز الجزائر وأردنا أن نحدد العوامل العامة التي أسهمت في تكريس ذهنية الإقصاء والتشويه المبيت والمستمر للأداء الإسلامي عموما، والفعل السياسي للمنتسبين إلى الحركة الإسلامية الجزائرية خصوصا، سنجد أن أول ما يقف وراء هذه الحالة هو الأحكام المسبقة الناجمة عن تراكم الخيار الأيديولوجي القاضي بالفصل بين الدين، باعتباره المجال الروحي أو عالم الغيب، والسياسية باعتبارها تمثل المجال الزمني أو عالم الشهادة.

إن منبع هذه الأيديولوجية يرجع إلى العالم الغربي الذي ذاق الأمرين تحت النظام الثيوقراطي وقمع الكنيسة المسيحية للحريات الأساسية باسم الدين المسيحي الذي اختزلوه في الكنيسة وقيادتها "المختارة من الرب لتقود البلد وتدير شؤونه السياسية". من هنا جاءت فكرة الفصل بين الكنيسة والسياسة من أجل جعل حد لتعسف الكنيسة، المحتكرة للدين المسيحي، وكبتها الحريات الأساسية. إلا أنه تطورت الفكرة من فصل الكنيسة -بوصفها أداة قمع في يد نخبة ترى أنها تملك حقا إلهيا لتدبير شؤون الناس- عن السياسة إلى فصل الدين عموما عن السياسة. والكل يعلم أن ديننا الإسلام يختلف تماما عن الديانة المسيحية من حيث إن الإسلام لا ينحصر في أماكن التعبد، ولكن هو منهج

حياة متكامل، وليس هناك من يحق له الادعاء أنه يمتلك تفويضا إلهيا للتسلط على إرادة الشعب الحرة.

و لم يتوقف الأمر عند تطوير فكرة الفصل بين الكنيسة والحياة السياسية أو الفصل بين الدين والسياسة فحسب، بل ثمة دعوات وجهود جبارة تبذل من أجل فصل الشعوب عن دينها، وخاصة في العالم الإسلامي حيث إن كثيرا من الاستراتيجيين الغربيين شعروا أن الإسلام يمثل عائقا وسدا مانعا لتسريب خططهم الثقافية ومانعا لكل أشكال الاستغلال الاقتصادي.

كما أنه كذلك من العوامل التي ساهمت وبقدر غير طفيف في عملية تشويه الحركة الإسلامية تصرفات بعض المحسوبين عليها وشطحاتهم البهلوانية في الميدان السياسي. فكما أنهم يفتقرون إلى ثقافة التعددية وحق التباين في الرأي والاعتقاد ويترفعون عن الحوار مع الآخر، بل وحتى عن ممارسة الشورى مع إخوانهم...، رأيناهم يزايدون في الخطاب ويخوفون الناس، ويعتقدون أنهم يحتكرون تمثيل الإسلام وتفسيره كما يتصرفون وكأن الحزب السياسي إنما هو بديل مطلق للحركات الدعوية ينسخ كل جهودها، متناسين أن السياسة إنما هي جزء من العمل الدعوي والبناء الحضاري للأمة.

ونخلص إلى القول أن العالم شهد تغيرات كبرى بداية من تشابك المصالح الاقتصادية التي يصعب فيها معالجة أية مشكلة تنموية بشكل جزئي ومن يتصور خلاف ذلك فهو واهم. وأن التخلف التنموي في بلدنا الجزائر هو نتيجة مباشرة لتخلف الأداء السياسي وخضوع مؤسسات الدولة إلى نزوات الأقلية الحاكمة بعيدا عن الإرادة الشعبية، وهذا يفسر الانفصام بين الحاكم والمحكوم والذي انعكس سلبا على كل شؤون الحياة الوطنية.

ب. الحضور السياسي للصحوة الإسلامية: الإسلام بوصفها مقوما أساسا في النهوض الحضاري[1]

إن الأغلبية الساحقة من أبناء وبنات شعبنا الجزائري تعتبر الإسلام المقوم الأساس للشخصية الوطنية، ومن ينكر هذه الحقيقة التاريخية، فهو إما مكابر وإما جاهل بحقيقة هذا الشعب وتاريخه. ومن ثم فإن هذه المسألة يجب أن تكون أول مسألة استراتيجية ينبغي التطرق إليها في أي حوار وطني شامل يراد منه فعلا إخراج البلاد من أزمتها.

والعلاقة بين الإسلام والجزائر علاقة تمتد إلى أعماق التاريخ منذ ظهور الرسالة الخاتمة التي جاء بها النبي محمد صلى الله عليه وسلم والتي حولت الإسلام إلى جزء أساس مكون للشخصية الوطنية.

وإن هذه العلاقة لها تأثير بارز على مسار الشعب الجزائري، خاصة منذ أن دخل حقبة ليل الاستعمار كما سماها فرحات عباس عليه رحمة الله، وحيث أدى المكون الإسلامي دورا بارزا في الحفاظ على هوية الشعب الجزائري، وشكل رأس الحربة في مقاومة الاستعمار.

وللأسف هناك كثيرون لا يزالون يشككون باستمرار في دور العمق والمكون الإسلامي في الشخصية الوطنية، ويضفون ظلالا من الشبهات على العنصر الإسلامي إلى الدرجة التي تجرأ فيها بعض المفتونين بالحضارة الغربية وأنكر أي دور أو فاعلية للإسلام في بناء الهوية الوطنية والحفاظ عليها، وتجسد ذلك في المسرحية الشهيرة: "محمد خذ حقيبتك".

واليوم نلاحظ أن دور الإسلام في الساحة السياسية أصبح يتعرض إلى

[1] مقال نشر في جريدتي "رسالة الأطلس" يوم 9 ماي 2004م، و"السفير" يوم 15 ماي 2004م.

مزيد من التشكيك، خصوصا بعد سقوط المعسكر الشيوعي، وتركيز الغرب على اعتبار أن الإسلام والصحوة الإسلامية عامل تهديد جديد للاستقرار على المستوى الدولي.

لقد لاحظت منذ اضطلاعي بالمهمة الاستثنائية في إطار ما كان يعرف بالبعثة البرلمانية للجبهة الإسلامية للإنقاذ للخارج، تصاعد الاهتمام بالصحوة الإسلامية عموما والحركة الإسلامية خصوصا وبما يسمى بـــ"الإسلام السياسي" وذلك من قبل صانعي الرأي العام الغربي من "خبراء" ومحللين وكتاب وصحفيين.

والذي لفت انتباهي أكثر هو تصاعد تلك الحملة داخل الولايات المتحدة الأمريكية بالذات. فقد بدا لنا –نحن أبناء منطقة شمال إفريقيا وأبناء الجزائر وبالتحديد الذين تعودنا على الحملات المتتالية ضد الإسلام والحضارة الإسلامية من قبل بعض "المثقفين" من بعض بلدان أوروبا وخاصة من فرنسا– أن هناك العديد من الدوائر السياسية وبعض (اللوبيات) أي التجمعات التي لا ترضى عن تنامي حضور الصحوة الإسلامية السياسي والثقافي والدعوي والحضاري عموما، قد دخلت الحملة المسعورة التي تنظر إلى الإسلام والمسلمين والصحوة الإسلامية على أنها الخطر الجديد، بدلا من "الخطر الشيوعي" الذي تهاوى.

وهكذا نجد الكثير من الكتب والمقالات التحليلية والتقارير السياسية في هذا الشأن، بشكل يوحي وكأن مجموعة ما تبحث عن شبح جديد يخلف المعسكر الشيوعي من أجل تبرير استمرارية مؤسسات عسكرية دولية أنشئت أصلا للتصدي للغول الشيوعي، وبالتالي لضمان استمرارية الاقتصاديات القائمة على صناعة الأسلحة داخل الدول الغربية وخاصة داخل أمريكا.

وفي إطار هذه الحملة، على سبيل المثال لا الحصر، كانت تصدر في بداية التسعينيات تقارير سنوية في مجلة يتناولها أعضاء الكونغرس الأمريكي والتي أثرت فيهم مع مرور الوقت، وهي: Report for Congress (CRS)، ومن بين ما تصدره تقارير عن الجزائر مركزة على "الإسلاميين"، تحت عناوين مثيرة على شاكلة: Algeria in Crisis: Democracy, Islamism, and Implications for US Policy (الجزائر في أزمة: الديمقراطية، الحركة الإسلامية وأثرها على سياسة الولايات المتحدة) بديلا عن صياغة عناوين أكثر توازنا وأصدق تعبيرا عن حقيقة الأزمة في الجزائر وجذورها وموقع المؤسسة العسكرية منها مثلا، أو أثر النخب المتغربة والمافيا السياسية والاقتصادية في استقرار النظام السياسي في الجزائر أو أهمية التعامل مع الحركة الإسلامية بوصفها معطى اجتماعيا وسياسيا لا يمكن تجاهله أو كبته، وغيرها من العناوين التي توحي بالجدية والتفهم والاستعداد للحوار.

كانت هنالك في تلك الفترة كتب ومقالات تحريضية كثيرة، الهدف منها تصوير الصحوة الإسلامية على أساس أنها مشكلة استراتيجية للسياسة الخارجية في العالم الغربي عموما وأمريكا على وجه الخصوص.

وأحسب أن هذه القراءات غلب عليها الطابع الأيديولوجي والنـــزعة الغربية الاستعلائية، دون محاولة فهم الجذور الثقافية والامتداد الاجتماعي للحركات الوطنية الإسلامية التي تعكس تطور أشكال من التنظيم الاجتماعي المدني في بلدان العالم الإسلامي.

وتم التعاطي مع القوى الإسلامية وكأنها خارج إطار القانون على الرغم من حرص كل القوى الإسلامية الصاعدة على العمل الشرعي وفق ما تسمح به القوانين، وفوز بعضها، بأغلبية أصوات الناخبين في انتخابات تعددية ديمقراطية مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر وحزب العدالة والتنمية في

تركيا وغيرها. وهذا أكبر برهان على أن القوى الإسلامية تحرص أكثر من غيرها على سلوك سبل الشرعية القانونية والديمقراطية في ممارستها السياسية وسعيها لتحقيق مشروعها الحضاري الإسلامي.

الإسلام منهاج حياة متكامل ... لا يشكل "الخطر الجديد" على الغرب

ويظل التحدي قائما على السياسيين من أبناء الحركة الإسلامية لإبراز تصور طبيعة برنامجهم السياسي ذاته، وشرح كيف أن الإسلام ليس شكلا من أشكال التعبد الذاتي والفردي فقط، بل هو منهج حياة متكامل، كما أنه منهج تفكير يشكل المحور الأساس لتصور عملية صياغة شؤون الحياة المختلفة...

إن الذي تعلمناه وفهمناه من علماء وشيوخ مدرسة جمعية العلماء، والذي تعلمناه من الأستاذ مالك بن نبي، ومن مدرسة جماعة البناء الحضاري الإسلامية، هو أن الإسلام يملك تصوره الخاص للعلاقات المترابطة بين المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والأمنية، والحريات السياسية، كل ذلك في إطار فلسفة متميزة للمنظومة الأخلاقية والروحية.

وللأسف فإن هذه المنظومة السياسية الأخلاقية الاجتماعية الاقتصادية للإسلام، وبالخصوص فلسفته الاقتصادية، لم تعط العناية الضرورية من قبل السياسيين الحاملين لراية المشروع التغييري الإسلامي.

ويؤسفنا أن نجد كذلك أن الأطروحات الغربية، وأطروحات الأقلية المستغربة حضاريا من أبناء أوطاننا، تتعاطى مع التصور الإسلامي بشكل مجزأ، مع تركيز غير بريء على التعبيرات الاجتماعية والسياسية الشعبية التي ينطوي عليها أي مجتمع متخلف. وتعتبر هذه الأطروحات أن تلك النماذج المتخلفة

تشكل التعبير الحقيقي عن الإسلام، وتهمل أو تقوم بالتضييق على كل الأصوات الأخرى التي تدعو إلى الجمع بين عمق التصور الإسلامي وروح العصرنة التي هي إلى حد بعيد معطى إنساني...

وسوء الفهم هذا الذي طال الفكرة الإسلامية الوطنية انعكس بشكل مباشر على التعبير السياسي للحركة الإسلامية، وأصبح من السهل تقديم الفكرة الإسلامية بشكل مجزأ غير متماسك، مع تركيز على المظاهر السلبية التي يمكن أن تظهر في أي تجمع بشري، وكأنها الصورة الوحيدة للفكرة السياسية لدى الحركة الإسلامية.

وفي تقديري، فإن رؤية مسألة الإسلام من هذه الزاوية أي باعتباره منهاج حياة متكامل ولا يشكل تهديدا جديدا للغرب سيزيل كثيرا من الغموض الذي نلاحظه في العالم الغربي وعند المعجبين بالغرب داخل عالمنا الإسلامي، وعند المسيطرين -مع قلتهم العددية- على مفاصل الحكم في بلداننا، ولا يصبح بعد ذلك الإسلام في أعينهم عامل تهديد وخطر على العالم، بل عامل استقرار وسلم في الساحة الدولية.

دور الإسلام في العمل السياسي

وفي هذا السياق ومن أجل إعطاء بعد عملي لهذا المفهوم، فإن الحركة الإسلامية بوصفها أحد مكونات الحركة الوطنية تميزت بطرحها للإسلام بوصفه عنصرا مؤسسا لفعلها السياسي الوطني وذلك باستلهام برنامجها التغييري من موجهات فهمها للكتاب والسنة، جاعلة من الأخلاق ركنا أساسا في العمل السياسي.

وعلى الرغم من هذا الوضوح، فإن التساؤلات والشبهات لا تزال مطروحة في الطريق، بل أمكن للبعض الاصطياد في المياه العكرة التي تمزج بين الإسلام وبين الإرهاب. ومن بين هذه الأسئلة المثارة والمطروحة علينا نحن بوصفنا سياسيين من أبناء الحركة الإسلامية؛ هل لأحد حق احتكار الإسلام؟ وما غايتنا؟ وما رؤيتنا وسبيلنا لتحقيق ذلك؟ وما مرجعيتنا؟

إنها أسئلة أحاول التطرق إليها من منظوري الشخصي إسهاما مني في تفعيل عملية حوار وطني جاد، حول هذه القضايا.

لا حق لأحد في احتكار الإسلام

أسارع إلى القول إننا داخل الحركة الإسلامية، وبالتحديد داخل مدرسة جماعة البناء الحضاري الإسلامية، ومنذ أن انطلق عملنا الدعوي بشكله المعاصر أواخر الستينيات على درب جمعية العلماء وجهود أفرادها المتتالية منذ مطلع القرن العشرين، كنا ولا زلنا ضد كل الدعاوى التي تريد أن تحتكر التعبير باسم الحقيقة الدينية، ولا زلنا نتصور أننا أحد الاجتهادات الممكنة في فهم الوحي وفي عملية تنـــزيله وتطبيقه، ولذلك نعتقد أنه لا يمكن لأي أحد كان إدعاء احتكار الإسلام واحتكار فهمه.

وفي نظرنا، أن مهمة الحركة الإسلامية بوصفها عاملا محركا للتغيير هي إعادة صياغة النظام المجتمعي الحديث كي يتطابق وقيم الإسلام. هذا بدوره لا يعني البتة أنه في ظل الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية التي تتطابق مع الرؤية الإسلامية التي نسعى إلى تحقيقها، أن كل ما هو شرقي أو غربي مرفوض، بل التصور السليم والمقاربة الذكية والمتفاعلة مع الطروحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ينبغي أن تؤخذ بعين

الاعتبار، ما دامت لا تعارض مبادئ وقيم الإسلام، فالحكمة ضالة المؤمن فأنى ما وجدها فهو أولى بها...

ولذلك غايتنا من العمل السياسي هي، ابتغاء لتحقيق مرضاة الله عز وجل، السعي لإعادة تمكين الأمة من استرجاع سيادتها الحضارية، ولإعادة قيام نظام مجتمعي أسسه قيم الإسلام. وهو الأمر الذي نعتبره مساهمة فعالة في إعادة بناء الكيان الموحد للأمة في عصرنا هذا.

إن قيم ومبادئ الإسلام التي أتحدث عنها هي تلك التي تغرس في المواطن والشعب إدراك وجود الله ووحدانية ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته. تلك القيم والمبادئ الحضارية التي تغرس في المواطن والشعب روح الحرية والكرامة والحق والعدل وأداء الأمانات إلى أهلها ونبذ كل مظاهر الاستبداد والاضطهاد والقهر و"التحقير" وكبت الحريات وهضم الحقوق، وكل أنواع التمييز والإقصاء ونهب الخيرات التي حبا الله بها شعبنا أو العبث بمصالح البلد الاستراتيجية.

إن رؤيتنا الاستراتيجية للعمل السياسي إنما هي جزء لا يتجزأ من الرؤية الاستراتيجية للبناء الحضاري للأمة. وهذا يمثل تكملة لجهود الدعوة إلى الله وتوعية أبناء وبنات شعبنا بالبعد الحضاري للإسلام وبمقومات شخصيتنا، التي عمل "الاستدمار" (إذا استعملنا عبارة الأستاذ ملود قاسم –رحمه الله– عند نعته الاستعمار) الصليبي الفرنسي على طمسها طيلة مائة واثنين وثلاثين سنة، وبناء الدولة التي يسودها الحق والعدل، والتي ينعم فيها المواطن والشعب بالحرية. دولة تمثل الشعب بكل فـــئاته وتسهر على حقوقه. دولة اجتماعية ذات اقتصاد متين ذي مصداقية، قادر على المنافسة داخل النظام الاقتصادي العالمي وعلى الدفاع عن مصالح الشعب. دولة تسعى لتحقيق الحق والعدل

على مستوى العلاقات الدولية؛ إنها الدولة الإسلامية حسب مفهومنا.

والسبيل الذي نتوخاه لتحقيق ذلك هو: العمل لترسيخ قواعد نظام حكم مدني تعددي يعترف بالرأي والرأي الآخر، ويدعو إلى حق تعدد الاجتهادات، ويفسح المجال لحرية ممارسة النقد وتنوع الرؤى وقبول الاختلاف. هذا ما فهمناه من ديننا، وهذا ما فهمناه من سيرة ووصايا قدوتنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ومن تجربة علمائنا من السلف والخلف.

فتوحيد الله قيمة أساسية تنعكس على كل جوانب الحياة، وتكفل الحريات الأساسية الحقيقية التي هي أساس الحكم العادل، كما أن الابتعاد عن الله وتوحيده مدعاة للتجبر والطغيان وكبت الحريات وبالتالي إلى فساد الحكم وانتشار الظلم وخراب العمران كما قال العلامة الفذ ابن خلدون.

أصول دولة الحق والعدل

ولله در الإمام عبد الحميد بن باديس رحمه الله الذي قدم لنا قراءة وافية في قواعد الحكم الراشد التي استخرجها من الخطبة المشهورة للخليفة الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه، حين استخلف: "إني وليت عليكم ولست بخيركم..." والتي نشرها في مجلته "الشهاب" في يناير 1938م تحت عنوان "أصول الولاية في الإسلام" (انظر الملحق).

في هذه الرسالة التاريخية يستخرج ابن باديس ثلاثة عشر أصلا للدولة المنشودة، يجدر بنا أن نقف عندها وقفة تأمل واعتبار.

يقول الإمام ابن باديس رحمه الله: "اشتملت الخطبة على أصول الولاية العامة في الإسلام مما لم تحققه بعض الأمم إلا من عهد قريب على اضطراب

منها فيه...".

إنها هي الأصول التي اعتمدناها نحن العاملين في المجال السياسي من تلامذة مدرسة جماعة البناء الحضاري الإسلامية، والتي تشكل مصدر فهمنا للدولة الإسلامية التي من أجلها التحقنا بإخواننا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتحقيقها. وبلدنا اليوم في مفترق الطرق، لا بأس من ذكر بعض هذه الأصول:

يقول ابن باديس مؤصلا لحق الشعب في الاختيار، وحقه في السيادة وتقرير مصيره:

- "لا حق لأحد في ولاية أمر من أمور الأمة إلا بتولية الأمة، فالأمة هي صاحبة الحق والسلطة في الولاية والعزل، فلا يتولى أحد أمرها إلا برضاها...".
- "حق الأمة في مناقشة أولي الأمر ومحاسبتهم على أعمالهم وحملهم على ما تراه هي لا ما يرونه هم، فالكلمة الأخيرة لها لا لهم...".
- "على من تولى أمرا من أمور الأمة أن يبين لها الخطة التي يسير عليها ليكونوا على بصيرة، ويكون سائرا في تلك الخطة عن رضا الأمة...".

فكم من حكامنا باسم أسرار الدولة يبيعون بلدانهم بثمن بخس لدول أجنبية، فيدنسها بقواعد عسكرية وأخرى للتجسس...

ويقول الإمام ابن باديس رحمه الله في شأن القانون:

- "لا تحكم الأمة إلا بالقانون الذي رضيته لنفسها وعرفت فيه فائدتها، وما الولاة إلا منفذون لإرادتها، فهي تطيع القانون لأنه قانونها، لا لأن سلطة أخرى لفرد أو لجماعة فرضته عليها كائنا من كان ذلك الفرد وكائنة من كانت تلك الجماعة، فتشعر بأنها حرة في

تصرفاتها وأنها تسير نفسها بنفسها وأنها ليست ملكا لغيرها من الناس... ويشعر هذا الشعور كل فرد من أفرادها ـــ إذ هذه الحرية والسيادة حق طبيعي وشرعي لها ولكل فرد من أفرادها".

ويقول الإمام رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه:

- "شعور الراعي والرعية (أي الحاكم والمحكوم) بالمسؤولية المشتركة بينهما في صلاح المجتمع، وشعورهما دائما بالتقصير في القيام بها ليستمرا على العمل بجد واجتهاد، فيتوجهان بطلب المغفرة من الله الرقيب عليهما".

يا لها من تعاليم، فإنها حقا أصول الحرية للفرد والشعب والوطن مستمدة من الإسلام نفسه.

هذا هو فهمنا للإسلام ورؤيتنا لمكانته في حياتنا، وهذه هي مرجعية عملنا السياسي. وإنني أجدد هنا العهد بالالتزام بهذا وبهذه المرجعية وبمواصلة العمل من أجل تحقيقها.

أرجو أن تسهم مقالاتنا هذه في تمكين الإخوة والأخوات من باقي القوى السياسية الغيورة على ديننا ووطننا الإطلاع على مرجعيتنا السياسية وعلى طبيعتها الحقيقية، مباشرة دون وسطاء السوء، وبالمقابل أن يفيدوننا بمرجعيتهم السياسية وبما عندهم من تصورات في الموضوع الجوهري المتمثل في الإسلام ومكانته في الحياة السياسية الوطنية، ولنخطو بذلك الخطوة الأولى والثابتة نحو حوار وطني حضاري جاد ومجد، من أجل تحديد معالم مصالحة وطنية شاملة تعود بالخير إن شاء الله على أبناء وبنات شعبنا كافة، وأمتنا والبشرية جمعاء.

ج. من أجل مصالحة وطنية تضمد الجراح وتفضي إلى معالجة حضارية للقضية الجزائرية[1]

لقد خاض الرئيس بوتفليقة حملته الانتخابية الثانية تحت شعار **المصالحة الوطنية** وجعلها من النقاط الأساسية في برنامج الحكومة الحالية. يا ترى أين بلدنا وشعبنا من تلك الوعود الانتخابية؟... أليس لنا الحق جميعا -نحن أبناء وبنات هذا الشعب دون أي إقصاء أو تهميش- في الاحتفال بالذكرى الخمسين للحرب التحريرية الشعبية الخالدة، والتي صادفت هذه السنة شهر رمضان المبارك، في أجواء مصالحة وطنية شعبية حقيقية تضمد جراحنا وتمكننا من معالجة حضارية لقضية بلدنا الجزائر، قضية حق الشعب في تقرير مصيره وفي تحقيق سيادته على أرضه...

نرى اليوم، بعد "العرس الانتخابي"، أطرافا من السلطة -والتي عملت طيلة العشرية الماضية على قلب الحقائق ومعارضة أي تحقيق مستقل في قضية المفقودين والمجازر الجماعية- نراها اليوم تحدد حقيقة مفهومها للمصالحة الوطنية، بإقصاء المعنيين بالدرجة الأولى. وذلك من خلال إلصاق الجرائم المرتكبة في حق الشعب بالجبهة الإسلامية للإنقاذ وأنصارها، من أجل التغطية على جهات أخرى كانت لها يد طولى في إدخال البلاد في النفق المظلم. هكذا تعمل تلك الأطراف على حرمان أصحاب القضية الفعليين من الإسهام في بناء البلد، فلا حق لهم في أي عمل دعوي أو اجتماعي أو سياسي، مفرغة مفهوم المصالحة الوطنية من مدلوله الحقيقي...

[1] مقال نشر في بجريدة "الجزائر نيوز" يوم السبت 20 نوفمبر 2004م.

الوضع المأساوي لبلدنا يتطلب من الرئيس ممارسة صلاحياته المخولة إليه من قبل منصبه لتهيئة الأجواء من أجل مصالحة وطنية حقيقية، غير شكلية، تشمل جميع أفراد الشعب...

إن وضع بلدنا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتدهور يتطلب منا أولا، نحن أبناء وبنات شعبنا، أن نفيق من غفلتنا ونخرج من "الخنادق الأيديولوجية والحزبية" التي نتقوقع فيها... علينا أن نتحلى جميعا بثقافة الحرية، وقبول الآخر المخالف، والتعددية، وبروح المصالحة الوطنية الشعبية، والحوار الحضاري، حتى نتمكن من العمل سويا من أجل معالجة المخلفات المأساوية للأزمة التي يعيشها شعبنا الأعزل والتي تفاقمت منذ إيقاف المسار الانتخابي في يناير 1992م.

كما يتطلب هذا الوضع المأسوي لبلدنا وشعبنا من الرئيس بوتفليقة بالتحديد، بحكم منصبه، تحمل مسؤولياته أمام الله ثم أمام الشعب والتاريخ. فالنتائج المعلنة للانتخابات الرئاسية لم تترك له أي مبرر للتردد أمام دعاة الاستئصال...

إن عدم السعي الجاد لمعالجة حضارية للوضع يؤدي -لا سمح الله- إلى تفكك البنية التحتية للمجتمع الجزائري وإلى إضعاف الدولة الجزائرية وبالتالي قد يفضي، باسم التذرع بالحفاظ على أمن المنطقة، إلى "تدخل وقائي" في شؤون بلدنا، والسطو على مصادر الطاقة الحيوية العظمى التي حبانا الله بها...

كما ينبغي علينا جميعا نحن أبناء وبنات هذا الوطن أن نتجاوز خلافاتنا ونواجه حقيقية الوضعية الخطيرة لبلدنا وشعبنا: تعيش الجزائر مخلفات مأسوية لأزمة طال الأمد لحلها

إن مصادرة حق الشعب في الاختيار، وبالتالي منعه من ممارسة سيادته

على أرضه، أفضت إلى مأساة وطنية. بالفعل لقد شهد بلدنا خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية أكثر من مائتي ألف ضحية، نحسبهم من الشهداء عند الله، وحوالي خمسة عشر ألفا من المغيبين، وعشرات الآلاف من السجناء، الكثير منهم مر على مخابر التعذيب الوحشي، والملايين من النازحين داخل الوطن ومن اللاجئين إلى بلاد المهجر...

والمدهش والمحزن في الأمر هو غياب الإرادة السياسية الفعلية الواضحة المعالم، التي تتجاوز التصريحات الرنانة، من أجل معالجة المخلفات المأسوية للأزمة الجزائرية. وذلك لدى كل من المجتمع الدولي ومختلف تيارات السلطة الفعلية في البلاد، وكذلك وبكل صراحة وإنصاف، حتى لدى بعض من يطلقون على أنفسهم لقب "الشيوخ التاريخيين" للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

إن الذي يبدو أنه قد ترسخ لدى هؤلاء جميعا أن السلطة الحاكمة تغلبت في الصراع الدموي، الناجم عن مصادرة حق الشعب، وبالتالي انتهى الأمر وحلت القضية... وأن الزمن كفيل بتضميد الجراح... وأنه، انطلاقا من منطق القوة ولغة الغاب، من حق الغالب إقصاء المغلوب ولو كانوا أصحاب القضية المنتخبين الممثلين لإرادة الشعب... مما زاد الجراح عمقا يوما بعد يوم، والوضع تأزما، والأزمة تعقيدا.

إن المخلفات المأساوية للأزمة الجزائرية حقيقة ينبغي التعامل معها بكل حكمة وصدق، ولا يسعنا إنكارها.

إن مفهوم المصالحة الوطنية لدى دعاة الاستئصال يتجاهل أسباب الأزمة ومخلفاتها المأساوية

إن محاولة قلب الحقيقة حول الأزمة، والمتسببين فيها، وحول مخلفاتها لن

تزيد إلا في تعفنها...

الحقيقة هي أنه منذ خروج العسكر الفرنسي سنة 1962م، بل منذ بداية ثورة 1954م التحريرية الخالدة وبلدنا الجزائر تعيش أزمة "السلطة السياسية" وسبيل اختيارها. إنها لب القضية الجزائرية.

إن عجز بلدنا في التوصل إلى حل حضاري للقضية تسبب في تحويلها إلى صراع عنيف أدى إلى تشعبها إلى أبعاد مختلفة، تفاقمت منذ إيقاف المسار الانتخابي في 1992م وإلغاء نتائج أول انتخابات حرة وتعددية عرفتها البلاد.

لقد برهن الشعب الجزائري من خلال تلك الانتخابات عن استطاعته التعبير بطريقة حضارية وبكل مسؤولية عن اختياره سلطة سياسية للبلاد يراها هو لا غيره تخدمه وتحمي مصالحه الاستراتيجية... لكن أقلية أيديولوجية متحكمة في مفاصل الحكم في البلاد اتهمت الشعب بالقصور، وأقدمت على مصادرة حقه في تقرير مصيره، وقمعت أبناءه وبناته من الذين أدلوا بأصواتهم للجبهة الإسلامية للإنقاذ، الحزب الفائز بثقة الأغلبية في تلك الانتخابات التاريخية... وأدخلت البلاد في حمام من الدماء والدموع...

كما فرضت تلك الأقلية المستغربة حضاريا، طيلة العشرية الماضية، على البلاد ما يمكن تسميته بسياسة "النعامة"، زاعمة أنه ليس هنالك أزمة سياسية في الجزائر وإنما هنالك أزمة أمنية... الأمر الذي أصبح يهدد البنية التحتية للمجتمع الجزائري.

تجاهل الأزمة ومخلفاتها المأساوية، يهدد شبكة العلاقات الاجتماعية بين مختلف أفراد الشعب

إن سياسة تجاهل حجم المأساة زادت من خطورتها وتعقيداتها. وإن مسألة

الأمازيغية وسوء التعامل مع مطالب أصحابها الشرعية حول حقوق الإنسان الأساسية أبرز دليل على ذلك. إن سوء التعامل هذا مع إخواننا الأمازيغ أصبح يشكل تهديدا حقيقيا لوحدة الشعب الجزائري وأراضيه.... زد على ذلك مسألة التنصير بين أبنائنا وبناتنا، والناجمة أساسا عن قلب الحقائق حول قضية المجازر الجماعية في حق الشعب وإلصاقها بالإسلام وبأبناء الصحوة الإسلامية والإصرار على الحيلولة دون واجب استعادة الحقيقة الكاملة حول المتسببين فيها ومنفذيها... كما أن هنالك مسألة الفقر الذي طال فئات عريضة من المجتمع إلى درجة لم تعد تطاق، في وقت ظهرت فيه فئة صغرى جديدة تعيش في غنى فاحش جراء نهب وسلب خيرات البلاد...

وعدوى المخدرات والتصاعد الملاحظ في تفشيها بين الشباب وحتى بين طلبة الثانويات والمدارس الابتدائية، عدوى قد تخرب مستقبل بلدنا وشعبنا العزيز، إن لم نتدارك الأمر ونوقف الحملة الشعواء ضد مهمة المسجد والمدرسة تجاه الجيل الصاعد، حيث طيلة العشرية الماضية تم تفريغ المسجد والمدرسة من مهمتهما التربوية، التربية الصحيحة الحضرية التي تخرج المواطن الحر المستقل الذهنية، الكيس الفطن، الرافض للذل والاستبداد والشعوذة، الفعال العملي المهتم المسهم في بناء بلده وإعمارها...

كل ذلك أصبح يهدد بالفعل البنية التحتية لمجتمعنا الجزائري وشبكة العلاقات الاجتماعية بين أفراده.

إن شبكة العلاقات الاجتماعية، كما وصفها بحق الأستاذ الراحل مالك بن نبي في كتابه المعنون بـــ(ميلاد مجتمع)، هي "التي تربط أفراد المجتمع فيما بينهم وتوجه ألوان أنشطتهم المختلفة في اتجاه وظيفة عامة، هي رسالة المجتمع

الخاصة به". وإذا قال بحق الأستاذ الراحل "إن تكون هذه الشبكة، هو الذي يعبر عن حدث (ميلاد مجتمع) في التاريخ"، يحق لنا القول أن تلاشي شبكة العلاقات الاجتماعية هذه يؤذن (بموت المجتمع) وخروجه من التاريخ.

آن الأوان لأبناء وبنات شعبنا كافة من مختلف ألوان الطيف السياسي إدراك حقيقة أن الأزمة خلفت جرحا عميقا في المجتمع لا يمكن تجاهله.

الأمر الذي يفرض علينا البدء بالسعي الجاد لمعالجة مخلفات الأزمة لنحقق من خلالها مصالحة وطنية حقيقية بين أبناء الشعب كافة، تمكننا من دفن الأحقاد والجلوس سويا من أجل الوصول إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية، يحرر طاقات أبناء وبنات شعبنا، من أجل نهضة حضارية اجتماعية اقتصادية لبلدنا وأمتنا.

معالجة مخلفات الأزمة السبيل الوحيد لحل دائم للأزمة وسلام واستقرار المنطقة

مما لا شك فيه أن هناك أحزابا وشخصيات وطنية قد قدمت عدة مبادرات من أجل حل الأزمة. ونحن نثمن هذه الجهود والتي إن دلت على شيء؛ فإنما تدل على وجود وعي جماعي لدى مختلف التيارات السياسية الوطنية من أجل فعل شيء ما لإخراج البلاد من وضعها الحالي. لكن مع كثرة هذه المبادرات، إلا أن القليل منها من تطرقت بصفة واقعية وعملية إلى محنة الشعب والمأساة الكبرى التي يعيشها منذ أكثر من اثني عشر عاما، من الدماء والدموع والبؤس والهلع والجوع والتشرد. مما حال إلى يومنا هذا دون التوصل إلى حل دائم للأزمة، وإلى سلام واستقرار للمنطقة...

وعلى ضوء المأساة الوطنية الخطيرة التي يشهدها شعبنا، آن الأوان لكل من له

ذرة من النفوذ في مجرى الأحداث في بلدنا الجريح الجزائر أن يخرج من صمته وجموده وعلينا أن نسعى جماعيا من أجل التصدي لدعاة الاستئصال والإقصاء.

بلدنا الجزائر في حاجة إلى إرادة جماعية سياسية شجاعة ومسؤولة من أجل تهيئة الأجواء لمصالحة وطنية تفضي إلى معالجة حضارية عادلة ودائمة للقضية الجزائرية

نهج العسكر في البلاد سياسة ما يسمى بالحل الأمني لمواجهة الجهود الشعبية الرافضة لوقف المسار الانتخابي لينار 1992م، معتمدين على استعمال القوة العسكرية. وبعد اثنتي عشرة سنة، وبعد استبدال منطق صندوق الاقتراع بمنطق الرشاش، يدل واقع البلاد المؤلم اليوم بكل بساطة على عدم فلاح تلك السياسة، بل الأمر يزداد تأزما يوما بعد يوم. وقد حان الأوان أن يدرك الجميع أن الأزمة؛ إنما هي نتيجة حتمية لأسباب معينة، وأن زوال النتيجة، وبالتالي حل الأزمة، مرهون بزوال الأسباب.

هنالك بالفعل أسباب عدة تسببت في الأزمة التي تمر بها بلدنا والتي أدت إلى إفلاس الدولة الجزائرية في عام 1988م، وسنتطرق إليها بإذن الله وعونه في مقال لاحق حول حل الأزمة بالتحديد... أما الذي يهمنا اليوم والمطلوب من الجميع، قبل المطالبة بالحل، هو التركيز وفي أقرب الآجال على مسألة معالجة مخلفات الأزمة وتحقيق مصالحة وطنية بين أفراد الشعب كافة: إنه السبيل الوحيد لحل دائم للقضية الجزائرية.

مساهمة لوضع حدا لمحنة أبناء وبنات شعبنا، وتحافظ على مجتمعنا وبنيته التحتية ومقومات شخصيته ووحدة أراضيه، وسوف نناقش فيما يلي على الساحة الوطنية مقترح مجموعة من الإجراءات من أجل مصالحة وطنية حقيقية

تفضي بعون الله وحفظه إلى معالجة حضارية للقضية الجزائرية.

إجراءات من أجل مصالحة وطنية حقيقية تفضي إلى معالجة حضارية للقضية الجزائرية

1. اعتماد مؤسسة رئاسة الجمهورية بوصفها إطارا مرجعيا (Reference) لجمع الشمل والمصالحة الوطنية

إن من أبجديات فض النـــزاعات وجود ما يسمى بطرف ثالث يكون محل احترام ترجع إليه كل الأطراف المتنازعة، يقوم برعاية عملية فك النـــزاع بعد تحليله والاطلاع على المواقف الحقيقية لمختلف الأطراف، دون إقصاء، حول النـــزاع ومعالم الحل. إن الملاحظ للشؤون الدولية يرى أن لكل نزاع إلا وتقدم المجتمع الدولي، بمختلف مؤسساته، بعرض وساطة لفض النـــزاع، إلا فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، وذلك رغم المخلفات المأسوية التي طالت الشعب بكل شرائحه.

وكأني بجهات دولية معينة مستأنسة بوضع بلدنا المأساوي هذا. وضع يقف حجر عثرة في طريق إقامة دولة مستقلة ذات سيادة فوق أرض الجزائر تحمي المصالح الاستراتيجية لفئات الشعب كافة، دولة تكون أداة في يد الشعب لقيام نظام مجتمع أسسه قيم الإسلام، القيم التي تضمن الحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية للمواطنين والمواطنات كافة، قيم حضارية ترفض الاستبداد والاستغلال الفاحش لثروات البلد.

فعند هذا الغياب للمجتمع الدولي، يتوجب علينا نحن بوصفنا جزائريين البحث عن جهة نرجع إليها جميعا من أجل جمع الشمل وفض النـــزاع

والمصالحة بين أبناء وبنات الشعب كافة دون إقصاء.

ولعل النتائج المعلنة للانتخابات الرئاسية الأخيرة قد حددت لنا هذا الإطار الوسيط المرجعي.

ومن هنا، أوجه نداء إلى الأحزاب والشخصيات الوطنية كافة للقيام بدعوة سيادة الرئيس، بحكم منصبه، إلى تحمل مسؤولية الوساطة النبيلة العادلة، وإعداد مؤتمر وطني شامل للمصالحة الوطنية.

2. إيقاف نزيف الدم الجزائري

إنني من الذين يعتقدون اعتقادا راسخا أن مجمل أسباب الأزمة الجزائرية تعود مباشرة إلى إقدام أقلية أيديولوجية متغربة حضاريا على إقحام المؤسسة العسكرية والأمنية في الساحة السياسية وتوريطها في مواجهة المجتمع ومحاولة التصدي لرياح التغيير في بلدنا ولعجلة التاريخ. فلا يمكن حل مشكلة تدخل العسكر في الشؤون السياسية من خلال "إحالة" بعض الجنرالات إلى التقاعد، وتحويل البعض الآخر إلى مواقع أخرى.

نشير هنا أنه لا بد من حوار وطني جاد حول مكانة المؤسسة العسكرية والأمنية ودورها في المجتمع، وسبيل تقويتها للقيام بدورها. وهي من النقاط الأساسية التي ينبغي دراستها بكل شفافية وشجاعة في المؤتمر الوطني الشامل للمصالحة الوطنية...

إلا أنه، ونحن في صدد البحث عن سبيل لمعالجة المخلفات المأسوية للأزمة، يمكننا اليوم القول أنه لا شك أن تعهدا واضحا من القوى السياسية كافة بعدم اللجوء مرة أخرى إلى توريط المؤسسة العسكرية والأمنية وإقحامها في المنافسة السياسية، كما أن هناك قرارا داخليا شجاعا وملموسا من المؤسسة العسكرية

والأمنية لإبعاد من صفوفها المتسببين في الجرائم والمجازر الجماعية في حق الشعب من صفوفها ووقف دعمهم للعصابات المنفذة لتلك الجرائم والمجازر، كل ذلك سيزيد من مصداقية دعوة ما تبقى من المجموعات المسلحة، غير المتورطة في الجرائم ضد الشعب، إلى وقف المواجهة المسلحة وبالتالي وقف نزيف الدم الجزائري.

3. تضميد الجراح

القيام بالواجب الوطني لاستعادة الذاكرة: وإحصاء الضحايا كافة وتعويضهم والتحقيق في الجرائم

لقد أعلن الرئيس بوتفليقة في خطاب له عشية الذكرى الخمسين لثورة نوفمبر الخالدة عن عزمه الدعوة إلى استفتاء شعبي من أجل "العفو الشامل". وقد عبرنا في بيان أصدرناه يوم أول نوفمبر باسم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، عن ترحيبنا بأي مبادرة تلغي الأحكام الجائرة وغير الشرعية الصادرة في حقنا نحن أبناء وبنات شعبنا الذين عارضنا وقف المسار الانتخابي لينار 1992م، وفي الوقت نفسه حذرنا من العواقب الوخيمة لأية محاولة لاستغلال الاستفتاء الشعبي المقترح وطرحه بصيغة يراد منها تمرير سياسة "لا عقاب" اتجاه مجرمي الحرب.

وهذا الموقف، على الأقل من قبل كاتب هذا المقال، اتخذناه ليس من باب المزايدة أو التنصل من المسؤولية، فإن وضع الساحة الوطنية والدولية دقيق لا يحتمل أي تلاعب سياسي، وإنما اتخذناه اعتقادا منا أن العفو عن مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية -مهما كانت هويتهم وذريعتهم- دون الكشف عن الحقيقة ودون عفو من الضحايا وذويهم، إنما هو عمل غير أخلاقي وغير إنساني، بل هي خيانة في حق الضحايا وذويهم. فلا يمكن لأي

مواطن جزائري غيور على بلده وشعبه تجاهل أو التغاضي عن الجرائم الرهيبة المفزعة التي ارتكبت في حق الشعب منذ إيقاف المسار الانتخابي سنة 1992م: هنالك فعلا مأساة اجتماعية لا بد من التعامل معها وتضميد الجراح الناجمة عنها بكل صدق وشجاعة إن أردنا طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة لفئات الشعب كافة دون إقصاء.

وبالفعل، إن التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية والشروع في بناء البلد يقتضي أولا القيام بتضميد الجراح ودفن الأحقاد بين أفراد المجتمع. كما إن تضميد الجراح، تضميدا حقيقيا سوف يمكن أبناء وبنات شعبنا كافة من تجاوز المخلفات المأساوية لعملية مصادرة اختيار الشعب تلك، يتطلب الإجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح: "من الذي اقترف تلك الجرائم والمجازر البشعة في حق الشعب الجزائري؟ ومن المتسبب فيها؟"

هكذا، علينا، نحن أبناء وبنات هذا الشعب، واجب وطني لاستعادة الذاكرة un devoir de memoire.

ومنه، أنادي القوى والشخصيات الوطنية كافة، بادئا بأبناء الصحوة الإسلامية، للسعي من أجل القيام بالواجب الوطني لإحصاء كافة ضحايا الحرب التي طالت شعبنا منذ مصادرة حقه في السيادة، وتدوين شهاداتهم عما أصابهم وذويهم من جرائم، والمتسببين فيها ومنفذيها.

كما أنادي الأخوة الأوفياء لشعبنا كافة من الذين حملوا السلاح في وجه الانقلابيين أن يقوموا بالكشف عن العمليات كافة التي قاموا بها بكل صدق وشفافية حتى يسهموا في الجهد الوطني لاستعادة الذاكرة والحقيقة.

تستلزم عملية تضميد الجراح كذلك من رئاسة الجمهورية، الإطار المرجعي

لجمع الشمل، تشكيل لجنة مستقلة للتحري والتحقيق في الجرائم والمجازر كافة التي ارتكبت في حق الشعب وتعويض كل الضحايا، ومساعدة المشردين داخل الوطن، والذين اضطروا إلى اللجوء إلى مختلف بلاد المهجر، للعودة لأراضيهم ومساكنهم للحصول على منصب عمل كريم لمن ضاع منه منصب عمله.

إن سياسة "لا عقاب" والعفو عن مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية دون الكشف عن الحقيقة ودون عفو الضحايا سياسة غير مسؤولة تزيد من تعفن الأزمة. وذلك مهما كانت هوية وذريعة مرتكبي تلك الجرائم ضد الأبرياء الآمنين غير المقاتلين، سواء أكانت الذريعة "باسم الحفاظ على الديمقراطية وهيبة الدولة"، فكيف يتم الحفاظ على سيادة الشعب من خلال القتل والاعتداء على أبنائه وبناته؟ أم "باسم الإسلام"، فكيف يمكن الإدعاء بذلك وقد شرع الله للناس الإسلام دينا يحفظ لهم حقهم في الحياة والدين والعقل والشرف والمال؟ فشتان ما بين القتال المشروع للمحارب المعتدي وبين قتل البريء المسالم.

حقيقة، فلا يمكن تجاوز مخلفات الأزمة وتحقيق المصالحة الوطنية دون استعادة الذاكرة والكشف عن حقيقة ما حدث حول الجرائم كافة. إنه من حق الضحية معرفة حقيقة ما حدث ولماذا... ومن حق الضحية فقط لا غير العفو عن مرتكبي تلك الجرائم من عدمه...

4. الحفاظ على حقوق المواطنة الأساسية

حتى لا تتكرر تلك المأساة التي مزقت الشعب الجزائري طيلة العشرية الماضية نتيجة مصادرة حقه في الاختيار وتقرير مصيره، وحتى يتحقق حل سياسي شامل وعادل ومستقر، ومن ثمة مصالحة وطنية حقيقية، يجب علينا

جميعا –نحن المواطنين الغيورين على ديننا ووطننا– جعل من أهم أولوياتنا المرحلية والمتمثلة في معالجة آثار الأزمة، بعد السعي لتضميد الجراح، العمل على ضمان الحقوق الأساسية للمواطنة.

إن على رئاسة البلد، بموجب دور الوساطة، العمل على جمع الكلمة الوطنية من أجل التوصل إلى اتفاق وطني حول "وثيقة المواطنة" تمنح حقوق المواطنة الأساسية، الفردية والجماعية، أبناء وبنات الوطن كافة، واعتبارها حقوقا أساسية ودائمة لا تتغير بتغيير الحكومات أو الدساتير.

كما نرى كذلك ضرورة إدماج "وثيقة المواطنة" مع الحقوق التي منحها الله ورسوله ﷺ للإنسان بوصفه إنسانا دون أي تمييز أو إقصاء، ومنها:

1. حق الحياة، وتوفير الأمن، وحق الشرف والكرامة.
2. حق الحرية، وحق الخصوصية، وحق الحماية من التجسس والمراقبة.
3. حق حرية الضمير، وحرية التدين، وحرية الاعتقاد.
4. حق العدالة، وحق المساواة أمام القانون.
5. حق توفر الحد الأدنى من العيش الكريم: الغذاء، والملبس، والمأوى، والصحة، والأمن، والنقل العمومي.
6. حق توفر الأمن الاقتصادي من الشغل المنتج والمجزي للقادرين على الشغل، وحق الكسب، وامتلاك العقارات.
7. حق الإمداد المجاني بضرورات الحياة لغير القادرين على الشغل.
8. حق توفر التعليم الأساسي.
9. حق توفر التدريب المهني للشغل المنتج والمجزي.
10. حق المشاركة في الشؤون العامة للبلاد، وحرية التعبير وإبداء الرأي

وتقديم النصح والنقد وحق حرية الاجتماع السلمي والتعددية الحزبية.

11. عدم تولي أحد أمرا من أمور الشعب، على أي مستوى كان، إلا بانتخابه من قبل الشعب ومن خلال انتخابات تعددية، فالشعب هو صاحب الحق والسلطة في الولاية والعزل.
12. احترام مبدأ تداول السلطة والالتزام بعدم البقاء أو الوصول إلى السلطة عبر استعمال القوة.
13. التزام الحزب الفائز بالأغلبية باحترام حقوق الأحزاب السياسية الأخرى، مع نبذ سياسة الاستئصال وكذلك التزام تلك الأحزاب باحترام حق حزب الأغلبية في تحقيق برنامجه الذي حظي بتزكية أغلبية الشعب عبر الانتخاب مع الحفاظ على حق ممارسة المعارضة السياسية في إطار التعددية الحزبية.
14. الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية وحق استقلالية القضاء.
15. مبدأ وضع المؤسسة العسكرية والأمنية تحت التصرف القانوني للسلطة السياسية المنتخبة.
16. احترام حرية الإعلام والصحافة من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والعسكرية وبقائها بعيدا عن أي تأثير أو تدخل أجنبي.
17. حق مراقبة السلطات السياسية، والتشريعية والتنفيذية، وحملهما على ما يراه الشعب صائبا لا ما تراه هي.
18. احترام المؤسسات الدستورية للبلاد والالتزام بالعمل داخل إطار الدستور وأن أي تغيير للدستور لا ينبغي أن يتم إلا عبر وسائل الدستور ذاته.

19. حق العمل، فرديا وجماعيا، من أجل تدعيم انتماء الشعب الجزائري إلى الحضارة الإسلامية وإلى الأرض الجزائرية موحدة غير مجزأة، وإلى منطقتي شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.
20. حق العمل، فرديا وجماعيا، من أجل تنمية مقومات الشخصية الجزائرية والمتمثلة في دين الإسلام ولغة القرآن، أي اللغة العربية، وكذلك اللغات الأمازيغية وثقافة كل من الفئات المكونة للشعب الجزائري، عربا وأمازيغ.
21. إن حق العمل من أجل تنمية أي من هذه المقومات لا يعني إطلاقا حق احتكار ذلك المقوم.
22. حق المتابعة قضائيا ضد كل من يسئ إلى الانتماء الحضاري للشعب الجزائري أو إلى وحدة أراضيه أو إلى مقومات شخصيته.
23. حق المواطنين، أفردا وجماعات، في الدفاع عن الحقوق والحريات الواردة في هذه الوثيقة وحق المتابعة قضائيا للدولة عند عجزها عن توفير هذه الحقوق.

إن الوضع في بلدنا جد خطير ويتطلب من كل المواطنين الصادقين السعي الجاد للتغيير من الوضع المأساوي لشعبنا. اثنتا عشرة سنة مضت والبلاد لازالت تفتقر إلى حل عادل ودائم للمعضلة. والوضع يزداد تأزما يوما بعد يوم مهددا استقلالية صنع قرار بلدنا ووحدة شعبه وأراضيه وسلامة مقومات شعبنا.

إن أي محاولة من أجل تحقيق الاستقرار والسلم الدائم والآمان مكتوب عليها الفشل إذا ما نهجت سياسة فرض الأمر الواقع ومنطق القوة وتغييب العمل السياسي والمقارعة بالأفكار بوصفها وسيلة لبلورة المستقبل للبلاد. علينا جميعا

العمل سويا من أجل مصالحة وطنية حقيقية تضمد الجراح وتفضي هكذا إلى معالجة حضارية للقضية الجزائرية. آن الأوان للرئيس بوتفليقة، بحكم منصبه، القيام بواجب جمع الشمل بكل حكمة ونزاهة ومسؤولية والدعوة لمؤتمر المصالحة الوطنية يضمد الجراح ويفضي إلى معالجة حضارية للقضية الجزائرية.

د. عشر سنوات على "العقد الوطني" أو الفرصة الضائعة" من أجل معالجة ملف الأزمة في الجزائر[1]

13 يناير 1995م – 13 يناير 2005م: عشر سنوات مرت على أرضية العقد الوطني التي أبرمت بين مختلف الأحزاب السياسية الوطنية، وكانت ثمرة نقاش سياسي تاريخي جاد وصريح، من أجل وضع أرضية صلبة لـــ"حل سياسي سلمي للأزمة الجزائرية".

عندما أعود بالذاكرة إلى تلك المرحلة الساخنة من تاريخ الجزائر المعاصر والجهود الكبرى التي بذلت من أجل تذليل الصعوبات لصياغة أرضية متوازنة تجمع كل أطياف المشهد السياسي الوطني، أجد أنه من اللازم، وخدمة للحقيقة التاريخية، وتنويرا المواطن بصفحة مجيدة من نضال مختلف قيادات العمل السياسي المشهود لها بالمثابرة على تغيير أوضاع الشعب الجزائري من السلب إلى الإيجاب أن نقف عند المحطات الآتية ذات الدلالة العميقة:

اجتماع المعارضة الجزائرية

إن لقاءات روما وما انبثق عنها من وثيقة العقد الوطني التاريخية التي تعد

[1] أرسل للنشر في جريدة الجزائر نيوز و لم ينشر وتكرم موقع الشهاب.نت بنشره.

بوصفها غرة في جبين كل الذين شاركوا في هذا الإنجاز التاريخي، ويعد ذلك اللقاء أول لقاء يجمع أطياف المعارضة الوطنية بما فيهم من سياسيين من أبناء الصحوة الإسلامية، ولأول مرة بعد الاستقلال.

ولعل هذا الاجتماع يندرج ضمن الوعي الكبير الذي تعرفه القوى الوطنية خاصة أمام المخاطر التي تهدد الوحدة الوطنية، وتماسك الشعب الجزائري. وهذه إشارة بليغة إلى أن المعارضة الجادة لا تعيش حالة من التشرذم، والصراع المقيت على حطام المكاسب المحدودة. بل أثبتت التجربة العملية أن هناك قواسم مشتركة وحدا أدنى في المشروع الوطني الذي يمكن أن يؤسس لرؤية تاريخية ومستقبلية للشعب الجزائري، وحيث تكون الخلافات الحزبية، والرؤى الأيديولوجية التي تميز كل مدرسة سياسية على حدا ليست عائقا أمام إحداث الإجماع الوطني، وفق برنامج الحد الأدنى وبناء على المبادئ المشتركة التي لا يمكن بحال أن تكون مصدر خلاف أو نزاع.

هذا هو الدرس الأول المستخلص من تجربة العقد الوطني، وحيث إن خلافات المعارضة لا تساوي شيئا أمام المخاطر الكبرى التي يمكن أن تهدد مستقبل الدولة الجزائرية، ومستقبل الشعب الجزائري. إن مشروع العقد الوطني يدل دلالة واضحة على أن الاختلافات السياسية التي تعكسها مختلف البرامج الحزبية ليست على حساب المبادئ العامة والأطر الكبرى التي توحدنا بوصفنا جزائريين، وهذا في حد ذاته رد بليغ على هؤلاء الذين يرون أن مجموعة العقد الوطني كانت تسيرها آنذاك الطموحات الشخصية، والحسابات الآنية اللحظية.

إنني شخصيا ومن خلال مساهمتي المباشرة مع ثلة من الشخصيات التاريخية الوطنية والشخصيات السياسية المناضلة، التي أعتز بمشاركتهم في هذا

الحدث الوطني والتاريخي، أرى أن القواسم المشتركة بين مختلف مكونات المشهد السياسي الوطني تسمو فوق الخلافات، وهذا هو الذي سهل إلى أبعد الحدود مهمة الخروج بأرضية مشتركة، هي في تقديري لا يزال إطارها صالحا بوصفه مشروعا قابلا للتوضيح والتطوير. وحتى بعض الشخصيات التي انسحبت من اللقاء كانت تحكمها ضغوط غير نزيهة، وقد صرحت للمقربين منها، انه "لما طلب مني الانسحاب انسحبت". وما من شك أنها فوتت على نفسها موقفا تاريخيا وطنيا، يعزز مكانتها في ضمير المجتمع بدل من الاستجابة للحسابات الظرفية، التي سرعان ما تزول مبرراتها وتبقى عواقبها الوخيمة.

أجيال السياسة الجزائرية

هناك دلالة مهمة جدا، في تصوري لم تنل حظها من التأمل والنقاش السياسي، وهي التي تتعلق بحضور جيلين من أجيال العمل السياسي الوطني، جيل ما قبل الاستقلال وجيل ما بعد الاستقلال. وما حضور شخصيات وطنية وتاريخية أمثال الشيخ الحسين سليماني رحمه الله والرئيس أحمد بن بيلا، وحسين آيت أحمد، وعبد الحميد مهري، وعلي يحي عبد النور من جيل السياسيين الوطنيين الذي بدأوا نضالهم قبل الاستقلال وما يقابلهم أمثال السيدة لويزة حنونن والدكتور أحمد بن محمد، والسيد عبد الله جاب الله من أجيال ما بعد الاستقلال، إلا دليل على هذا التكامل الفريد بين جيلين من أجيال النضال السياسي المعاصر. وهذا في حد ذاته يرمز إلى التواصل والتكامل، في مقابل القطيعة بين الأجيال التي كانت تلوح بها الممارسات السياسية الشاذة، وتريد أن تكرسها في الواقع.

فالصراع بين الأجيال في تقديري صراع وهمي، تخلقه الرداءة الثقافية، وقلة الوعي، ونوع من نكران الذات أو القطيعة مع تاريخها. أما كل من يعي مفردات تطور بنية المجتمع والدورات الحضارية التي يمر بها بتعبير ابن خلدون رحمه الله، لا يمكن أن يسقط في مثل هذا الفخ السيكولوجي.

وأمام الجزائر فرصة كي تعتز بمنجزات أجيالها المختلفة من أجل دعم الشعور الوطني، وإنضاج الوعي بأهمية التكامل المعرفي والأخلاقي بين الأجيال، والمدارس الفكرية والتوجهات السياسية بما يخدم المصالح المشتركة للوطني بدل بذر بذور الشقاق والقطيعة بين الأجيال.

سياسيو الصحوة الإسلامية والعمل السياسي المشترك

من المناسب أيضا لفت الانتباه إلى نقطة، محورية، في تجربة الحركة الإسلامية المعاصرة باعتبارها قوة وطنية فاعلة في المشهد السياسي وفي البنية الاجتماعية، وهي النقطة المتعلقة بمدى قابلية السياسيين من أبناء الصحوة الإسلامية للعمل المشترك.

ربما من المفيد التذكير بأنه أعقاب انقلاب 11 يناير 1992م، سارعت قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المتمثلة آنذاك في كل من الشهيدين محمد السعيد، وعبد القادر حشاني للقاء بقيادات جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية من أجل تفعيل الجهد المشترك لاحتواء الحريق الذي شب في البيت الوطني، وكانت كل المؤشرات تدل على أن المغامرة ستكون مكلفة في كل صعيد، وستنعكس سلبا على صورة الجزائر وعلى مستقبلها لأمد بعيد.

العمل المشترك هو جزء متأصل في خطاب الحركة الإسلامية المعاصرة،

منذ عهد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الذي يميل دائما إلى وحدوية العمل الجماعي، وتفضيل تضامن أجزاء المشهد السياسي بدلا من تفرقها، فـــ«يد الله مع الجماعة، وإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية» كما جاء في الحديث النبوي. هذا الشعور العميق المتأصل في الوعي الإسلامي هو الذي يقف وراء نزوع السياسيين من أبناء الصحوة الإسلامية الأصيلة إلى تفضيل الوحدة على التشرذم، والعمل المشترك على العمل المعزول، ويميل إلى تقريب شقة الخلاف، وتنازل كل طرف للآخر بناء على الحد الأدنى من شروط التوافق الوطني. إن هذه المسألة جذرية في الرؤية السياسية لأبناء الصحوة الإسلامية، لأن "ورشات التاريخ لا تنجزها الأيدي المبعثرة" كما كان يردد الشهيد محمد السعيد رحمه الله.

هل فعلا العقد الوطني لا حدث؟

إنني أتساءل ماذا يقول لنفسه السيد أحمد عطاف وزير خارجية الجزائر الأسبق الذي علق على صدور وثيقة العقد الوطني بأنه لا حدث؟ ماذا يقول لنفسه بعد مرور هذه السنوات العشر؟ وهل يستطيع أن يملك الشجاعة الكافية كي يراجع موقفه، بالنظر إلى التكلفة الغالية التي دفعتها الجزائر عندما تم رفض وثيقة العقد الوطني، من طرف مجموعة الاستئصال آنذاك، جملة وتفصيلا.

هناك خلل كبير في تفكير قطاع من السياسيين، الذين يفتقدون إلى الرؤية المستقبلية وإلى الوعي بمآلات المواقف ونتائج ذهنية الهروب إلى الأمام، حيث يكون الضحية ليس فردا أو حزبا أو مجموعة أفراد وأحزاب، بل الضحية الأولى هو الشعب وموقعه في الساحة الدولية وخياراته السياسية الاستراتيجية. ومدى

قدرة المنظومة السياسية على تفكيك الألغام الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبل أن تنفجر!! ومدى القدرة على إدارة النـــزاعات السياسية بأقل تكلفة وبأكثر وعي بأهمية الوفاق والإجماع الوطني في حالة الأزمات الخانقة!! في اعتقادي أن هذا هو الأمر الذي كانت تفتقر له "العصبة الاستئصالية" في تخطيطها سياسة النظام في تلك المرحلة. و لم تستدرك ما أوقعت فيه البلاد من ورطة، إلا بعد مزيد من التكاليف الباهظة التي دفعها المجتمع والدولة نتيجة سياسة النعامة التي انتهجها دعاة الاستئصال طيلة عقد من الزمن أو يزيد.

ولا أبالغ إذا قلت أن المجموعة نفسها التي رفضت مشروع العقد الوطني، لا تزال تعرقل مشروع المصالحة الوطنية. وإذا كانت معطيات الساحة الوطنية والدولية قد تغيرت لصالح مشروع المصالحة فإن هذه المجموعة تسعى على الأقل إلى إفراغ المفهوم من أي مفعول سياسي ناضج يسمح باستئناف مسيرة الوئبة الوطنية وطي حقيقي لصفحة الماضي وفتح صفحة جديدة يسهم في كتابتها كل أبناء وبنات شعبنا دون أي إقصاء أو تهميش.

ذهنية الرفض لدى العصبة الاستئصالية

وفي سياق هذا التقييم التاريخي والسياسي لتجربة العقد الوطني قد يكون مناسبا تحليل ذهنيات العصبة الاستئصالية، التي وقفت أمام تجسيد مشروع العقد الوطني في حينه وتقف اليوم ضد استكمال مشروع المصالحة الوطنية وبنائها على أسس حقيقية. إن مراجعة موقفهم هذا، الذي كلف البلد الكثير، لعله يرفع الستار عن الأسباب الحقيقية لرفضهم، إلى اليوم، كل مبادرة تهدف إلى إقلاع حضاري لشعبنا، بدأ من تمكينه من حل عادل للأزمة وتضميد

الجراح و لم الشمل، إلى استكمال سيادته وتقرير مصيره.

لعله من الذرائع الطريفة التي تمسك بها غلاة الاستئصاليين وبرروا بها رفضهم لوثيقة العقد الوطني، كون انعقاد لقاءات ممثلي الأحزاب خارج أرض الوطن، حيث تم اتهام الموقعين على العقد الوطني بتدويل القضية الجزائرية. وهذا يذكرني بالمثل العربي الذي يقول: "ألقاه في اليم وقال له إياك أن تبتل بالماء". لقد مارسوا كل سياسات غلق الأبواب وسد المنافذ وحرمان ذوي الحقوق من العمل السياسي العلني بما فيها القيادات السياسية التي كانت تتمتع بالشرعية القانونية، دون أن نتحدث عن غيرهم الذين حرموا دون وجه حق من التمثيل السياسي. فأين كان لنا أن نلتقي وهم الذين كرسوا قصارى جهدهم لتكسير القوى السياسية الحية، وخنق الأصوات المعارضة، والاحتماء بالمظلة الدولية بدعوى حماية الغرب من الخطر الأصولي، والتهديد الإسلامي الذي تمثله القوى الإسلامية الوطنية، ويلومون هؤلاء الذين بحثوا عن مكان تحت الشمس من أجل مناقشة شؤونهم وأوضاعهم وتحمل مسؤولياتهم التاريخية.

كل ما قامت به مجموعة سانت اجيديو St. Egidio، التي لم تخضع للضغوط، أنها تجاوبت مع دعوى إيجاد "فورم" منتدى للجزائريين فيما بينهم لحوار أخوي جاد من أجل حل معضلة بلدهم. والذين أسهموا في هذه المبادرة كانوا يشعرون بثقل المسؤولية أمامهم، مسؤولية تكريس الحوار بوصفه خيارا استراتيجيا لحل المشكلات بدلا من قوة الحديد والنار، وكان من الممكن جدا أن يكون مقر انعقاد اللقاء في الجزائر، لو تحلى النظام بشيء من الوعي الحضاري وتبنى السياسة الرشيدة بدلا من سياسة استئصالية مقيتة.

وهناك بعد مهم جدا يتغافل عنه كثير ممن لا تحضرهم الرؤية السياسية

الشاملة، وهو أن التعاطي مع مجموعة سانت ايجيديو ليس من باب الترف، بل يعكس أيضا مدى قابلية التعاطي مع المنظومات الغربية المختلفة والتفاعل معها خصوصا في ظل وضع دولي متأزم نتيجة هيمنة رؤية "صراع الحضارات" بدلا من التعايش السلمي.

ويمكننا التأكيد هنا أننا نحن أبناء الصحوة الإسلامية، والسياسيون منهم على وجه الخصوص، لا نؤمن بنظرية حتمية الصراع بين عالمنا الإسلامي وبين العالم الغربي، أو الشرقي، بل نؤمن بإمكانية التعايش الحقيقي بين مختلف الحضارات ونسعى من أجل هذا التعايش على أسس الاحترام المتبادل لحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في إقامتها أنظمة مجتمعية على أسس القيم التي تتبناها.

ولم يكتف الرافضون بهذه الذرائع الواهية –الالتقاء خارج أرض الوطن– بل امتد الأمر إلى اتهام بعض الأطراف الوطنية بأنها تتحرك بناء على تعليمات دول أجنبية، ومصالح الاستخبارات التابعة لها. إنها ذهنية تلطيخ الخصوم بأية طريقة وبأي شكل من الأشكال، وكان الأولى هو التفكير الجاد في مد روابط الاتصال والاستماع إلى الآخر بدلا من إقصائه واتهامه.

بل إن مسلسل الافتراءات لم يتوقف عند حد الاتهام بالعمالة لجهات أجنبية، وتعرضت شخصيا إلى حملة مركزة، ربما لأنني الحلقة الأضعف –كما يقال– ولا أتمتع بأية حصانة دولية، كل ذلك من أجل تفكيك مجموعة العقد الوطني وإسقاط المشروع الذي بلورته، ورفض يد السلم والسلام التي عرضتها على السلطة. وتم استغلال الحادث الأليم الذي وقع أياما قليلة بعد صدور وثيقة العقد الوطني، بشارع العقيد عميروش، واتهامنا بتبني العملية، بناء على تصريحات تم تزويرها. وشنت حملة شعواء عبر مختلف بقاع الأرض بثمن

باهظ، حيث غرروا بها منظمات أمنية دولية أمثال Interpol، واستأجروا شركات "اللوبي" أمثال Capitoline International Group, Ltd. بواشنطن وأخرى في بعض العواصم الأوروبية، لعرقلة تحركاتنا من أجل الحل السلمي السياسي لأزمة بلدنا وإسكات صوتنا إلى الأبد. وأفلحت هذه المحاولات الخبيثة في تدبير عملية اعتقالي من قبل الإدارة الأمريكية، بدعوى اختراقي لقوانين الهجرة (Over-stay) ... مما عطل مساعينا من أجل وضع حد لمحنة شعبنا وأزمة بلدنا... ولكن والحمد لله المحاكم الأمريكية المستقلة عن تأثير الإدارة برأت ساحتي من كل تلك الاتهامات المفبركة، بما فيها تهمة تبني حادثة شارع عميروش المؤلمة، بعد تحقيق دقيق كلفنا أربعة سنوات من وراء القضبان مع أعتى المجرمين وأشدهم إجراما فوق الأرض...

إن ما تعرضت له شخصيا من اعتقال واتهامات يهون أمام ما تعرض له بقية الحاضرين، بما فيهم القيادات الوطنية التاريخية الذين نالوا نصيبهم من حملات تلطيخ مشينة، وصلت إلى حد اتهام بعضهم بخيانة الثورة. وعمدت بعض الأقلام المأجورة إلى فتح ملفات الثورة –بزعمهم– لإثبات خيانة هذه القيادات الوطنية الشريفة. لقد كانت قمة في السذاجة السياسية، وفي الوقت نفسه قمة الوقاحة أن يتعرض رموز وطنية إلى مثل هذه الحملات التي لا يمكن إلا أن توصف بأنها دنيئة بكل ما تحمله الكلمة من معاني مستقذرة. وفوق ذلك تعرضت كل الأحزاب المشاركة إلى حملة شرسة، ومؤامرات "علمية" وغير علمية.

وعكس ما روج من أقاويل، ولعله ولأول مرة أدلي بهذه الشهادة، فإن أشخاصا في الإدارة الأمريكية حاولوا في الحقيقة منعنا من حضور لقاءات روما، ولدينا وثائق تثبت ذلك ... إلا أن نائب رئيس St. Egidio تدخل لدى

وزارة الخارجية الأمريكية للسماح لنا بالمغادرة للمشاركة في اللقاءات...

وتدخل الوسيط هذا تم بعد اطلاعه على حقيقة وجدية المساعي التي قامت بها البعثة البرلمانية للجبهة الإسلامية من أجل حل سلمي سياسي لأزمة بلدنا وعن ترحاب المكتب التنفيذي الوطني، برئاسة الشهيدين عبد الرزاق رجام والشيخ محمد سعيد رحمهم الله، بجهود البعثة.

منذ مغادرتنا الوطن في إطار البعثة، كنا مهمومين بإيجاد صيغة وطنية لحل سياسي، سلمي وعادل وقمنا، بمعية إخوة مستشارين من أوروبا وأمريكا، بعقد لقاءات مكثفة على امتداد قرابة سنة بأكملها، من أجل بلورة مقترح موضوعي لحل الأزمة، والذي تم عرضه على المكتب التنفيذي الوطني نفسه في نهاية سنة 1993م، وتم بلورة مشروع متكامل في صورة مقترح مكتوب معنون بـــ: "مشروع البعثة البرلمانية للمفاوضات حول ملف الأزمة في الجزائر".

وبعد إتمام المشروع، بدأنا في عملية البحث عن الطرف المحايد من أجل استضافة لقاءات بين الجزائريين دون التدخل في شؤونهم... وهكذا تم التواصل بيننا وبين مجموعة St. Egidio، وذلك عن طريق كل من الشيخ الحسين سليماني، أحد كبار مشايخ المدية، رحمه الله، والأخ الأستاذ أحمد الزاوي حفظه الله. هذا هو التسلسل التاريخي للحدث، وهو يخالف الصورة المغرضة التي أرادت تكريسها، العصبة الاستئصالية، باعتبار أن مبادرة العقد الوطني هي مشروع مدعوم من الفاتيكان والبيت الأبيض.

لا يفوتني هنا أن أشير إلى أننا كنا واثقين، بأن قيادتنا السياسية السابقة، رحمهم الله، كانوا على استعداد لبذل كل ما في وسعها من اجل إقناع معظم الملتحقين بالعمل المسلح من أجل قبول حل سياسي وسلمي للأزمة. وقد قاموا

فعلا بتلك المحاولة! الأمر الذي ربما كلفهم حياتهم، رحمهم الله وتقبلهم مع الشهداء والصالحين...

وعندما سلمت وقتها مسؤولا في الخارجية الأمريكية وثيقة تشير إلى تلك الجهود من قبل الشيخ محمد سعيد ومن معه احمر وجهه من شدة الدهشة. ولست ادري هل كان ذلك نتيجة الفرح بقرب نهاية الفتنة الجزائرية أم أن دهشته كانت نتيجة لشعوره بأن الأزمة الجزائرية يمكن أن تحل بطريقة سلمية وبسرعة ودون تدخل الأطراف الأجنبية، حتى لا يكون لها فضل وبشكل لم تتوقعه مخابر الاستراتيجية!! لعله لم يكن في حسبان هؤلاء وهؤلاء أن جميع المعنيين بالأزمة بشكل مباشر لديهم القابلية والاستعداد للنظر في العقد الوطني وفي مبدأ الحل السلمي السياسي. ما هو يا ترى المزعج في ذلك؟ هل هي إمكانية التوصل إلى وقف نزيف الدم في بدايته؟ ومنع تفكيك الشبكة الاجتماعية وإضعاف الدولة؟ وبالتالي الحفاظ على استقلالية القرار الجزائري؟ إنها أسئلة مهمة يجب الإجابة عليها ذات يوم إن أردنا طي حقيقي لصفحة الماضي...

التاريخ الحرج والفرصة الضائعة

نحن نتحدث هنا عن وقائع حدثت بداية سنة 1995م... فكم يا ترى من دماء كان يمكن حقنها لو وجد العقد الوطني آذانا صاغية لدى السلطة في البلاد. حتى العصبة الاستئصالية التي رفضت العقد الوطني لم تجد ما تركز عليه سوى حصر النقاش في الشكل لا في المضمون.

بالفعل، بعد مراجعة الأرشيف / السجل حول ما صرح به أئمة مجموعة الاستئصال حول رفضهم العقد الوطني، لم نجد شيئا حول معارضتهم محتوى

هذه الأرضية. مما يدفعنا إلى القول أن الأسباب الحقيقة لتلك الهستيرية التي قبل بها العقد الوطني والموقعون عليه؛ إنما تكمن في محتوى العقد ذاته، وهو الذي بالمناسبة تتحاشى دوما مجموعة الاستئصال الحديث عنه.

إن عدم التفاعل الإيجابي مع العقد الوطني كلف بلدنا وشعبنا الكثير... أملنا أن لا تتكرر التجربة نفسها مع المصالحة الوطنية... إنها فرص تاريخية لا تعوض ...

على المخلصين لديننا وشعبنا وأمتنا المسلمة العمل سويا للتصدي لدعاة الاستئصال ومنعهم من إضاعة فرصة أخرى لمعالجة ملف أزمة بلدنا الحبيب الجزائر، علينا جميعا السعي الجاد لإعطاء المصالحة الوطنية مدلولها الحقيقي الذي يمكننا فعلا من معرفة حقيقة ما أصاب شعبنا من جرائم بشعة وتحديد المسؤوليات وتضميد الجراح. الأمر الذي يمكننا من حوار وطني حول أسباب الأزمة الحقيقية وسبل معالجتها من أجل إقلاع حضاري لشعبنا وأمتنا والسلام العادل العالمي.

في الختام، للتذكير، ها هنا فيما يلي نص **إطار أو مبادئ العقد الوطني**، وأترك للقارئ الحكم مباشرة على حقيقة هذا الإنجاز التاريخي:

"إن الحاضرين (في اللقاء، نيابة عن الجهات التي يمثلونها) يلزمون أنفسهم بالعقد الوطني الذي يتشكل من المبادئ الآتية، والتي رفضها يفضي إلى عدم إمكانية أية مفاوضة (من أجل حل سلمي سياسي للأزمة الجزائرية):

1. بيان أول نوفمبر 1954م للحرب التحريرية الذي ينص على إعادة إقامة الدولة الجزائرية، دولة ذات سيادة، ديمقراطية واجتماعية في إطار مبادئ الإسلام.

2. نبذ العنف بوصفه وسيلة للوصول أو البقاء في السلطة.
3. نبذ الدكتاتورية مهما كان شكلها أو طبيعتها، والاعتراف بحق الشعب في الدفاع عن مؤسساته المنتخبة.
4. احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها، طبقا لما نصت عليه المواثيق والعقود الدولية حول حقوق الإنسان، والميثاق الدولي ضد التعذيب كما جاءت في النصوص القانونية.
5. احترام التداول على السلطة عبر الاقتراع الشعبي.
6. احترام الشرعية الشعبية. فلا يمكن مراجعة المؤسسات المنتخبة إلا من خلال الإرادة الشعبية.
7. سيادة القانون النابع عن المؤسسات الدستورية.
8. ضمان الحريات الأساسية، الفردية والجماعية، بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الاعتقاد أو اللغة.
9. إقامة نظام تعدد الأحزاب.
10. عدم تدخل الجيش في الشؤون السياسية مع عودته إلى مهمته الدستورية وهي الحفاظ على وحدة التراب الوطني وعدم تجزئته.
11. مكونات الشخصية الجزائرية هي الإسلام، والعربية، والأمازيغية. وينبغي أن تراعى مكانة الثقافة واللغتين العربية والأمازيغية بما لهما من إسهامات في تطوير هذه الشخصية الجزائرية في هذا الإطار دون أي إقصاء أو تهميش.
12. الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية".

كما تضمن العقد الوطني **إجراءات عملية تمهد الطريق أمام أية تسوية**

سياسية نزيهة، لا بأس التذكير بها:

1. "الحرية التامة لقيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ وباقي السجناء السياسيين. مع توفير الوسائل والضمانات الضرورية كافة لقيادة الجبهة الإسلامية للالتقاء بكل حرية فيما بينهم وبمعية الذين ترى القيادة ضرورة مشاركتهم في القرارات (حول المفاوضات من أجل الحل السلمي السياسي. ويجدر بنا الإشارة هنا أننا قصدنا هنا بالتحديد وبدون لف أو دوران الأخوة المسلحين والأوفياء للخط السياسي الأصيل للجبهة وكما أسلفنا كانوا بالفعل قد أبدوا استعدادا آنذاك، فيا لها من فرصة ضائعة!).
2. فتح المجالين السياسي والإعلامي، وإلغاء قرار حل الجبهة الإسلامية، وعودة الأحزاب السياسية كافة لممارسة نشاطها السياسي والحزبي بكل حرية.
3. إلغاء قرارات مصادرة الصحف والكتب جراء تطبيق قانون الطوارئ.
4. الوقف الفوري لممارسة التعذيب.
5. وقف تنفيذ حكم الإعدام، والقتل خارج الإطار القانوني، ووقف الاعتداء على السكان المدنيين.
6. التنديد بالاعتداء على المدنيين والأجانب وتخريب الأملاك العامة، والدعوة لوقف كل ذلك.
7. تكوين لجنة مستقلة لتقصي الحقائق حول هذه الجرائم والخروقات ضد حقوق الإنسان".

كما نص العقد في آخر فقرة على "رفض الموقعين على العقد الوطني أي

تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للجزائر"، وتم كذلك التنديد بتدويل القضية الجزائرية نتيجة سياسة المواجهة التي ينتهجها النظام. كما تم التأكيد" أن حل الأزمة لا يمكن أن يتم إلا على أيدي الجزائريين أنفسهم ولن يتحقق إلا من داخل الجزائر".

الفصل الرابع

المصالحة الوطنية
بين الواقع والطموح

4

المصالحة الوطنية
بين الواقع والطموح

أ. حوار مع مجلة "المجتمع" الكويتية نشر يوم 21 فبراير 2004م، العدد 1589 تحت عنوان:

"أدعو لعقد ندوة وطنية جامعة بمشاركة كل القوى السياسية لإنهاء المحنة وتحقيق المصالحة الشاملة"

حوار: محمد مصدق يوسفي

11 جانفي 1992م يبقى تاريخا خاصا جدا في ذاكرة الجزائريين عموما والإنقاذيين على وجه الخصوص الذين يشعرون أن بوابة السلطة قد أغلقت في وجوههم.. قبل 12 سنة، حيث كان من الممكن أن يكون تاريخ الجزائر بشكل مختلف، لكن حدث ما حدث ودخلت الجزائر في دوامة مهلكة.. ماذا

يمكن أن يقول منتخب في تلك الفترة ، والذي عوضا أن يجلس على كرسي البرلمان وجد نفسه طريدا شريدا!! في هذا الحوار الذي خصصه أنور نصر الدين هدام لهذه الذكرى كانت لنا هذه الوقفة..

س1: ماذا يعني بالنسبة لكم 11 جانفي 1992م؟

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد، أولا فإن الشعب الجزائري برمته يشعر بأن بوابة استكمال تقرير مصيره قد أغلقت في وجهه. في الحقيقة 11 جانفي ما هو إلا نهاية لحالة الإزدواجية التي كانت موجودة في النظام الجزائري بعد أن ضعف تأثير مؤسسة الرئاسة على أهم مفصل في النظام السياسي الجزائري وهو المؤسسة العسكرية.. فلقد ظل القرار السياسي الجزائري موزعا بين جهتين.. فالذين قاموا بالانقلاب كانوا يتصورون أنهم يقطعون الطريق على جهة معينة حتى لا تمسك بدفة الأمور، ولكن في الواقع لقد كشفوا عن الوجه الحقيقي لصانعي القرار السياسي الفعلي وليس الشكلي.. ودعنا نسأل أنفسنا بكل موضوعية كيف هي حال الجزائر الآن بعد هذا الإنقلاب.. هل حقق الاستئصاليون مآربهم وطموحاتهم؟ أين هو وجودهم في الساحة الوطنية؟؟ للأسف الشديد أقول إن الجزائر قد وصلت إلى مفترق طرق التاريخ؛ بسبب هذه الفعلة الشنيعة التي أجهضت إرادة شعب وقتلت طموحه، حيث مرت اثنتا عشرة سنة منذ توقيف المسار الانتخابي، والجزائر لا تزال تفتقر إلى الحل السياسي العادل الذي يمكن البلد من تجاوز الأزمة المتعددة الأبعاد التي تتخبط فيها والتي تفاقمت خلال العقد المنصرم؛ الحل السياسي الذي يحق حق الشعب في تقرير مصيره الكامل الذي يكفل حقه

في اختيار السلطة السياسية للبلاد، القادرة على بناء دولة أول نوفمبر، دولة مستقلة وحرة في إطار مبادئ الإسلام، دولة قوية قائمة على التراضي بين الحاكم والمحكوم، الأمر الذي يمكن الجزائر من سلطة سياسية ممثلة للشعب بكل فئاته ومؤهلة لبناء اقتصاد متين ذي مصداقية، قادر على المنافسة داخل النظام العالمي الجديد، للدفاع عن المصالح الاستراتيجية للشعب.

س2: ولكن الجبهة الإسلامية أيضا تتحمل مسؤولية عدم تقديمها ضمانات حقيقية لصانعي القرار وكانت دائما تتوعد بالفتك برموز السلطة، مما دفع السلطة الفعلية إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الجمهورية، وهذا واقع لا تستطيع أن تنكره؟

إن كان الجميع يعتقدون حقيقة أن الشعب هو الذي ينبغي أن يكون صانع القرار، فنحن في الجبهة الإسلامية للإنقاذ قدمنا ضمانات حقيقية للشعب حيث صرحنا وبكل وضوح أن سياستنا ترتكز أساسا على أن الحاكمية لله عز وجل وأن السلطة للشعب صاحب السيادة فوق أرضه وفي بلده والذي ينبغي أن يكون ذا استقلالية تامة.. ولم يكن مشروع الجبهة هو مشروع انتقام أو تصفية حسابات مع أي طرف كان.. ودعني أستعير عبارة من الشيخ عباسي حفظه الله: إن التاريخ سينصف لا محالة المظلومين، والمعتدى عليهم... وإذا كان بعض الناس داخل الوطن يعيشون على وقع المغالطات التاريخية، فإننا في بلاد الغربة نشاهد يوميا لغة الإنصاف والتقارير المحايدة التي تشكل رصيدا عظيماص لكتابة التاريخ وإنصاف الحقيقة، ودورنا الأخلاقي هو حماية ذاكرة الشعب الجزائري.. ويكفي أن الذي يخشى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق لسنا نحن المعتدى على

حقوقنا السياسية وحقنا في المواطنة وحق العودة للوطن..و لكن الرافضون هم هؤلاء الذين يدعون انهم جاؤوا لحماية رموز الديمقراطية.. وحقوق الإنسان.. وهم أضعف من أن يقفوا أمام أية هيئة محايدة لإحقاق الحق..

س3: لكن نستطيع القول أن خطاب الجبهة كان مخترقا على مستوى بنية الخطاب، مما عزز الفريضة القائلة بأن هؤلاء يمثلون خطرا على الجمهورية وذلك من خلال خطابهم الصدامي؟

الواضح بالنسبة لنا أن المستفيدين من الأزمة يشجعون نوعين من الخطاب في الوقت نفسه، خطاب الخضوع والاستكانة والذل وتهميش الذات، وفي المقابل خطاب الثورة والانقلاب والصدام والهجوم وما إلى ذلك.. وهذا مفهوم بالنسبة لمن يريد التحكم في مسار الحركات والأحزاب والتغيرات الاجتماعية حتى يبدو في الساحة نوعان من الخطاب وليس هناك خيار ثالث وخيار رابع.. والجبهة الإسلامية بوصفها حزبا قويا كان من الضروري التحكم فيها ولما عجزوا عن التحكم فيه بشكل مباشر حاولوا إنشاء خطاب غير حقيقي لا يعبر عنه من خلال الترويج الإعلامي لنوع ما من الخطاب، وكأنه هو خطاب الجبهة الإسلامية.. وتلك هي لغتها.. وهذا ليس صحيحا على الإطلاق.. لقد تعرضت الجبهة إلى محنتها الأولى عقب الإضراب التاريخي السلمي في ماي-جوان 1991 م، واعتقلت قيادتها، كيف كان رد الفعل: هل صعد الناس إلى الجبال؟ بالعكس طالبوا بهامش صغير من الحرية، وعقدوا مؤتمرا دستوريا لتجاوز مخلفات المحنة. فلماذا لم يتم التركيز على البعد المؤسساتي في خطاب الجبهة وفي مواثيقها؟ ولما حدث الانقلاب ألم تتصل قيادة الجبهة بجبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية

لتشكيل جدار وطني موحد لصد هجمة غلاة العلمانيين؟؟ ألم نساهم مساهمة عملية وفعلية وتاريخية في إنجاح مؤتمر روما ووثيقة العقد الوطني؟؟ وهل وقعنا العقد الوطني مع أنفسنا أم مع كل مكونات الساحة الجزائرية ومختلف تياراتها الفاعلة.. أين هي هذه الأحداث في الدعاية الإعلامية الموجهة ضدنا، لماذا يتم تهميش هذه الوقائع؟؟ أليس الفعل والممارسة هما أكبر دلالة على الخطاب؟؟ هل الخطاب هو الكلام و"الهدرة"؟؟ أم منظومة الإيحاءات المختلفة التي تتشكل من خلال نوعية المناضلين ونوعية القياديين وطريقة تجاوز الخلافات الداخلية وحالات الاحتقان ومختلف المؤسسات التي تدير العمل السياسي داخل الحزب وكيفية التعاطي مع الآخر وتطور المسار التاريخي للحزب؟؟ الخطاب يا أخي ليس هو "الهدرة" والكلام.

س4: على ذكر مؤتمر الوفاء ومؤتمر الخارج، الدارسين لتجربة الجبهة يربطونها دائما بمشكلات بنيوية تتعلق بإنشاء الجبهة نفسها، فهذه المؤتمرات محسوبة على الجزأرة وليس على الجبهة لأن هناك كثيرا من القياديين رفضوا هذه المؤتمرات التي تتحدث عنها، ألا ترى معي أن هذا يمثل خطاب الجزأرة داخل الجبهة؟؟

إن كنت تعني بالجزأرة حركة البناء الحضاري الإسلامية، فاسمها دال على أهدافها وما السياسة إلا جزء من البناء الحضاري للأمم... المهم اسمح لي أن أقول لك أن التعامل مع الأداء السياسي لمختلف الفاعلين يتم أحيانا بطريقة بوليتيكية وليس سياسية إذا استعملنا مصطلحات الراحل مالك بن نبي رحمه الله.. أخي الساحة الإسلامية قبل التعددية كانت تعرف العديد من التكتلات والمؤسسات الدعوية الحرة، وبعد التعددية اختار كل واحد الطريق الذي يرى

أنه أنفع لخدمة الإسلام، البعض بادر بتأسيس حزب وهذا اجتهاد له وجاهته، والبعض وافق على العمل ضمن حزب موجود ومؤسس بدلا من زيادة عملية الانقسام وتعدد الواجهات السياسية الإسلامية، في وقت كانت المصلحة تقتضي وحدة الصف والجزائر داخلة في منعطف تاريخي خطير يحدد معالم الدولة والمجتمع وهذا لايعني أننا ضد التعددية الحزبية، بل التنافس في الخير وفي بناء الوطن ظاهرة صحية تقتضي وعيا حضاريا وثقافة عميقة يفتقدها الكثير من المتشدقين بالديموقراطية.. وهذه اجتهادات.. ونحن لم ندع في يوم من الأيام أننا نمثل جماعة المسلمين وأن الخارج عنها خارج من دائرة الجماعة، بل كنا السابقين بالدعوة للحوار والدعوة لقبول الآخر ويكفي أن من تسميهم بالجزأرة معروفين في كل الدوائر الثقافية والسياسية أنهم الأقدر على الحوار مع الآخر وأنهم يقدمون مصلحة الجزائر على أي مصلحة أخرى.. أليس هذا هو أحد الإيحاءات ذات الدلالة من قولك "جزأرة" مع تحفظي على هذا المصطلح.. أما اتهام النوايا فهذا نوع من الديماغوجية والطرح الطفولي الذي لا يرقى لمستوى رسالة الإسلام.. طبعا من حق الملاحظ أن يقيم تجربة حزب أو جماعة أو حركة أو تنظيم، ويقول أن هذا محسوب على جناح المحافظين أو جناح الراديكاليين أو جناح اليسار أو المفكرين كما يحدث في الدول الأوروبية.. ونحن نستفيد من هذا التقييم.. ونأسف أن بعض الناس حتى داخل الساحة الإسلامية لا يزال يعيش في نطاق التأويل المرضي لمواقف الدعاة والحركات وإنجازاتهم الميدانية، وينظر دائما بالمنظار الأسود لكل التصرفات، وأخشى أن يكون هذا إسقاطا عكسيا لسلوكه هو على الآخرين كما يقول علماء النفس، فيتصور أن الناس يتصرفون بطريقته نفسها هو في التصرف..

قرارنا بالعمل السياسي في الجبهة هو قرار شوري اتخذ في إطار مؤسسة دعوية تأسست قبل الجبهة بأكثر من عقدين من الزمان ولا ينكر هذا إلا من لا يرى الشمس في رابعة النهار.. كما أن إخوة آخرين في مؤسسات دعوية أخرى تأسست قبل الجبهة أيضا اتخذوا مبادرات تأسيس أحزاب موازية للجبهة لأنهم رأوا صعوبة العمل داخل الجبهة أو مع من يمثلها.. وعلينا توظيف هذا التنوع والثراء والاجتهادات اليوم من أجل التكامل بين الجهود.. وهؤلاء الإخوة من جماعة البناء الحضاري الإسلامية أدوا دورهم وأصابهم ما أصاب كل إطارات الجبهة وتحملوا تبعات وأثقال لم يتحملها غيرهم ودفعوا ثمنا غاليا كغيرهم من شرفاء الجزائر..

س5: هل تفكرون في نقد مسيرتكم السياسية؟

النقد والتوبة والأوبة والمراجعة واجبات دينية شرعية وأخلاق يومية للإنسان المسلم فضلا عن السياسي المسلم فهي في حقه أولى وأشد.. وليست تكتيكا سياسيا محسوبا بمعادلات ظرفية آنية.. ولذلك يمكن القول أنه في هذا المستوى حدثت تغيرات كبرى في بنية الجبهة بوصفها مؤسسة بفضل جهود كثير من المخلصين الذين يصدق فيهم القول المأثور: "إذا حضر لم يعرف وإذا غاب لم يفتقد"، والمؤتمر الأخير دليل واضح على ذلك. ودعني أؤكد لك أن عملية النقد واجب وطني مفروض على كل القوى الوطنية بمختلف ألوانهم وأطيافهم ومشاربهم الفكرية والأيديولوجية، قصد تجاوز مخلفات المحنة الوطنية ألا ترى معي أن تهميش عالمنا الإسلامي، بما فيه بلدنا الجزائر، عن الساحة العالمية وعن صنع قراراتها، على الرغم من طاقته البشرية والطبيعية العظيمة التي

حبا الله بها أمتنا الإسلامية، يرجع أساسا إلى تلك المشاكل الداخلية التي تفتك بمختلف بلدان عالمنا الإسلامي، والناتجة أساسا عن عدم قدرة أبنائه على حل أزمة السلطة السياسية بطرق حضارية.

س6: قبيل الرئاسيات الجديدة يبدو أن الموسم هو موسم المبادرات، فلقد نادت في الآونة الأخيرة شخصيات وتيارات وطنية كثيرة وقدمت مبادرات، مثل مبادرة الشيخ عباسي التي يصر على قوله إنها مبادرة شخصية ومبادرة مهري والجمهوريين وغيرها من المبادرات.

كل مسؤول سياسي نزيه يجب أن يتحمل مسؤوليته للمساهمة بشكل جدي في إنهاء محنة الشعب الجزائري وأزمة بلدنا. وهذا الذي قام به الشيخ عباسي في أول فرصة أتيحت له بعد أن استنشق عبير الحرية.. ومما أكد عليه الشيخ عباسي هو أن المبادرة ليست مبادرة حزب بل ينبغي إشراك أبناء الشعب كافة فيها، دون أي إقصاء، والبدء بالسعي من أجل إيقاف نزيف الدم الجزائري. كما أكد على ضرورة العمل بطرق سلمية من أجل تغيير النظام القائم بدلا من الاكتفاء بتغيير الرجال، حيث لا معنى لانتخابات رئاسية ووضع بلدنا على حاله. وأعتقد أن مبادرة الشيخ عباسي واضحة المعالم تحتاج إلى إرادة سياسية واضحة لكل مسؤول يملك مثقال ذرة من السلطة لتسجيل اسمه في صفحة التاريخ المشرقة. أما بالنسبة للمبادرات الأخرى سواء تلك الصادرة من شخصيات أو تيارات وطنية مختلفة فإنها في تصوري تعبر عن وعي الجميع بضرورة حل جذري لأزمة بلدنا الجزائر؛ حل يرتكز أساسا على تغيير سلمي لأسس النظام القائم في البلاد، وترسيخ قواعد جديدة لجمهورية جديدة تضمن العدل والمساواة لأبناء الشعب الجزائري كافة.

س7: ألا تعتقد أن المبادرات لا تسمن ولا تغني من جوع، الشعب يريد شيئا ملموسا؟

هذا صحيح ولذلك قلنا لا بد من إرادة سياسية وحتى لا تبقى هذه المبادرات حبرا على ورق، على غرار المبادرات السابقة، لا بد أولا من توحيد صف المعارضة على برنامج يشكل الحد الأدنى المتفق عليه الذي يضمن العودة التدريجية للحياة السياسية الطبيعية، ومن أجل وضع حد للوضع المتشتت لصفوف المعارضة الوطنية، الوضع المستفيد الوحيد منه أقلية انتهازية، بين كافة القوى الوطنية الجزائرية الفاعلة من أحزاب سياسية وجمعيات وشخصيات وطنية، تاريخية ومدنية وعسكرية وأمنية، باختلاف التوجهات الفكرية والانتماءات، إلى تجاوز الخلافات الثنائية والعمل معا لانعقاد ندوة وطنية من أجل دراسة موضوعية لكافة المبادرات المقدمة للتوصل إلى مبادرة وطنية موحدة نعرضها جماعيا على السلطة من أجل حل سلمي يضع حدا نهائيا لمحنة شعبنا ولأزمة بلدنا. فيكون حلا حقيقيا يعود بالفائدة على الشعب الجزائري برمته.

وإنني أعلن هنا عن عزمي الصارم -وعلى الرغم من المخاطر- العودة إلى أرض الوطن، إذا ما استرجعت حقوقنا المدنية والسياسية، مع الإخوة كافة، وعلى رأسهم الشيخين عباسي وعلي بن حاج، حتى نشارك باقي القوى الوطنية من أجل انعقاد ندوة وطنية جامعة لإنهاء المحنة، وبناء يتم وقف النزيف الدموي ابتداء، وتحقيق المصالحة بين أبناء الشعب، حتى نتمكن معا من معالجة آثار الحرب الناجمة عن توقف المسار الانتخابي في 11 يناير 1992م -من تكفل بالضحايا، وتضميد الجراح، ورد المظالم- وحل جذري لأزمة بلدنا، يضمن للمواطن حرياته الأساسية، وحقوق مواطنته، وللشعب حريته، وحقه

في تقرير مصيره، وسيادته على بلده، من أجل إقلاع حضاري يسترجع مكانة بلدنا الجزائر المنوطة بها بين الأمم.

س8: هل من كلمة أخيرة؟

أملنا أن تتجاوز القوى الوطنية كافة الخلافات، وأن نعمل سويا من أجل وضع حد للوضع الكارثي الذي يعيشه شعبنا منذ عقود من الزمن، والذي ازداد تأزما خلال العشرية الماضية. وأن نعمل سويا من أجل عهد جديد، يعود بالفائدة على كل شرائح الشعب الجزائري. ونشكر جريدة الرائدة على إتاحة هذه الفرصة..

والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ب. مقتطفات من حوار مع جريدة "السفير" الجزائرية نشر يوم أول سبتمبر 2003م، عدد 170 تحت عنوان:

"أنور هدام للسفير:
"نحن مستعدون للتعامل مع الأطراف من النظام التي لم تلطخ أياديها بدماء الأبرياء"

حوار: التهامي ماجوري

يتحدث الدكتور أنور هدام عن موقفه من خصومه السياسيين والقضايا التي يروجونها ضده، وعن رأيه في المصالحة الوطنية وموقفه من زمر النظام...

س1: كيف تلقيتم قرار القضاء الأمريكي تبرئة ساحتكم من الاتهامات التي تضمنتها الدعوى القضائية المرفوعة ضدكم من قبل مجموعة "رفض"؟ وما تعليقكم على الدعوة القضائية تلك؟

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد, صدق الله العظيم القائل في كتابه الكريم ﴿وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا﴾ لقد تلقيت قرار القاضي الأمريكي هذا بشكر الله وبحمده الذي يمهل ولا يهمل...

والجدير بالإشارة هنا أن بناء على تلك الاتهامات أصدرت غيابيا محكمة الجزائر الحكم بالإعدام مرات عدة. فأين أدلة قضاء الاستئصاليين؟ فإن تبرئة

ساحتي من قبل القضاء الأمريكي على الرغم من أنف بعض السياسيين الانتهازيين المتطرفين الأمريكيين، وتبرئة ساحة أخي أحمد الزاوي من قبل القضاء النيو زلندي، لدليل قاطع على بطلان اتهامات الاستئصاليين الانقلابيين ... فلا يمكن لأي قضاء مستقل ونزيه قبول مثل تلك الاتهامات المفبركة.

س2: مجموعة رفض تقول أنكم تبنيتم عملية شارع عميروش وتأسفتم لوجود ضحايا مدنيين ما ردكم على ذلك؟

إن هذا أحد الاتهامات التي وجهت ضدي من قبل الاستئصاليين وقد برئني القضاء الأمريكي منها آخذا بعين الاعتبار ما قمت به من تصريحات –وهي كلها مدونة– وليس ما تروج له إلى اليوم بعض وسائل إعلام الاستئصال...

س3: ما موقفكم من العنف في الممارسة السياسية؟

إننا ضد اللجوء إلى العنف في الممارسة السياسية. وهذا الموقف المبدئي بالذات الذي دفعنا إلى رفض الأمر الواقع الذي أراد الاستئصاليون فرضه على الشعب.

... وهكذا عندما رفضهم الشعب في تلك الانتخابات التاريخية، المحلية ليوم 12 جوان 1990م والبرلمانية يوم 26 ديسمبر 1991م، لجأوا إلى العنف فدعوا المؤسسة العسكرية إلى وقف المسار الانتخابي وإلغاء نتائج تلك الانتخابات وتمت ملاحقة –في داخل الوطن وفي الخارج– قيادات وأنصار الحزب الفائز وأقفلوا الأبواب أمام كل المبادرات من أجل حل سلمي سياسي للأزمة وأرادوا فرض سياستهم بالعنف وأدخلوا البلاد هكذا في حرب تكلفت الكثير. إن اللجوء إلى العنف في الممارسة السياسية هو علامة ضعف. فعندما فشل دعاة انقلاب يناير 1992م في إقناع الشعب تبني مشروعهم لجأوا إلى

العنف. إن من يلجأ إلى العنف يريد أن يبقى خارج العملية الديمقراطية فهو يتشدق بعبارة الديمقراطية ويتغنى بها ما دامت لا تمس مصالحه عملية ممارسة حق الشعب في تقرير مصيره. إن اللجوء إلى العنف في الممارسة السياسية، هو دليل على فقدان صاحبه ثقافة التعددية، ثقافة حق التباين في الرأي وثقافة احترام حق الشعب في تقرير مصيره. والفقدان هذا، تلك هي الطامة الكبرى التي تصيب معظم المجموعات المستولية على مفاصل الحكم في بلدان عالمنا الإسلامي الأمر الذي تسبب في تهميش عالمنا الإسلامي لدى المجتمع الدولي على الرغم من الطاقات البشرية والطبيعية التي حبانا الله بها.

س4: ما رأيكم في مطالب العروش ومعالجة السلطات لملف الأمازيغية؟

إن المطالب المعلنة في ما يعرف بلائحة القصور لا غبار عليها بل كنا نأمل أن يعمم الأخوة تلك المطالب لتشمل الشعب الجزائري برمته. فكل فئات الشعب، عربا وأمازيغ، يعانون شر المعاناة، وخاصة منذ إيقاف المسار الانتخابي والانقلاب على اختيار الشعب في يناير 1992م، يعانون من مصادرة النظام وخرقه للحريات ولحقوق الإنسان الأساسية للشعب الجزائري بكل فئاته. وأما بالنسبة للمطالب الخاصة بأبناء شعبنا من الأمازيغ، فالمدرسة الدعوية والفكرية التي أنتمي إليها منذ أكثر من ثلاثين سنة تعتبر حق اللغة والثقافة حق من الحقوق التي منحها الله للإنسان مهما كان دينه أو معتقداته، فليس لأحد الحق في مصادرتها. ومن الطبيعي أيضا أن الإسلام أثر في بعض معالم الثقافة الأمازيغية التي تخالف تعاليمه وذلك عندما دخل الأمازيغ الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، والتغيير هذا ناتج عن خصوصية الإسلام وكونه منهاج حياة متكامل. من هنا تأكيدنا على حق الأمازيغ، من مختلف مناطق

الجزائر وخارجها، والتأكيد على حقهم في اللغة والثقافة. وأما فيما يخص باقي الحقوق، بما فيها المذكورة في لائحة القصور، فهم سواسية مع باقي فئات الشعب الجزائري. هنالك محاولة بعض الأطراف، وهي تشكل أقلية أيديولوجية تعود إلى تلك المجموعة المتطرفة من جناح العلمانيين المعادية منهم للإسلام، تريد استغلال الظلم الذي يعانيه الأمازيغ، من منعهم في حقهم في اللغة وفي الثقافة، على يد النظام منذ فجر الاستقلال، استغلال هذا الوضع للمس بالهوية الإسلامية للأمازيغ وللمس بوحدة الشعب وترابه الوطني. وهذا ما لا نقبله على الإطلاق وسوف نبذل قصارى جهدنا للحفاظ على وحدة شعبنا وترابنا ولا يمكن ذلك سوى من خلال السعي من أجل تحقيق الحرية لشعبنا وحقه في تقرير مصيره. وهذا موقف مبدئي للمدرسة التي أنتمي إليها والذي عبر عنه أفرادها منذ عشرات السنين، بل والكل يعلم أن من أبرز قادة هذه المدرسة العريقة هم من إخواننا الأمازيغ. فبقدر ما نقول نعم للمطالب المشروعة التي تكرس حق الحرية وحق تقرير المصير وحق اللغة وحق الثقافة، نقول لا للمندسين في الصف الذين يريدون محو الهوية الإسلامية للأمازيغ وانتمائهم للحضارة الإسلامية منذ فجرها، ولا للذين يريدون بالتالي ضرب وحدة الشعب الجزائري وترابه وضرب أيضا استقلاليته ومصالحه الإستراتيجية.

س5: هل توجد عروض من السلطات الجزائرية إليكم بمناسبة التحضير للرئاسيات، وقبلها بمناسبة الوئام المدني؟

طبعا نحن مستعدون للتعامل مع الأطراف من النظام التي لم تلطخ أياديها بدماء الأبرياء، بشرط أن يتم الأمر في شفافية بعيدا عن المناورات كما حدث خلال المفاوضات التي أفضت إلى ما يسمى بالوئام المدني. وأنني كباقي قيادات

الجبهة الإسلامية لم أشارك في تلك المفاوضات و لم أستشر فيها أصلا مع أنني كنت من دعاة الحل السياسي ووقف إطلاق النار. إلا أنه يبدو أن الهدف من تلك المفاوضات لم يكن يوما من أجل الوئام وإلا فلم تم إبعاد قيادة الجبهة من تلك المفاوضات؟ المهم هو أننا كلنا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أجل مصالحة وطنية حقيقية تفضي إلى تحقيق حق الشعب بكل فئاته...

س6: ما تقييمكم للتجربة الإسلامية بالجزائر؟

إن هذا السؤال يتطلب مجلدات. ولكن باختصار يمكنني القول هنا أن هدف الحركة الإسلامية الجزائرية، منذ نشأتها في بداية القرن العشرين على يد بعض العلماء -أمثال الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي بدأ نشاطه الدعوي التربوي حوالي سنة 1913م- إن هدفها الأساس كان ولا يزال العمل من أجل إعادة إنشاء نظام مجتمعي فوق أرض الجزائر أسسه قيم الإسلام، دين الله الذي ارتضاه الشعب لنفسه منذ أكثر من 14 قرنا. وانتهجت الحركة المرحلية والواقعية وأسلوب الإقناع في جهودها في إعادة بناء المجتمع الذي أراد الاستدمار الصليبي الفرنسي تجريده نهائيا من قيم الإسلام. وقد اعترف لها الكثير بمساهمتها، إلى جانب الحركة الوطنية، في إعادة الشعور بالذات والثقة في النفس لدى الجزائريين، رجالا ونساء، الأمر الذي دفعهم إلى القيام بثورة تحريرية حقيقية أذهلت العالم. إذا يمكننا القول أن تجربة الحركة الإسلامية الجزائرية كانت ناجحة في فترة ما قبل الاستقلال. ولكن سرعان ما فوجئت الحركة غداة الاستقلال بعدم قدرتها على الانتقال من مرحلة الدعوة إلى مرحلة الدولة والسياسة. وهذا الغياب للحركة الإسلامية الجزائرية عن الدولة أدى بها إلى التراجع في الحقيقة، حيث استولت تدريجيا أقلية معادية للإسلام، وبمعية

مجموعة من العسكر التحقوا بالثورة التحريرية في آخر المطاف، وبدأت فرض مشروعها التغريبي على الشعب بالحديد والنار. ولكن وبفضل من الله وعونه تمكنت الحركة الإسلامية الجزائرية من مراجعة نفسها وتقويم أخطاءها واسترجعت هكذا ثقة الشعب الجزائري المسلم في الدعاة إلى الله بل وفي "المسلم السياسي" أي المسلم الحركي الذي يعمل من أجل قيام تلك الدولة المستقلة وتكون أداة في يد الشعب تمكنه من إقامة نظامه المجتمعي على أسس قيم الإسلام. وهكذا يمكننا تفسير النجاح التاريخي الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ –التي هي بمثابة التعبير السياسي للحركة الإسلامية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال– على الرغم من هذا النجاح لتجربة الحركة الإسلامية الجزائرية في أول تجربة سياسية لها إلا أنه كان في الحقيقة نجاحا منقوصا من ناحية الأداء السياسي التي اتسم بنوع من الارتجال والفوضى لأسباب ذاتية وموضوعية حيث تفتقد بلدنا الجزائر إلى البنية التحتية للممارسة السياسية التعددية التريهة بسبب طبيعة النظام الاستبدادي القائم. وأما في مرحلة ما بعد الانقلاب المشؤوم لـــ 11 يناير 1992م، فسابق لأوانه الحديث عن تجربة الحركة الإسلامية الجزائرية وسبب ذلك تزوير الانقلابيين حقيقة ما حدث من جرائم ومجازر بشعة في حق الشعب. فالنظام القائم، الذي عمل طيلة السنين الماضية على إلصاق تلك الجرائم والمجازر بالإسلاميين، يرفض إلى يومنا هذا إنشاء لجنة مستقلة، وطنية كانت أم دولية، من أجل التحقيق في الجرائم كافة والتي ارتكبت في حق الشعب. ولكن بدأت والحمد لله تنكشف حقيقة هذا النظام. فبعد شهادة بعض أعوان النظام على الجرائم المرتكبة من قبل القوات الخاصة –الشهادة التي توقفت سبب

انشغال العالم بتبعات أحداث سبتمبر بأمريكا والتي سوف تستأنف بإذن الله تعالى بعد حين- ها هي تبرئة ساحة أخي أحمد الزاوي من قبل القضاء النيوزيلندي، وتبرئة ساحتي من قبل القضاء الأمريكي من تلك الاتهامات كافة التي لفقها النظام ضدنا. وهذه البداية وحين تكشف الحقيقة كلها يومئذ يكون لتقييم هذه المرحلة المؤلمة معنا والله أعلم.

س7: كلمة أخيرة لقراء السفير.

أولا: إني أدعو قراءكم المحترمين للتذرع بالصبر وأناشدهم بعدم الوقوع في فخ الاستئصاليين ودعايتاتهم المغرضة. فإن التاريخ سوف يشهد أن الحركة الإسلامية الجزائرية براء من تلك الجرائم البشعة والمجاز المفجعة التي ارتكبت في حق الشعب. كما أن التاريخ سوف يشهد أن الحركة الإسلامية الجزائرية الأصيلة لم تخن الشعب، بل تقف دائما إلى جانبه، وأنها هي التي سعت بكل جدية وإخلاص من أجل حق هذا الشعب الجزائري المسلم، بكل طوائفه العربية والأمازيغية، في تقرير مصيره واسترجاع سيادته على أرضه ودولته. وعلى أبناء شعبنا الجزائري عموما والحركة الإسلامية الجزائرية خصوصا أن يدركوا أن طريق الحرية والكرامة صعب وشاق فعلينا بالتحلي بالصبر وبالثبات على الحق والعدل. وأنني أتوجه هنا إلى إخواننا الأمازيغ بتأييدي لمطالبهم المشروعة والتي كنت من الذين ألحوا عليها في لقاءات الأحزاب الوطنية بروما. فإن الله هو الذي خلقنا بلغات مختلفة وبثقافات مختلفة فليس لأحد الحق في حرمان أي مجموعة من استعمال لغتها أو ثقافتها. كما أنني أدعو إخواننا الأمازيغ الحذر من شبح التدخل الأجنبي في شؤون بلدنا

وأدعوهم من خلال منبر "السفير" هذا إلى العمل سويا من أجل تحقيق تقرير المصير لشعبنا بكل فئاته العربية والأمازغية ومن أجل الحفاظ على استقلالية دولتنا ووحدة ترابنا الجزائري والله الموفق والهادي إلى الصراط المستقيم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ج. مقتطفات من حوار مع أسبوعية "أخبار الأسبوع" الجزائرية، نشر يوم 5 يوليو 2003م، عدد 92

"إن تقرير مصير الشعب هو أساس الاستقرار السياسي للبلاد المفضي إلى الاستقرار الاجتماعي وإلى الأمن والنمو الاقتصادي"

حوار: تقية ع.

النائب المنتخب من مدينة تلمسان (1991م)، والمستشار لدى المكتب الوطني التنفيذي للجبهة الإسلامية للإنقاذ يتحدث عن موقفه من الإفراج عن عباسي وبن حاج ومقترحاته لحل الأزمة في الجزائر.

س1: ما أثر إطلاق سراح الشيخين على الوضع السياسي في الجزائر؟

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد، أولا أشكر الله العلي القدير اللطيف بعباده وأحمده حمدا كثيرا على الإفراج عن الشيخين...

إن الإفراج عن الشيخين نأمل أن يكون مناسبة لفتح حوار ونقاش من جديد وبقوة حول مسألة حق تقرير مصير الشعب الجزائري. والذي هو مفتاح حل الأزمة المتعددة الأبعاد التي يعيشها بلدنا العزيز الجزائر. إن الجزائر قد وصلت إلى مفترق طرق التاريخ حيث، وبعد مرور قرابة اثني عشر عاما على إجهاض عملية

استرجاع السيادة الجزائرية المغتصبة إلى صاحبها، الشعب الجزائري، اثنا عشر عاما دامية تمر ولا تزال تلك الأقلية الأيديولوجية المسيطرة على مفاصل الحكم، وحلفائها داخل المؤسسة العسكرية والأمنية، لا يزالون مصرين على رفض الحل السياسي المحق لحق الشعب في تقرير مصيره وحقه في اختيار السلطة السياسية التي يراها هو لا غيره تخدم المصالح الاستراتيجية للبلاد...

كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تأمل أن ينتقل بلدنا من نظام عسكري أحادي إلى نظام مدني تعددي بطرق سلمية حضارية، لكنها أبت ذلك، ولا تزال مصرة على موقفها غير المسؤول هذا، تلك الأقلية من جناح العلمانيين المحاربين منهم للإسلام. الأقلية التي رفضها الشعب في تلك الانتخابات التاريخية المحلية والبرلمانية. الأقلية التي دعت المؤسسة العسكرية لإيقاف المسار الانتخابي، وأدخلت بسبب ذلك البلاد في أتون حرب ذهب ضحيتها أكثر من 200000 نسمة، حرب استفادت منها تلك الأقلية وازدادت ثراء في وقت أفلست البلاد وأفقرت الشعب. وقد آن الأوان لوقف نزيف الدم وتضميد الجراح والسعي لتحقيق حق الشعب في الحرية وفي تقرير مصيره وضمان حقوق المواطنة لجميع أبنائه وبناته دون أي تمييز. ونأمل أن تبذل الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحت القيادة المباشرة للشيخين الدكتور عباسي المدني، وعلي بن حاج بإذن الله تعالى قصارى جهدها من أجل المساهمة إلى جانب باقي القوى الوطنية من أجل إقرار حق شعبنا في تقرير مصيره، بوصف ذلك العامل الأساس الذي يحدد حجم مشاركة أي بلد في النظام الدولي الجديد والسوق الاقتصادي العالمي. إن تقرير مصير الشعب هو أساس الاستقرار السياسي للبلاد المفضي إلى الاستقرار الاجتماعي وإلى الأمن والنمو الاقتصادي وبالتالي

إلى استقلالية الجزائر وإبعاد شبح التدخل الأجنبي الغاشم.

س2: وعد الفريق محمد العماري قائد الأركان بقبول المؤسسة العسكرية لأي رئيس منتخب حتى وإن كان إسلاميا، ما هي قراءتكم ...؟

هذا بالذات ما تعانيه الجزائر وهو كون أن هنالك من نصب نفسه وصيا على الشعب. والذي زاد الأمر مرارة هو أن هناك من يهلل ويصفق لمثل هذا التصرف الاستكباري، باسم ما يعتقد أنه حكمة وشطارة سياسية. إن الحكمة الحقيقية والحنكة السياسية تتطلب من جميع الوطنيين النزهاء رفض مثل هذه التصرفات الدكتاتورية. فهل له الخيار في القبول أو عدم القبول برئيس منتخب من قبل الشعب: فلا يمكن أبدا التوصل إلى حل عادل وشامل دون احترام اختيار الشعب وحقه في تقرير مصيره. ...

س3: هل تنوون العودة إلى الجزائر بمناسبة الإفراج عن الشيخين؟

طبعا تلك أمنيتي. لقد توجهت إلى الخارج يوم 2 مارس 1992م بتكليف من المكتب التنفيذي الوطني في إطار البعثة البرلمانية للتعريف بالقضية الجزائرية وللكشف عن طبيعة الانقلابيين ومن أجل الدعوة إلى التضامن الدولي مع الشعب الجزائري من أجل حقه في تقرير مصيره. فلم يكن يوما ما في ذهني الإقامة في الخارج. ولكن بعد خروجي من البلد وبعد الحجم غير البسيط لنشاط البعثة ومواقفها الثابتة على الخط الأصيل، أقدم الانقلابيون على تلفيق بعض التهم ضدي لدى محاكم البلاد، وهكذا تم الحكم علي -غيابيا ظلما وعدوانا- بالسجن المؤبد، بل وبالإعدام عدة مرات مما يحول دون حقي في العودة إلى أرض الوطن. هذه من المسائل التي ينبغي حلها في إطار الحل العادل

والشامل. ولست الوحيد في هذا الوضع. فجميع قيادات الجبهة في الخارج يريدون العودة. فهذا حق طبيعي وشرعي وسوف نعود بإذن الله تعالى عندما يتم الإفراج عن شعبنا كله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. مقتطفات من حوار مع جريدة "النور الجديد" الجزائرية نشر يوم 26 يوليو 2003م عدد 119، تحت عنوان:

"سألبي الدعوة لحوار داخلي من أجل حل الأزمة"

حوار: الزين

"قضية الجبهة الإسلامية للإنقاذ.... هي قضية حق الشعب في إقامة دولة تكون أدات في يده من أجل تحقيق نظام مجتمعي أسسه قيم الإسلام ... لا أحد له حق "الفيطو" في أن يمانع أو لا يمانع في اختيار الشعب... لسنا طلاب مناصب ولكن طلاب حق الشعب في تقرير مصيره وحقه في العيش الكريم ..." هذه مقاطع من حوار أجرته "النور" مع أنور هدام ...

س1: هل صدور قانون المنوعات العشر (على رئيس ونائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ) أدخل المصالحة في "خبر كان" وأدخل الوضع في مزيد من الاحتقان كما قال بعضهم .. ما رأيكم ..؟

إن أول ما أكده لي أخي الشيخ علي بن حاج في المكالمة الهاتفية الأولى بعد الإفراج عنه هو " ضرورة السعي الجاد من أجل حل سلمي للأزمة، حل يتم الاتفاق عليه بشفافية تامة وفي العلن " . وهذا ما كنا نطالب به منذ البداية أي الشفافية والعلانية في أي اتفاق يبرم مع أي طرف من أطراف النظام حتى نتفادى مصير ما يسمى بالوئام المدني والذي ولد ميتا. هذه مقدمة حتى يفهم قراؤكم المحترمون ما نعنيه عندما نتحدث عن المصالحة، والحل العادل. إنني كنت، إلى

جانب الشيخين عباسي المدني وعلي بن حاج والشهيدين الشيخ محمد سعيد، وعبد القادر حشاني، من الذين دعوا، وسعوا، منذ بداية الأزمة، إلى حل سياسي، وأشهر تلك المساعي ما توصلنا إليه في روما من عقد وطني أو من "أرضية من أجل حل سياسي سلمي للأزمة الجزائرية". ولكننا رفضنا دوما أية صفقة تبقي البلاد على حاله المزري، رفضنا الحلول التي لا تفضي إلى تحقيق حق الشعب ورد المظالم وإبعاد مجرمي الحرب مهما كانت انتماءاتهم ومراكزهم: فلا يمكن أبدا تضميد جراح الشعب، وإعادة بناء الوطن بمعية الأيادي الملطخة بدماء الأبرياء. ومن هنا كان مطلبنا الأساس الإجابة عن السؤال الذي يخيف الانقلابيين "من الذي اقترف تلك الجرائم في حق الشعب؟ ومن المتسبب فيها؟".

إنني لست من دعاة المحاسبة وإنما من دعاة معرفة الحقيقة حتى نتمكن من تضميد الجراح ورد المظالم ولم الشمل وبناء الوطن. إنه من حقي على سبيل المثال معرفة مصير أخي في الله، ابن مدينتكم قسنطينة ونائبها البرلماني المنتخب، الدكتور الشريف بن لحرش الذي اختطفه الانقلابيون من عيادته بمستشفى قسنطينة. إنه من حق عائلته معرفة مصيره ومن حق عائلات وأحباب الآلاف من الذين غيبوا معرفة مصير أقاربهم وأحبابهم. هذا حق طبيعي وشرعي لا يمكننا إطلاقا التنازل عنه ولو بقينا وحدنا في ميدان المعركة مع الطاغوت، لقد آن الأوان لوقف نزيف الدم وتضميد الجراح، لقد آن الأوان لتحقيق حق الشعب في الحرية وفي تقرير مصيره، وضمان حقوق المواطنة لجميع أبنائه وبناته دون أي تمييز: هذه هي المصالحة الوطنية الحقيقية.

س2: ماذا لو دعيتم إلى حوار داخلي .. هل سيلبي "أنور هدام" الدعوة .. وهل تعتقدون أن مثل هذا الحوار أيا كان شكله هو ضروري بين السلطة

والفيس لتجاوز الأزمة، والدخول في مرحلة من التعايش والاستقرار؟

طبعا سألبي الدعوة إن شاء الله. وليس هذا فحسب بل أساس مهمتي داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، منذ كنت على رأس بعثتها البرلمانية إلى يومنا هذا داخل المكتب التنفيذي الوطني بوصفي مستشارا، هو السعي من أجل التوصل إلى حل سياسي لأزمة بلدنا العزيز الجزائر...

إن تهميش عالمنا الإسلامي، بما فيه الجزائر، عن الساحة العالمية وعن صنع قراراتها على الرغم من تعدد طاقاته البشرية والطبيعية العظيمة التي حبا الله بها امتنا الإسلامية، يرجع أساسا إلى تلك المشاكل الداخلية التي تفتك بمختلف بلدان عالمنا الإسلامي والناتجة أساسا عن عدم قدرة أبنائه على حل أزمة السلطة السياسية بطرق حضارية. فالوضع المحلي والدولي يزداد تأزما يوما بعد يوم، حيث شبح التدخل الأجنبي المباشر يخيم على بلدان عالمنا الإسلامي، نتيجة تكثيف القوى المحاربة للإسلام من حملتها ضد العالم الإسلامي طمعا في الخيرات التي حبانا الله بها، مستغلة الوضع العالمي الناتج عن أحداث 11 سبتمبر 2001م، الأمر الذي يلزمنا أكثر من ذي قبل إلى الدخول في حوار داخلي جاد. إذا نعم إنني على استعداد تام للعودة إلى البلد من أجل حوار جاد وعلني يفضي إلى حل عادل وشامل لأزمة بلدنا الغالي الجزائر.

س3: هل أنتم متفائلون بالمشهد الجزائري القادم ...؟

التفاؤل من سمة المسلم كما هم الأخذ بالأسباب والعمل بسنن التغيير التي سنها الله.

إن الشعب الجزائري الذي كان في الخمسينيات على رأس الحركة التحررية هو اليوم يحمل مشعل قضية حق تقرير مصير شعوب العالم الإسلامي. وهذا قد

تكلف الكثير بسبب تعنت أقلية استولت على مفاصل الحكم وسيطرة عليه، فضلا عن وقوفها ضد رياح التغيير. ولكن نحن كلنا تفاؤل أن يحقق شعبنا ذلك إن أخذنا بأسباب التمكين. إن العالم مقبل على تطورات خطيرة مما يستلزم منا جميعا العمل الجاد على حل مشاكلنا الداخلية التي تقف حجرة عثرة في طريق الإقلاع الحضاري لشعبنا وأمتنا. إن على الذين صادروا حق الشعب في الحرية وبعد أن فشلوا في محاولتهم فرض مشروعهم التغريبي على شعبنا، عليهم أن يرجعوا إلى رشدهم وليتركوا هذا الشعب وسبيله. وإننا نعاهد شعبنا على مواصلة الدرب والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هـ. حوار مع أسبوعية رسالة الأطلس الجزائرية نشر يوم 18 فبراير 2004م، عدد 497 تحت عنوان:

"على الرغم من الأخطار فأنا عازم على العودة إلى أرض الوطن"

مراسلة خاصة من واشنطن: عبد العزيز جرماني

يعد أنور نصر الدين هدام أحد أهم الوجوه القيادية للجبهة الإسلامية للإنقاذ الناشطة في الخارج منذ إلغاء انتخابات 26 ديسمبر 1991م، والأحداث الخطيرة التي أعقبت استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وكان المحرك النشط للبعثة البرلمانية في الخارج والتي مثلت الذراع الدبلوماسية لجبهة الإنقاذ في الخارج، وقد استطاع في مشواره أن يجري لقاء ثمينا مع نلسون مانديلا، وأن يكون أحد مهندسي العقد الوطني بروما. واليوم بعد الزلزال الانتخابي في 8 أفريل 2004م، والذي انتهى باستفتاء شعبي حول شخص الرئيس بوتفليقة ومشروع المصالحة الوطنية الذي يتبناه، اقتربنا من أنور هدام بمكتبه في واشنطن وكان لنا معه هذا الحوار كقراءة في الحدث الانتخابي.

س1: 84.99٪ هي النتيجة التي حصل عليها الرئيس بوتفليقة يوم 8 أفريل 2004م وقد اعتبر كثير من الملاحظين أن هذا الحدث بمثابة الزلزال السياسي ما قراءتكم لهذه النتيجة؟

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله

وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد، إن لدى المجتمعات التي تحترم اختيار الشعب الحر فإن قرار الصندوق حاسم ويجب أن يحترم، فما من شك أن النتيجة المعلنة نتيجة عريضة جدا ومريحة بالنسبة لأي رئيس أو حزب وهي تخوله التعاطي مع الملفات الأساسية والحاسمة في المشهد السياسي الجزائري دون أن تكون هناك إشكالية الشرعية الشعبية التي تفرض نفسها بوصفها عائقا أمام أي مسؤول لمباشرة صلاحيته الفعلية. وإن كانت الانتخابات جرت في ظرف استثنائي مثل استمرار حالة الطوارئ، وانغلاق المجال السياسي والإعلامي، وإصرار النظام على عدم استرجاع حق الجبهة الإسلامية للإنقاذ للممارسة السياسية العلنية داخل الوطن والممنوعات المفروضة على قيادتها، ورفض اعتماد بعض الأحزاب سواء تلك التي تمثل الأطروحة الإسلامية أو الوطنية أو العلمانية، وعدم تحرير المجال الاقتصادي من سيطرة البارونات ومافيا المال وغيرها من الظروف التي تسهم في الإخلال بجوهر العملية الانتخابية على وجه العموم، فإن كان الرئيس بوتفليقة واثقا من النتيجة المعلنة فلم يعد له من المفروض أية إشكالية للمضي قدما لتحقيق مشروع المصالحة الوطنية الشاملة وتطبيع الأوضاع السياسية وهذا هو شعار حملته الانتخابية.

س2: سمعتك تقول الرئيس بوتفليقة؟ معنى هذا أنك تعترف بشرعيته؟

لا مشاحة في الاصطلاح المهم هو المضي قدما نحو إخراج البلاد من أزمتها الناجمة عن مصادرة حق الشعب في تقرير مصيره. اسمع يا أخي إننا ضحية الاعتداء على خيار الشعب، وضحية انقلاب 11 جانفي 1992م، وهو بالمناسبة ليس انقلابا فقط على الجبهة الإسلامية للإنقاذ كما يصوره البعض

ولكنه انقلاب على الشرعية الدستورية، وانقلاب على الخيار الديمقراطي التعددي ورفض قرار الصندوق ورفض الاحتكام لإرادة الشعب. ولقد ناضلنا كل هذه السنوات ودفعنا الغالي والنفيس ليس من أجل أن نعود نحن إلى قبة البرلمان؛ ولكن من أجل أن تعود الكلمة للشعب، ومن أجل أن تكون الثقافة السياسية السائدة هي احترام قرار الصندوق، والبعد عن كل أشكال التزوير والاحتيال على إرادة الشعب. وأحسب أننا نجحنا إلى حد كبير في هذا المشوار النضالي الطويل، ويكفي أن كل الطيف السياسي في الجزائر الحبيبة أصبح أبعد ما يكون عن التفكير في أية خطوة لضرب مصداقية الانتخابات والشرعية الشعبية، لأنهم رأوا بأم أعينهم أن أي قرار غير مسؤول مثل قرار 11 جانفي 1992م يكلف غاليا ويؤخر الجزائر عقودا من الزمن ليس من السهل تداركها. إذا كانت لدينا ملاحظات حول المناخ العام الذي جرت فيه الانتخابات والمشاريع التي تنافست فيما بينها، فهذا لا يمنعنا من السعي لطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة لجميع أبناء الشعب لكتابتها وتسجيل مواقفهم التاريخية فيها.

س3: لكن بيان قيادة الفيس الأخير بعد الانتخابات كان حذرا؟

أنا من الذين شاركوا في صياغة البيان الأخير مع بقية إخواني قيادي الجبهة وهو موقف جماعي نتبناه ولا أرى أن هناك أي تناقض، وأنا أكلمك الآن في نطاق المعاني الكبرى التي وردت في البيان وروحه. والمشكلة في تقديري هي القراءات المتحيزة. البيان هو مسؤولية سياسية وتاريخية وشرعية وكل كلمة فيه تأتي موزونة ومقدرة وتعكس روح الفريق والمؤسسة والشورى القائمة بين المجموعة وليس قصيدة شعرية فيها عواطف ومزايدات أو ملحمة

انتخابية تمجيدية. والذي يعود للبيان الأخير يجده واضحا في لغته وواضحا في تصوره العام للمشكلات الأساسية التي تمر بها الجزائر وكيفية معالجتها دون إقصاء أو تأميم للجهود. هناك كثير من الناس يقرأون المواقف أو البيانات على طريقة "ويل للمصلين"، ويريدون من الآخرين أن يتكلموا بمثل ما ينطقون به وهذا طلب للمحال. الذين يغلبون مصلحة الجزائر على مصلحة الأحزاب والكيانات والمواقف الجزئية فهموا رسالة البيان الأخير بكل وضوح، وهم يستعدون للمرحلة المقبلة بما يتطلبه واجب المرحلة والتاريخ.

س4: لكن رابح كبير ومدني مزراق كانوا أكثر وضوحا ولم يضيعوا الوقت؟

هناك توجيه نبوي مهم جدا في العمل الجماعي القائم على الشورى والنصيحة حيث يقول الحبيب المصطفى ﷺ: «يد الله مع الجماعة إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية»، كل الأمة استبشرت خيرا بالبيانات الأخيرة لقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لسبب بسيط أنها المرة الأولى بعد ثلاث عشرة سنة من أنواع الظلم الذي سلطت عليها وعلى قياداتها وقواعدها المؤمنة المحتسبة وما تعرضت له من تشريد وتشتيت تظهر كتلة واحدة متماسكة ومنسجمة. وهي الذريعة التي كان يتمسك بها كثير من الاستئصاليين عندما يدعون بأنهم (لا نعرف الطرف الذي نحاوره في الجبهة). فما هي المصلحة أن نتخذ مواقفا متسرعة دون ضمانات حقيقية أو ملموسة. إن مواقف الجبهة الأخيرة جاءت بناء على معطيات ميدانية، ومن خلال القرائن الملموسة الواقعية وليس من خلال التخمينات، أو الوعود الفضفاضة التي لا تقوم على أساس متين. وهنا أستحضر مقولة العلامة مالك بن نبي رحمه الله الذي كان يردد دائما:"خطأ منهجي خير من صواب فوضوي".

المسألة ليست مزايدات بين هذا الطرف أو ذاك أو حسابات تكتيكية مرجوحة ولكنها قضية شائكة تحتاج إلى ضمانات سياسية في مستوى المسئولية وفي مستوى الحدث التاريخي. وفي تقديري أن البيانات الأخيرة أظهرت أن الجبهة كتلة واحدة ويمكنهاأان تبلور القرار المناسب الذي يعبر عن كل مكوناتها وتجلياتها ويكون ملزما لمختلف قياداتها وقواعدها، وهذا مكسب مهم بالنظر إلى الظروف الصعبة التي مرت بها مؤسسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقد قطعنا الطريق أمام التأويلات التي تتهم بأن الجبهة جبهات متشاكسة ونتمنى أن تستمر روح الفريق وأن تنفتح الساحة الوطنية لكل أبناء الجزائر دون إقصاء.

س5: ورد في البيان الأخير مطلب المؤتمر الوطني الجامع، فما تصوركم لهذا المؤتمر؟

هذا ليس مطلب الجبهة الإسلامية وحدها بل مطلب كل القوى الحية في البلاد وقد عبر عن هذه الفكرة السيد عبد الحميد مهري في مبادرته التي نشرت في الجزائر وعبرت عن هذا المطلب السيدة لويزة حنون في ندوتها الأخيرة وغيرها من القوى الوطنية الحريصة على المصلحة العامة وعلى تجاوز مخلفات وآثار المحنة الوطنية وتفكيك جميع العوامل التي تعرقل عملية التطبيع الوطني والتوافق بين مكونات الساحة الوطنية. شعار الحملة الانتخابية للرئيس بوتفليقة كان المصالحة الوطنية. فبعد هذه النتائج الانتخابية المعلنة آن الأوان لفرض إرادة سياسية من أجل الاعتراف بالوضع الخطير الذي توجد فيه الجزائر وبضرورة السعي الجاد لإخراج البلاد مما هي فيه من أزمة متعددة الأبعاد. هنالك عدة مبادرات تمعرضها على الساحة الوطنية من أجل حل أزمة البلاد وحتى لا تبقى حبرا على ورق، على غرار المبادرات السابقة كالتي توصلنا إليها والمعروفة بعقد روما، لا بد من توحيد الجهود من خلال عقد مؤتمر وطني

جامع لكل مكونات الساحة الوطنية تحدد فيه معالم مصالحة وطنية حقيقية شاملة بين كل أبناء الشعب الجزائري.

س6: هل عندكم استعداد للعودة للوطن؟

عودة اللاجئين السياسيين إلى أرض الوطن تحتاج إلى حل سياسي وأكرر هنا عزمي الصارم، وعلى الرغم من الأخطار المعروفة، العودة اليوم قبل الغد إلى أرض الوطن إذا ما استرجعت حقوقنا المدنية والسياسية، مع الأخوة كافة وعلى رأسهم الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج حتى نشارك باقي القوى الوطنية في تحضيرات المؤتمر الوطني من أجل المصالحة الوطنية. أنا أدرك أن العملية لن تتم بين عشية وضحاها خصوصا في ظل المناخ الذي أعقب الانتخابات والتحرشات المتوقعة من قبل الاستئصاليين الذين –ومهما قيل عن نزاهة الانتخابات الأخيرة– قد رفضهم الشعب مرة أخرى. ونتمنى أن تعمل كل الأطراف على تغليب مصلحة الوطن على مصلحة المواقف الجزئية، ولنجعلها حقيقة وكما قال شيخنا ابن باديس رحمه الله: "لنجعل المصلحة العامة غايتنا، والمقدمة عندنا وأن لا يكون عندنا إن شاء الله في مصالحنا الخاصة ما يصرفنا أو يشغلنا عنها"!!.. راجيا من الله تعالى أن يعيننا جميعا أبناء هذا الشعب –وخاصة في هذا الوقت الدقيق الذي يعيشه العالم من تقلبات وتحرشات وأطماع في ثروات بلدنا الغالي– على ما قصدنا وأن يوفقنا جميعا إلى ما يحبه ويرضاه وهو الهادي إلى سواء السبيل. وشكرا للأطلس التي أتاحت لي هذه الفرصة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

و. النص الكامل للحوار مع "البلاد" الجزائرية الذي نشر يوم الثلاثاء 18 ماي 2004م، عدد 1369 تحت عنوان:

"لا بد من تثمين العرس الانتخابي"

حوار: محمد سلطاني

س1: لا يمكن أن نبدأ هذا الحوار دون الوقوف عند محطة الانتخابات الرئاسية الأخيرة، كثير من الملاحظين يذهبون إلى أن موقف قيادة الجبهة الإسلامية الموحدة غداة الانتخابات، والذي مثله بيان 5 أفريل الذي يراهن على الدور الثاني، كان موقفا قائما على حسابات خاطئة وقراءة غير موضوعية في تغيرات الساحة الوطنية الجزائرية وكأن القيادة لا تزال أسيرة لحظة 11 جانفي 1992م، ما تعليقكم!!

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد، أشكر ليومية البلاد التي أتاحت لي هذه الفرصة. أما بالنسبة لسؤالكم، أولا: فيما يخص لحظة 11 يناير 1992م، إنني بإذن الله تعالى لا ولم أنس هذه اللحظة المؤلمة في تاريخ بلدنا وشعبنا بل وأمتنا المسلمة... إنني وفي للعهد الذي قطعناه على أنفسنا من أجل العمل لاسترجاع حق الشعب في سيادته على بلده وفي تقرير مصيره واختياره الحر... وأحسب أن باقي قيادة الخط الأصيل للجبهة الإسلامية للإنقاذ على العهد نفسه. أنا لست أسير لحظة 11 جانفي بل أسعى دوما البقاء وفي للأمانة التي وضعت على عاتقي من قبل الذين انتخبوني ذات يوم في 26 ديسمبر 1991

م، من أجل خدمة البلاد والتحسين من أوضاع المعيشية لهذا الشعب الأعزل... ما الذي يا ترى تغير في البلاد؟ قيل أنه تم وقف المسار الانتخابي من أجل الدفاع عن الديموقراطية وعن الحريات وعن مصالح الشعب، فأين بلدنا الحبيب الجزائر من كل هذا؟ أين الديموقراطية؟ أين الحريات الأساسية؟ أين ثروات البلاد؟ أين مصالح الشعب؟... أخي، إن الزمنلا و لم ينسينا طبيعة الأزمة، لا و لم ننس ما جرى يوم 11 جانفي من مصادرة لحق شعب في الاختيار والحكم عليه بالقصر ومن إدخال البلاد في حمام من الدماء والدموع من أجل حرمان سياسيين من أبناء الحركة الإسلامية اختارهم الشعب بكل حرية من أجل المشاركة والمساهمة في بناء البلد... لا و لم ننس تبعات ذلك القرار الغير المسؤول لإلغاء نتائج انتخابات اعترف الجميع بنزاهتها. ولكن عدم النسيان هذا ليس خندقا حفرناه لأنفسنا وتموقعنا فيه. بل عدم النسيان والوفاء بالعهد يدفعنا للمضي قدما وبخطى ثابتة نحو إخراج البلاد من أزمتها التي تفاقمت نتيجة لحظة 11 جانفي... ومن هنا يا سيدي يمكن فهم المنحى السياسي الذي أخذه بيان 5 أفريل الذي أشرت إليه، والذي، وإن راهن على نزاهة الانتخابات بانعقاد دور ثان، إلا أنه لم يغلق الباب على الخيارات المفتوحة والتي كانت محل تشاور مع المعنيين مباشرة بالحدث الانتخابي. ربما الوقت لم يكن كافيا لكل الأطراف في ظل المناخ الانتخابي المتسارع لإنضاج رؤية متوازنة ومتكاملة تراعي كل الأبعاد والجميع كان يدرك أن الوقت كان ضيقا. المهم اليوم بل ومن الواجب أمامنا ألا ننغلق في حدود النظرة التشاؤمية التي تشل قدرات المجتمع وتعطل طاقاته، وخصوصا في ظل الوضع الداخلي والدولي الراهن. وواجبنا الجماعي هو تثمين ما جرى من تواصل خلال ما يروق للبعض تسميته "العرس الانتخابي". إن مبادرة التواصل

تلك مع المعنيين بالحدث الانتخابي بينت أن هناك إمكانية لفتح قنوات ظلت مغلقة، أو أن هناك حواجز غير موضوعية جعلت الأبواب مغلقة لفترة طويلة حتى جاءت الانتخابات فانفتحت الأبواب بكل تلقائية وعفوية وهذا أمر مهم بوصفه خطوة أولى.

س2: يبدو لي الكلام غامض، هل يمكنك أن تكون أكثر وضوحا؟

أحسب أنني في غاية الوضوح، وإذا كنت تريد أن أعطي لك أسماء وأن أذكر لك محاضر الجلسات التشاورية مع المعنيين وما قيل فيها فهذا ليس معقولا، ويكفي أن أذكر هنا بمقولة الشيخ الشهيد محمد السعيد رحمه الله أن التاريخ لا يكتب بصيغة الحاضر... إذا، أخي الموقف من الانتخابات الأخيرة يجب أن لا نحصره في موقف قيادة الجبهة وحدها، هناك عناصر فاعلة أخرى في الساحة الوطنية ولديها هي الأخرى اطلاع وإلمام بالأمور وتوجد في وضع سياسي وقانوني يسمح لها بالرؤية الواسعة ومع ذلك أكدت على أن الانتخابات مغلقة، كما هو شأن رئيس الحكومة السابق السيد مولود حمروش، وأنتم بوصفكم إعلاميين تعرفون الضجة التي حدثت نتيجة تصريحات مسؤول سياسي بارز حول اتصالات بين بعض الجهات وبعض الأطراف داخل المؤسسة العسكرية، ولا ننسى مبادرة الأستاذ مهري، على غرار مبادرة الشيخ عباسي المدني، التي اعتبرت كذلك أن الانتخابات لا تحل جوهر الأزمة لأن حل الأزمة يتعلق بارادة سياسية وطنية لكل الأطراف مهما كانت توجهاتهم ومواقعهم، فالموقف من الانتخابات يتشكل بناء على هذه المعطيات الكلية، وليس موقفا عاطفيا مرتجلا. وكما ذكرت سابقا الخطوة دلت على أن هناك إمكانية لانفتاح قنوات رئيسية لتبليغ الآراء المختلفة وتبادل وجهات النظر وهذا مهم وينبغي تثمينه وتسخيره للصالح العام...

س3: أقصد يا أستاذ أنور أن قيادة الجبهة كانت دائما تشكو من التهميش السياسي، وقد سجلت تحفظات على قانون الوئام المدني لأنه يستثني السياسيين ويتعاطى فقط مع العسكريين ويعطي بعد أمني للأزمة السياسية، وموعد الانتخابات الأخيرة كان فرصة لدخول المعمعة السياسية إلى جانب الرئيس ومن ثم رفع سقف المصالحة الوطنية حتى لا يحصر فقط في الجانب الأمني مرة أخرى!

في بيانات القيادة الموحدة للجبهة التي تزامنت مع الانتخابات، عرضت مجموعة من النقاط واعتبرناها ضمانات أخلاقية و لم نفرض شروطا لأننا لسنا من دعاة المزايدات، وإنما تقدمنا بمجموعة من النقاط التي اعتبرناها ضمانات موضوعية وسياسية وهي في متناول كل سياسي يمتلك الحد الأدنى من الإرادة السياسية. ونحن طبعا نتمنى أن يكون المناخ الذي أفرزته الانتخابات يسهل عملية اتخاذ قرارات سياسية شجاعة لأننا مازلنا نعيش مفارقة بين شعار المصالحة الوطنية، الذي لم يتحدد مضمونه بصورة واضحة لكل الفرقاء وفي نفس الوقت نفسه لا زلنا بعيدين عن الإجراءات العملية لتحقيق مفهوم المصالحة على أرض الواقع.

س4: معنى هذا أنك تشكك في نية المصالحة الوطنية، ألا ترى أن هذا جزءا من التوجس الدائم للتيار الإسلامي والجبهة بالتحديد من كل الخطوات التي تأتي من السلطة!

لو وجهت هذا الاعتراض لشخص آخر، محكوم بعقدة الدونية من مبادرات السلطة فهذا أمر ممكن، ولكنك تتحدث مع شخص كان من السباقين لدعوة السلطة لطاولة المفاوضات والحوار الوطني والمصالحة الوطنية منذ 1994م، في

مبادرة العقد الوطني المشهورة، وقبل أن تتفاقم الأزمة الوطنية وتتحول إلى كارثة، والسلطة يومها هي التي فوتت الفرصة التاريخية ورفضت اليد الممدودة التي عرضناها عليها لتجاوز مخلفات انقلاب 11 جانفي 1992م... وقبلها رسالتنا الجماعية لبوضياف، نحن النواب البرلمانيون المئة والثمانية والثمانون المنتخبون يوم 26 ديسمبر 1991م، والتي طالبنا فيها بالحوار والحل السياسي للأزمة. السلطة هي التي كانت تتوجس خيفة من كل المبادرات السياسية الجادة، وتسببت بشكل أو بآخر في إطالة عمر المأساة الوطنية. ولذلك أخي عندما نتحدث عن المصالحة الوطنية فنحن أهلها وكنا السباقين لها، ووضعنا الآليات والخطوات الإجرائية مع شركائنا السياسيين في مبادرة العقد الوطني قبل عشر سنوات. فليس هناك تخوف من أية خطوة تأتي من السلطة بشرط أن تكون خطوة سياسية واضحة ومحددة المعالم ولا يكتنفها الغموض وتعكس إرادة سياسية في طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة أمام كل القوى الوطنية. بل ربما أزيدك أنني أتصور أن أي مشروع جاد للمصالحة الوطنية لايمكنه أن يخرج عن الخطوط العريضة التي وضعت في مبادرة العقد الوطني قبل عشر سنوات ويكفي أن المشهد السياسي الوطني الحالي يؤطره عناصر، سواء إلى جانب الرئيس أو في المعارضة، أسهمت بصيغة أو بأخرى في مشروع العقد الوطني، وهذا شيء نعتز به ويدل على صواب رؤيتنا السياسية التي عرضناها قبل عشر سنوات، وهؤلاء الأشخاص بشكل أو بآخر شركاء لنا على الأقل في محطة من المحطات التاريخية لنضالنا السياسي. وفي المقابل العناصر التي هاجمت العقد الوطني وعملت على تعطيله ها هي مرة أخرى يرفضها الشعب حيث لم تحصل على أكثر من 2٪ من الأصوات في الانتخابات الأخيرة هذه!

س5: هل نعتبر هذا دعوة صريحة إلى عقد وطني 2؟

لا! لا! نحن لا نتمسك بالأشكال والتسميات والمظاهر الصورية!! لقد حدثتك عن المقاصد وقلت لك أن إطار العقد الوطني والمقاصد والخطوط العريضة هي التي تؤطر المناخ السياسي الراهن فضلا عن العناصر التي أسهمت فيه بجدية. لا!! لست مع تكرار الذات بشكل حرفي ومظهري، نحن تهمنا المقاصد من العملية السياسية وليس شكلها!! لقد ذكرت العقد الوطني بوصفه مثالا على أننا كنا سباقين للدعوة إلى طاولة المصالحة الوطنية، وليست لدينا هواجس! ما ندعو إليه هو ندوة وطنية جامعة أو مؤتمر للمصالحة الوطنية داخل الوطن يحضره كافة أطراف الأزمة ومكونات الساحة السياسية للوصول إلى أرضية مشتركة تؤسس لصفحة جديدة في الحياة الوطنية.

س6: هل لديكم مشروع خاص بهذا المؤتمر الذي تدعون له؟

نحن لا نفرض أجندة مسبقة، لدينا مقترح فيه مجموعة من المعالم نعتقد أنه ينبغي أن يتضمنها مشروع الحل لتصور المخرج السياسي من النفق، ولا أتحدث عن مبادرة جديدة. هنالك مبادرات كثيرة في الساحة. والذي ندعو إليه هو إجاد إرادة سياسية لفتح الباب أمام أبناء الشعب كافة دون أي إقصاء من أجل الجلوس سويا ومن أجل دراسة هذه المبادرات المعروضة والتوصل إلى أرضية وطنية تضبط قواعد نظام جديد يقوم على الحق والعدل... نحن نقول دائما منذ مبادرة العقد الوطني أن الحل يصنعه الجميع بناءعلى حد أدنى من الوفاق السياسي على أرضية المصالحة الوطنية بين الشركاء في وطن واحد.

س7: كثير من المراقبين يعتبرون الجبهة الإسلامية حزبا انتهى سياسيا بعد أن تم تصفيته قانونيا في بداية الأزمة بسبب كون الحزب يفتقر إلى تجانس في الخطاب السياسي ولم يستطع إدارة دفة الصراع بطريقة محنكة وواقعية، ويتجه دائما إلى رفع سقف المطالب عاليا هروبا من مواجهة حقائق الواقع ومتغيرات السياسة؟

نعم فقه حقائق الواقع ومتغيرات السياسة أمر مهم للغاية. فالكثيرون يجهلون حقيقة واقع بلدنا وشعبنا بل إن جهل الواقع في الحقيقة -في نظري- من أهم عوامل الأزمة الجزائرية. إنه السبب الرئيس وراء تلك الهوة بين الشعب والنخبة الحاكمة التي بينت لنا الأيام أنها تجهل حقيقة هذا الشعب وواقعه بل وواقع الساحة العالمية والتغيرات السياسية فيها ... وهكذا الأحكام المتضمنة في سؤالك هذا لعلها تنطبق على الاستئصاليين العاملين على إحباط أي محاولة لمصالحة وطنية شاملة.

بالنسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ فإن هذه الأحكام في الحقيقة قاسية على حزب وطني لم يستمر وجوده القانوني أكثر من سنتين ونصف تقريبا، حيث اعتمد في سبتمبر 1989م، وحل في فيفري 1992م وهذه فترة زمنية قصيرة جدا بالنظر إلى عظم المهمات والمشاريع التي حملها على عاتقه وبالنظر إلى الظروف الصعبة التي مر بها بعد ذلك وإلى اليوم. ولذلك يصح أن يقال أن الجبهة الإسلامية تجربة واعدة لم تكتمل تم إجهاضها وهي في بداية مشوارها الطويل وحرمان الجزائر من مؤسسة شعبية قادرة على التجنيد الاجتماعي حول مشاريع التنمية والنهوض الحضاري. أما القول إنه انتهى سياسيا فهذا أمر مبالغ فيه، وأكبر دليل على ذلك أنه إذا كان ما تقوله صحيحا لتم فتح المجال

السياسي بسرعة لإثبات الأمر للشارع الشعبي والتأكيد لهم أن الجبهة انتهت!! الجبهة الإسلامية في نهاية المطاف ليست هيكلا دون محتوى أو أوراقا تودع في وزارة الداخلية بل هي تعد بوصفها مشروعا وطنيا تنمويا متكاملا التف حوله الشارع الشعبي وتعلق به وأصبح ينظر له على أساس أنه محط آماله وطموحاته، ومقياس الوجود السياسي من عدمه يجب أن يتم بأدوات سياسية عبر انتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها كل القوى الوطنية ويتم تقييم وضع الحركات الشعبية، وعندها نحكم على هذا الحزب أو ذاك أنه انتهى أو لا يزال متجذرا في الضمير الجمعي!! أما أن يتم اقصاء طرف من السباق ثم الحكم عليه بأنه خسر السباق فهذا أمر غير منطقي!!

س8: أستاذ أنور سؤالي كان واضحا عندما ركزت على الخطاب الفيسي غير المتجانس وقد بينت مرحلة ما قبل الانتخابات الأخيرة أن الفيس فيه أكثر من صوت وهناك أكثر من شخص يتكلم باسمه، فضلا عن الصراع المعروف بين الداخل والخارج وبين الجزأرة والسلفية وقدماء النهضة وبين جماعة المؤتمر والذين يرفضون قرارات المؤتمر وغيرها من التكتلات المعروفة لدى العام والخاص!

أولا: إن مسألة الانقسامات داخل الحزب الواحد لم تنفرد بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فهذا أمر شائع بين الأحزاب الوطنية كافة وليس خفي على الجميع وضع الحزب الذي أسندت له في هذه المرحلة أغلبية مقاعد المجلس الشعبي الوطني، أعني جبهة التحرير الوطني. وهذه ظاهرة غير صحية ومن ورائها أسباب عدة منها إفقار الساحة السياسية الوطنية، وحتى داخل الحزب الواحد، لثقافة حرية

الرأي وقبول الآخر المخالف والتعددية والحوار الحضاري. وهذا أمر يمكن معالجته من خلال فتح المجال السياسي وتحريره. إلا أن هنالك سببا آخر -في رأيي- أخطر بكثير وهو سياسة اختراق الأحزاب، وأقول هنا كل الأحزاب دون استثناء وبما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في إطار سياسة إضعاف مؤسسات المجتمع المدني. والكل يعلم أهمية الأحزاب السياسية في بناء المجتمع المدني... وسياسة إضعاف مؤسسات المجتمع المدني هي أحد الأسباب الرئيسة في نظري وراء استمرار الأزمة الجزائرية. ولن تزول الأزمة إلا بزوال أسبابها. ومنه نكرر دعوتنا الصادقة للقوى الوطنية كافة من أجل السعي الجاد لانعقاد في أقرب الآجال مؤتمر وطني من أجل أرضية واضحة المعالم لدولة جديدة تعمل على تقوية مؤسسات المجتمع المدني ودعم استقلاليتها حتى تقوم بالمهام المنوطة بها لحماية المصالح الاستراتيجية للشعب. إن ضعف مؤسسات المجتمع المدني من مساجد وأحزاب سياسية وجمعيات ثقافية ونقابات عمالية ليهدد استقلالية بلدنا ويتلف مصالحه الاستراتيجية في عالم تسوده لغة الغاب واستغلال القوي للضعيف، فويل للضعيف.

هكذا إذا تكون هذه الانقسامات مرتبطة بالوضع الاستثنائي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، بل وللبلد. حقيقة فيه مشاكل لكن والحمد لله التنسيق بين القيادات الفاعلة يسير من حسن إلى أحسنعلى الرغم من الحصار والتهديد والظروف الصعبة التي يشتغل فيها كل الاخوة الذين حافظوا على وحدة الحزب وتماسكه حتى ولو أدى ذلك إلى تنازلهم على بعض الآراء الجزئية حفاظا على الخط العام...

س9: ولكن الكثيرين من داخل الحزب يرون أن الجزأرة سيطرت على المفاصل الكبرى للحزب، وهذا ما يجعلهم يرفضون التعاون معها مما سبب

انقسام الحزب؟

أنت تريد إدخالي في دوامة النقاش العقيم الذي أكل عليه الدهر وشرب، وأصبح جزءا من مخلفات حقبة تاريخية ماضية تنتمي إلى بدايات العمل السياسي في الجزائر وكما أسلفت اختراق المخابرات الأحزاب السياسية... وربما إلى مرحلة العمل الإسلامي السري، ونحن في لحظة تاريخية مختلفة...

س10: السؤال لا يزال مثارا ويمكنك أن تعتبره جزءا من التقييم التاريخي لتجربة الفيس؟

حقيقة أنا شخصيا لم أعد أعرف ما هي هذه الجزأرة التي يتحدثون عنها، فمن كثرة التوصيفات والتعريفات والتعليقات الصحفية غابت معالمها حتى عن هؤلاء الذين يتهمون بأنهم رموزها وهذا في حقيقة الأمر يعكس حجم الخلط والمغالطات المطروحة في الساحة الوطنية، ويعتبر المواطن هو الضحية الأولى لهذه المغالطات التي يغذى بها إعلاميا وبشكل متواصل حتى تندثر الحقيقة ويبقى بدلا عنها الزيف.

وبما أنك مصر على فتح نقاش سوسيولوجي أو تاريخي كما سميته، فإنني مضطر لأبدأ بالتصحيح الأول وهو أنه ليس هناك شيء اسمه الجزأرة!! هذا لقب مزايدات، وتراشق وتنابز ولقب موجود في الملفات الأمنية لا يعكس حقيقة موضوعية، بل هو عنوان بوليسي لا أكثر ولا أقل يصلح للأفلام البوليسية ولإلصاق التهم الفضفاضة بالناس الشرفاء والدعاة الأوفياء للقضية الإسلامية!!

وما أعرفه أن هناك مدرسة دعوية رسالية، وهي "جماعة البناء الحضاري الإسلامية"، تأسست أواخر الستينيات، أي قبل عقدين من تأسيس الجبهة

الإسلامية للإنقاذ، بعد أن التف جماعة من الشباب حول المفكر الراحل مالك بن نبي رحمه الله تعالى وحول مسجد الجامعة المركزية بالعاصمة الذي كان بعضهم من مؤسسيه. واستمرت هذه المدرسة في العمل الدعوي التثقيفي، وقد انتشرت عبر ولايات الوطن كافة، إلى غاية التعددية السياسية. وعندما أصبح بمقدور الحركات الوطنية أن تخرج من السرية إلى العلنية كشفت الجماعة عن نفسها بوصفها من المؤسسات الشعبية التي كانت تعمل في السرية واتخذت لنفسها منبرا ثقافيا علنيا حيث أسست "الجمعية الإسلامية للبناء الحضاري"، والتي اعتمدت رسميا كسائر الجمعيات ذات الطابع الغير السياسي، وكنت شخصيا عضوا مؤسسا فيها وعضوا لمكتبها التنفيذي قبل أن يطلب مني ومن بعض أبناء مدينتي تلمسان الترشح للانتخابات البرلمانية، وهذه الجمعية كان لها نشاط ثقافي مكثف وقد أقامت ثلاثة ملتقيات سنوية، تحت اسم ملتقى الدعوة الإسلامية" على شاكلة "ملتقيات الفكر الإسلامي" التي كان يديرها فعليا مسجد الجامعة المركزية بالعاصمة تحت إشراف الأستاذ مالك بن نبي وبالتعاون وزارة الشؤون الدينية. إلا أن جمعية البناء الحضاري كانت مع الأسف الشديد من أولى الجمعيات التي أقدم النظام على حلها ظلما وعدوانا غداة إنقلاب 11 جانفي 1992م. فهذا ما يسعني أن أقوله اليوم عن هذه المدرسة الدعوية التربوية الثقافية العريقة التي تلقب بالجزأرة ظلما وعدوانا...

س11: أنت لم تذكر لي علاقتها بالفيس، القارئ يريد أن يفهم علاقتها بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، لأن هناك أطراف من الفيس تقول بأن هذه الجماعة سيطرت على مفاصل الحزب وتسببت في أزمة؟

ليس هذا مجال التفصيل في الموضوع ويكفي أن أشير هنا وباختصار إلى أنه تم

اتخاذ قرار جماعي لمجلس الشورى الخاص بجماعة البناء الحضاري لالتحاق جناحها السياسي بالجبهة الإسلامية للإنقاذ واتخاذه بوصفه إطارا للممارسة السياسية ما دامت الجبهة الإسلامية وفية للمشروع السياسي الذي أعلنته عند تأسيسها. ولعل التحاقنا بالجبهة الإسلامية، نحن وإخوة آخرون من مدارسة دعوية أخرى، لم يكن في حسبان "مخابر" النظام الذين راهنوا على قدرتهم على تدجين الجبهة الإسلامية بعد اعتقال قيادتها ﴿ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين﴾...

س12: الحركة الإسلامية تحتاج إلى مراجعة كبرى في نظمها الفكرية والتصورية وفي مشروع الدولة الإسلامية ما رؤيتكم لهذا الأمر؟

الذي فهمته وتعلمته منذ التحاقي بجماعة البناء الحضاري منذ أكثر من ثلاثين سنة أن الحركات الإسلامية تقدم اجتهادا من الاجتهادات الممكنة داخل فضاء الرؤية الإسلامية، وقد تبنينا شعار الحركة الإصلاحية والذي وضعه رشيد رضا رحمه الله: "لنتعاون فيما اتفقنا فيه، وليعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه"، ولم ندع في يوم من الأيام أن رؤيتنا دغمائية صارمة لا تؤمن بتعدد الاجتهادات والرؤى المختلفة، ولذلك نحن ضد احتكار التعبير الإسلامي وندعو لإرساء معالم الحوار والالتزام بقواعد الاختلاف، وقبول الرأي المخالف، والتأسيس للتعددية الفكرية، وإفساح المجال أمام الاجتهادات المنضبطة بقواعد الشرع وسقف مقاصد الشريعة.

وإذا تأملنا مسار الحركة الإسلامية منذ عهد ابن باديس رحمه الله نستطيع القول أنه قد تحققت كثير من الإنجازات الطيبة وأن التيار الإسلامي بوصفه جزءا أصيلا من الحركة الوطنية أدى دوره بكل جدارة في إطار تقسيم المهام بين أجنحة الحركة الوطنية في عمل متكامل متناسق. والحمد لله فإن الحركة

الإسلامية المعاصرة في الجزائر بعد الاستقلال قد قام جذرها المؤسس على تبني المشروع الثقافي للعلامة المفكر مالك بن نبي رحمه الله الذي ناقش الإشكالية في إطار أزمة الحضارة الإسلامية ودعا إلى فعالية الإنسان المسلم وعدم التمسك بقشور المظاهر التي عادة يتمسك بها الفارغين من العمق الرسالي وغير المتشبعين بمعاني الوحي ومقاصد الشريعة.

والحركة الإسلامية في الجزائر تفاعلت مع كل التراث الدعوي والفكري المعاصر وأكثر تعبيراتها أصالة حافظت على توازنها الفكري والثقافي و لم تتورط في الرؤى الحديثة. ونحن منذ البداية –ويمكن لك أن ترجع إلى أدبيات جماعة البناء الحضاري– لا نقول بفرض الإسلام على المجتمع، ولكن نقول بتعميق التوجه الإسلامي للمجتمع الجزائري لأننا نعتقد بأن المجتمع مسلم متدين بل شديد التدين. وهناك نخبة متغربة سيطرت على مفاصل الحكم في وقت الغفلة وتريد أن تفرض مشروع التغريب.

أما المراجعة والنقد الذاتي فهذا أمر مطلوب وحيوي داخل نسيج أية حركة إسلامية ناضجة، والحمد لله عندما ننظر للحركة الإسلامية الآن سنلاحظ كيفية ازدياد رصيدها من المثقفين والباحثين والأكاديميين والدارسين من الرجال والنساء في العلوم الشرعية وغيرها من العلوم النافعة الضرورية لعملية تمكين الأمة وتحقيق استقلاليتها الحقيقية وتوفير أمنها الغذائي والعسكري. وهذا كله رصيد إيجابي يخدم عملية تطوير الاجتهاد الجماعي في النوازل وفي القضايا المستجدة.

س13: على ذكر النساء يعاب على الحركة الإسلامية أنها لم تستطع أن

تقدم رؤية واضحة لمكانة المرأة في العمل الإسلامي؟

حقيقة هناك تفاوت كبير بين النظري والتطبيقي، فعلى المستوى النظري هناك جهود علمية مهمة تدعو إلى التفريق بين سقف القيم الإسلامية وبين التقاليد البالية التي عفى عليها الزمن والتي لا تزال تقيد حركة المرأة ودورها في المجتمع المسلم، ولكن على مستوى الممارسة والتطبيق نجد أنها متخلفة نوعا ما عن المستوى النظري، ويعود جزء كبير من ذلك إلى اختناق فضاء الحياة العامة ومطاردة أبناء العمل الإسلامي والقمع البوليسي الذي سلط على قطاع مهم داخل الحركة الإسلامية الأمر الذي لم يسمح بظهور تجربة ميدانية نسائية رائدة. هذه الحركات التي لم يبرز فيها دور للمرأة بشكل كبير فالأمر يعود في كثير منه إلى المشكلة الأمنية التي أعقبت انقلاب 11 جانفي 1992م.

س14: الوضع الدولي في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001م انعكس سلبا على الحركات الإسلامية وأصبح هناك فيتوا أمريكيا واضحا ضد العمل الإسلامي في العالم الإسلامي، فكيف تنظرون إلى هذه القضية وخصوصا في ظل تداعيات الوضع في العراق وفلسطين؟

شخصيا لا أعتقد أن الأحداث المأساوية في 11 سبتمبر 2001م تعد خطرا على الحركة الإسلامية، إلا إذا استسلمنا للدعاية التي تريد أن تحصر الحركة الإسلامية في بعض الأجنحة الهامشية الجاهلة بمقاصد الشريعة السمحاء والتي ليس لها امتداد شعبي ولا تزال تفتقر للخطاب السياسي الواضح. الحركة الإسلامية أوسع بكثير من هذه التيارات التي تقدم في الإعلام على أنها ترمز للحركة الإسلامية. وصانع القرار الأمريكي يدرك الفرق الجوهري بين

الحركات الشعبية ذات التمثيل الواسع وبين التيارات الهامشية المحدودة والغاضبة. صحيح أن مجموعة من اليمين المتطرف من المسيحيين المتصهينين يسيطرون نوعا ما على بعض مراكز صنع القرار الأمريكي وهذه مرحلة أظنها لن تدوم بإذن الله، فالأمريكيون على العموم لا يحبون الذين يشتغلون بنفس الطريقة التي يشتغل بها رجل البوليس في العالم العربي والإسلامي وذلك بتعميم الأحكام. هم يحرصون جيدا على دراسة كل حالة على حدة والخروج بالحكم الذي يناسبها، وهذا لا يعني أن الأحكام التي يصلون لها أحكام صحيحة، ولكن على الأقل تقوم بها لجان وتكلف الطلاب بدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية حسب وجهة النظر الأمريكية طبعا.

ومن جهة أخرى، إذا نظرنا إلى خريطة العالم الإسلامي فسنلاحظ أن التمثيل السياسي للحركة الإسلامية قد ازداد اتساعا بعد أحداث 11 سبتمبر ولم يتقلص، ومثال ذلك ما هو موجود في تركيا وفي المغرب وفي بعض دول الخليج وفي إندونيسيا وغيرها من المناطق وبعضها مناطق استراتيجية بالنسبة لصانع القرار الأمريكي مثل تركيا. وبعض الدول العربية مثل الجزائر ومصر أو تونس أو غيرها لا تزال مغلقة نظرا لضعف البنية السياسية وليس نتيجة لضغط أمريكي على الأقل من حيث الظاهر. أنا لا أميل إلى نظرية المؤامرة التي تعتبر كل ما يحدث هو نتيجة لمؤامرة دولية!! هناك ضعف بنيوي يتسبب في كثير من الاختلالات والمصائب السياسية.

بالنسبة لفلسطين، حقيقة فإن موقف الإدارة الأمريكية الحالية يصنع عناصر التحيز ضده ويغذي جوانب الكراهية في وجدان المواطن العادي، وهناك العديد من الأصوات داخل المجتمع الأمريكي نفسه التي تنادي بإعادة

التوازن للموقف الأمريكي من أزمة الشرق الأوسط. والواقع نفسه يدل على أن الأزمة لم تحسم بالتحيز الأمريكي لصالح الكيان الصهيوني المحتل وبقيت المنطقة تغلي فوق بركان يمكن أن ينفجر في أية لحظة غير محسوبة العواقب.

بالنسبة للعراق نحن نتأسف للوضع الذي آل إليه هذا البلد المسلم، وهذا ثمرة النظم الدكتاتورية التي لا تحترم إرادة شعوبها، والتي أذاقت شعوبها الويلات لما كانت في الحكم ثم قدمتها لقمة سائغة للاستعمار، أما بخصوص الحركات الإسلامية في العراق فأنا لا أستطيع أن أحكم على أوضاعها لأنني لست محيطا بحثيثيات الوضع العراقي وهم أعلم بظروفهم والعرب قديما قالت أهل مكة أدرى بشعابها.

الأستاذ أنور نشكرك على إتاحة هذه الفرصة لنا في هذا الحوار المستفز والأسئلة غير التقليدية.

مرحبا بكم دائما وبأسئلتكم ونتمنى لكم التوفيق في رسالتكم الإعلامية، وكل ما نتمناه أن يمن الله على بلدنا الطيب الجزائر بالاستقرار والاستقلال واسترجاع السيادة الكاملة غير المنقوصة وعودته إلى حظيرة العالم الإسلامي. وبارك الله فيكم، والسلام عليكم!!

ز. حوار مع جريدة "البلاد" الجزائرية نشر يوم الأحد 18 سبتمبر 2005 تحت عنوان:

"الدكتور نصر الدين أنور هدام لـ"البلاد": حياد الرئيس يقلق أطرافا في السلطة"

حاوره: محمد سلطاني

يدعو الوجه القيادي المعروف في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة، نصر الدين أنور هدام إلى ضرورة أن تكون رئاسة الجمهورية، ورئيس الجمهورية تحديدا، إطارا مرجعيا وطرفا محايدا يتقدم بمشروع الصلح والمصالحة الوطنية في البلاد، ويقول إن بعض الأطراف ضغطت على الرئيس حتى يفقد صفة الحياد، وأرادت منه أن يتحول إلى طرف، على الرغم من أنه لم يكن في السلطة عند انفجار الأزمة الوطنية.. ويؤكد هدام أنه سيعود إلى الجزائر حال ما ترفع العقوبات الصادرة في حقة والتي يعتبرها :جائرة" و"ظالمة".

س1: ماهي قراءتكم لميثاق السلم والمصالحة؟

أود في البداية أن ألفت نظركم إلى أهمية التفريق بين مشروع المصالحة الوطنية كخيار استراتيجي، ومبدأ سياسي ثابت وواجب شرعي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، هناك مشروع الميثاق الذي عرضه الرئيس بوتفليقة. فالمصالحة الوطنية ترقى إلى درجة الواجب الشرعي والحضاري، وقد عملنا منذ مبادرة "العقد الوطني من أجل حل سلمي وسياسي للأزمة الجزائرية"، الذي

وفقنا الله لإبرامه في يناير 1995 مع كافة الأحزاب ذات التمثيل الشعبي، عملا حثيثا من أجل أن نؤسس لمبدأ الحوار والشراكة الاجتماعية والسياسية والثقافية داخل مجتمعنا، ووضع الأسس الصلبة التي تقوم عليها المصالحة الوطنية الجادة المتوازنة. أما الميثاق الذي عرضه الرئيس بوتفليقة فإنه في الواقع لم يرق إلى التطلعات، وجاء كمبادرة منفردة. إنه لمن المؤكد أن أي خطوة سياسية لا تخلو من بعض السلبيات والإيجابيات، ومن الإيجابيات إلغاء الأحكام القضائية التي صدرت من المحاكم الخاصة والتي كانت تحاكم الناس بناء على انتماءاتهم السياسية، وكانت بمثابة صفحة مظلمة في تاريخ القضاء الجزائري، وفي المقابل لاحظنا أن لغة الميثاق بعيدة عن لغة المصالحة؛ لأنها تحمل نبرة التجريم والإدانة وتلقي التبعات على الطرف الضحية وتحمله مسؤولية ما حدث. وهذا نجد تفسيره في الانفراد في صياغة الوثيقة وهذا خلل يعكس نوعا من التجاهل للفضاء السياسي الوطني. ويثير كثيرا من القلق. لقد كتبت دراسة ونشرتها في الجزائر ودعوت فيها أن تكون مؤسسة الرئاسة إطارا مرجعيا وطرفا محايدا يتقدم بمشروع الصلح، ولكن بعض الأطراف ضغطت على الرئيس حتى يفقد صفة الحياد، وأرادت منه أن يتحول إلى طرف، على الرغم من أنه لم يكن في السلطة عند انفجار الأزمة الوطنية..

س2: باعتقادكم، ما هي "التوازنات الوطنية" التي تحدث عنها رئيس الجمهورية؟

في الحقيقة، إنه من المفارقات المتعلقة بهذا الميثاق أن الرئيس نفسه –والذي يصدر الميثاق باسمه– يقدم تحفظاته على الوثيقة فكأنه غير مقتنع بها، وغير راض عنها. كما سمعنا بوزراء في حكومة الرئيس يقدمون تحفظاتهم على

الوثيقة، ويصرحون بذلك علنا. وهذه التحفظات نستشفها بكل وضوح من الاختلاف الكبير بين صياغة الوثيقة، وتسلسلها المنهجي، وبين التصريحات الرسمية للرئيس في التجمعات الشعبية التي يقيمها حاليا لشرح الوثيقة. فمثلا نجد أن الرئيس يقول بأن هناك أطرافا في السلطة مسؤولة عما حدث، لكن الوثيقة تحمل وزر ذلك للجبهة الإسلامية وحدها، على الرغم من أنها هي الحزب الفائز بانتخابات 26 ديسمبر 1991 . فهذا الاختلاف، إنما يؤكد ما سبق قوله من أن الرئيس غير مقتنع بكل ما جاء في ميثاق السلم والمصالحة. كأن الرئيس يريد من خلال تصريحاته تلك، الكشف، تدريجيا، عن الوضع غير المريح، وأكثر من ذلك نجد أن الرئيس يصرح بملء فيه: "إن التيار الوطني لا يزال ضعيفا" ماذا يعني هذا؟ معناه، بمفهوم المخالفة، أن التيار الاستئصالي التغريبي لا يزال قويا، وإن كان قد فقد بعض قوته. وفي هذا السياق من الدلالات، يحق لنا أن نستنتج من قول الرئيس:

"هذا هو ما تسمح به التوازنات الوطنية الحالية" دعوة إلى العمل الجاد من أجل ترجيح التوازنات الحالية إلى صالح دعاة المصالحة الوطنية الحقيقية، والحد من تأثير دعاة الاستئصال. وهذا تحد كبير على عاتق السياسيين من أبناء الصحوة الإسلامية وباقي المحبين لديننا الحنيف ووطننا وأمتنا المسلمة.

س3: هل ما يزال هدام يفكر في العودة إلى الجزائر؟

الجزائر بلدي ووطني، وليس من حق أي كان أن يمنعني من بلدي، وأستطيع القول: إن الوضع السياسي والدولي لا يعمل لصالح التيار التغريبي الذي فقد الكثير من أوراقه. فما كان يستطيع القيام به في سنوات ماضية من مطاردة للأحرار ومتابعة للشرفاء وتعقب لخطواتهم واستعمال مؤسسات الدولة

لتصفية حساباته مع خصومه السياسيين، مثل هذه الأعمال لا يمكنه القيام بها في مثل هذا المناخ الدولي الراهن. وهذا هو الذي يدفعني إلى القول بأن التيار التغريبي-الاستئصالي فقد كثيرا من عناصر قوته وفقد كثيرا من الأوراق التي كان يلعبها في الساحة الدولية. ولا ننسى أن.. الكثير من الملفات لا تزال مفتوحة و لم تغلق في المجتمع الدولي، لقد كان الاستئصاليون يرفعون شعار محاربة الأصولية، ولكن هذا الشعار صار لا ينطلي على الغرب؛ لأنه بات من الواضح أن الاستئصاليين هم طبعة رديئة من النموذج الشمولي القمعي الستاليني، وأنهم من أنصار الديمقراطية المزيفة، والتعددية الحزبية الشكلية. والغرب ليس غبيا على أي حال؛ إذ إن هنالك مراكز بحث ومراكز دراسات تستطيع التمييز بين العملات الرديئة والعملات الجيدة. المهم أنا عازم بعون الله تعالى، ورغم المخاطر، العودة إلى البلد في اللحظة التي تلغى فيها تلك الأحكام الجائرة الصادرة في حقي ظلما وعدوانا. إنني عازم على المساهمة من داخل أرض الوطن في ترجيح "التوازنات الوطنية" لصالح التيار الحضاري، التيار المتشكل من أبناء الصحوة الإسلامية، ومن التيار الذي يعرف بالوطنيين.

س4: كيف قرأتم، في الوثيقة، ما تعلق ببند حظر العمل السياسي على المتسببين في الأزمة التي عرفتها البلاد؟

هذا من الغموض والفوضى الموجودة فيما يدور في الساحة من تصريحات حول الوثيقة، هناك عنوان كبير وعريض وهو ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، إلا أنه يحتوي فقرات تتناقض وتتعارض مع العنوان العريض، وهنالك تصريحات تتعارض مع الوثيقة، ومع الدستور الذي يكفل العمل السياسي لكل

المواطنين على قدم المساواة. وفي الحقيقة نحن نعد أنفسنا غير معنيين بهذه الاستثناءات؛ لأننا لم نكن يوما من الداعين للجهاد ضد الأمة، ولم تكن لنا يد في يوم من الأيام في المجازر الجماعية، أو في انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداء على الأماكن العمومية كما ورد في الوثيقة. إننا كنا وما زلنا ضد الاستبداد، وضد استعمال العنف من أي جهة كانت لفرض الرأي الواحد على المجتمع وضد استعمال القوة للوصول أو البقاء في الحكم. ونحن أول من وضع أرضية إجماع حول حل سلمي وسياسي للمعضلة الجزائرية وقع عليها عدد من القيادات السياسية والرموز التاريخية للشعب الجزائري، وهي المعروفة بالعقد الوطني. فمواقفنا معروفة وأعمالنا معروفة لدى شعبنا، وأهم من ذلك لدى الحي القيوم الله، عالم الغيب والشهادة.

س5: في حال عودتكم إلى الجزائر، هل تفكرون في العودة إلى النشاط السياسي، وتأسيس حزب جديد؟

قد يتم ذلك... ومن باب "كل ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب". فالعمل السياسي فرض كفائي... قد نضطر لإنشاء حزب جديد إن ارتأينا أن الأحزاب المتواجدة في الساحة الوطنية، أصبحت عاجزة على القيام بهذا الفرض من أجل التحسين من وضع بلدنا وشعبنا... إن الأحزاب السياسية وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، ولكن بالطبع سوف لن نتخلى عن حقنا في المشاركة على الساحة السياسية؛ فنحن نعد العمل السياسي جزءا لا يتجزأ من العمل الدعوي إلى الله والتمكين للمسلمين في الأرض...لكن هنالك أولويات، فما يهمنا نحن بالدرجة الأولى هو أن تعود الطمأنينة والسلم والسلام للبلاد،

وبأسرع وقت ممكن، وتحقيق العدالة الاجتماعية والحريات الأساسية لكافة أبناء الشعب دون إقصاء، لأن مناخ الأمان والعدل والحرية هو الذي يسمح للعمل الدعوي أن يأخذ مجراه في تكوين وتأهيل الناس وتوجيههم وترشيدهم وربطهم بدينهم وعقيدتهم. إن مناخ العدالة الاجتماعية هو الإطار الطبيعي لنمو وتطور العمل الدعوي الإسلامي بكل فروعه بما فيه العمل الخيري والسياسي؛ فأبناء الصحوة الإسلامية يدركون بأن الدعوة الى الله هي السقف الذي يوجه العمل السياسي وأن بينهما تكاملا وترابطا، بحيث يخدم كل منهما الآخر، ولهذا نحن نعتقد أن الخطوات ما بعد وثيقة السلم والمصالحة هي الأهم وهي ما يجب ربط الآمال به.

س6: كيف ترون التفجيرات، وأعمال العنف التي أصبحت تطال اليوم، عواصم غربية، مثلما حدث في لندن؟

لقد بعثت، في حينه، إلى أعضاء البرلمان البريطاني، نيابة عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعن الشعب الجزائري، رسالة تعزية وتنديد بهذا العمل الإجرامي. كما نددنا من بعد باغتيال الدبلوماسيين الجزائريين وطالبنا بالإفراج عنهما. نحن ندين بشدة كل عمل تخريبي وإرهابي يطال الأبرياء سواء كان الذين ارتكبوا هذا العمل من الأمريكيين أو من البريطانيين أو من العرب والمسلمين. ديننا الحنيف ينهانا عن قطع الشجر، فما بالك بقتل الأبرياء وهم يتجهون إلى بيوتهم وأعمالهم. هذا من الفظائع التي لا يمكن بحال أن تنسب للإسلام. أما الغرب فعلينا أن نميز بين الشعوب والقوى المدنية الحية وبين الحكومات والتيارات المتنفذة فيها! هناك فرق كبير بينهما! ومن يعش في

مجتمع غربي يلمس جيدا هذا الفرق. علينا ألا ننسى أن العاصمة لندن شهدت أكبر المظاهرات العالمية ضد الحرب في العراق، لم تشهد مثلها حتى العواصم العربية! وهذا يدل أن الشعوب الغربية في أغلبيتها محبة للسلام وتقبل التعايش بين الحضارات. ولكن المشكلة تتعلق بالحكومات التي تحركها المصالح الضيقة، وتحركها الشركات المالية التي تبحث عن توزيع وبيع منتوجاتها، وتحركها اللوبيات والجماعات الضاغطة التي تعمل في الخفاء. على المسلمين في بلداننا أن لا ينسوا أن هنالك مسلمين في بلاد الغرب أصبحوا جزءا لا يتجزأ من تركيبة المجتمعات الغربية، والذين هم في غالب الأحيان يملكون حقوقا معترفا بها، زيادة على أنها محفوظة لهم فيها أكثر بكثير مما هي في البلاد ذات الأغلبية المسلمة! إنني هنا أنبه شبابنا من مختلف أقطار العالم الإسلامي إلى ضرورة أن يتأملوا في القول المأثور "أهل مكة أدرى بشعابها" لأن إخوانهم المسلمين في الغرب يعدون أنفسهم في "دار دعوة" إلى الله وليسوا مقيمين في "دار حرب"؛ عليهم أن يدركوا حقيقة راسخة لا ينكرها إلا مكابر وهي أنه، وقبل أحداث سبتمبر في أمريكا، كان العمل الدعوي يعرف انتشارا كبيرا بين الأوساط الشعبية في مختلف بلاد الغرب. على شبابنا أن يدركوا أن الأمر بالمعروف إنما يكون بالمعروف والنهي عن المنكر يجب أن يتم بغير منكر... كما علينا جميعا، نحن المسلمين، أن نستقي الدروس من الشرق الآسيوي؛ ففي ظرف بضع سنوات استطاعت تلك البلدان أن تغير المعادلة بين الغرب والشرق، حتى صار الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة مثلا في صالح الأولى، وهذه سابقة في التاريخ، وأسعار النفط في ارتفاع مستمر بسبب الاستقرار في آسيا، مما أدى إلى بناء المصانع وإقامة المشاريع، وهذا يؤدي إلى مزيد من استهلاك

الطاقة، أي مزيد من الطلب على النفط فترتفع الأسعار. إنها فرصة تاريخية نادرة لتحقيق قفزة اقتصادية في بلادنا بسبب تحسن مداخيل الخزينة الوطنية لكثير من الدول الإسلامية، إن أحسنت شعوبها وضع مصالحها بين الأيدي الآمنة... المعركة الحقيقية هي معركة العلم ومعركة العمل وإتقانه والمثابرة على الجهد الصغير حتى يكبر...

س7: وفي الأخير؟

ما يمكن أن نقوله هو أننا كنا مع الحل السياسي للأزمة منذ البدايات الأولى لانفجارها، وهو ما يجعلنا نؤيد أي جهد يرمي لإخراج البلاد من أزمتها، كما أنه ينبغي التأكيد على ضرورة التمييز بين المصالحة الوطنية كمسعى شامل ومستمر عبر الزمان، وبين ميثاق السلم والمصالحة المطروح للاستفتاء، وإن المهم هو العمل على ترجيح التوازنات لا من باب الغالب والمغلوب، بل لعودة الأمور في الجزائر إلى نصابها الطبيعي، حيث ينبغي أن يكون للتيار الحضاري أي الإسلامي والوطني كلمته القوية والمسموعة في البلاد.

ح. حوار مع "الخبر الأسبوعي" الجزائرية، نشر يوم 17 سبتمبر 2005:

"مراكز القوى تريد وضع الرئيس في الزاوية الضيقة"

حاوره: كمال زايت

أكد أنور نصر الدين هدام أن مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة دون المستوى، وهذا باعتراف رئيس الجمهورية نفسه، مشيرا إلى أن رائحة الاستئصال تفوح منه، واعتبر بأن الرئيس بوتفليقة تراجع عما وعد به الشعب، مشيرا إلى أنه ليس في وضع مريح، لأنه يتعرض لضغوط داخل السلطة، من طرف العصب التي أوقفت المسار الانتخابي بالأمس، ولا تريد اليوم للمصالحة أن تتحقق.. وأوضح هدام بأنه لا يستبعد أن يعتذر الرئيس بوتفليقة من الشعب الجزائري بعد سنوات بسبب ما تضمنه هذا الميثاق من ظلم.

س1: هل تعتقدون بأن الميثاق من أجل السلم والمصالحة كان ظالما للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحضورة؟

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، في البداية أود أن أشكركم على هذه الفرصة التي أتحتموها لي. بالنسبة للميثاق الذي كشف عنه رئيس الجمهورية مؤخرا ليس هناك شخص اطلع على هذا المشروع و لم يعتبره دون المستوى. والغريب أن رئيس الجمهورية

نفسه، والذي يصدر الميثاق باسمه، يقول أن هذا ما استطعنا التوصل إليه. الرئيس نفسه يعترف بوجود نقائص كبيرة في هذه الوثيقة. وهذا من المفارقات العجيبة في عالم السياسة الجزائري. وكل الذين أمكن لنا التحدث إليهم سواء كانوا من محيط السلطة أو من القيادات الوطنية أو الشخصيات التاريخية أو الفاعلين السياسيين إلا وأشاروا بكل وضوح إلى أن الوثيقة بعيدة كليا عن كل الآمال التي كانت معقودة على هذا المشروع. فهو مشروع فيه رائحة الاستئصاليين وكأن هؤلاء لا يزالون يصرون على ضرورة تمديد وقت الأزمة وإطالة عمر المأساة. فلم يكفيهم كل ما فعلوه منذ انقلاب 11 يناير 1992 ويريدون المزيد. وهذا ليس كلامي بل هو كلام الرئيس نفسه في تجمعاته التحسيسية لقد أدان أطرافا في السلطة تستفيد من ريع مأساة الشعب الجزائري.

إن الذين صاغوا هذا الميثاق وضعوا مصداقية الرئيس على المحك وغامروا بكلمة الشرف التي أعطاها أكثر من مرة . قبل بضعة أيام في تجمع الشلف سمعت الرئيس يقول إنني أطلب العفو من هؤلاء الذين وضعوا السلاح قبل خمسة سنوات في اطار قانون الوئام المدني! وكررها عدة مرات! الرئيس يشعر بالحرج من هذا الخلل في تنفيذ الالتزامات.. هذا واضح من نبراته وواضح من تعليقاته المختلفة!!

في هذا السياق لا أستبعد أن يقول الرئيس نفس الكلام بعد بضعة سنوات أنني أطلب العفو من الشعب الجزائري، لأن الميثاق لم يكن في المستوى المطلوب؟!. وأنا لا أقول أن الميثاق ظلم الجبهة الإسلامية وأبناء الشعب الذين قاموا ضد مصادرة حق الشعب في الإختار فحسب، بل في الحقيقة ظلم كذلك مفهوم العدالة وظلم مفهوم الشرعية القانونية وظلم مفهوم الحقيقة التاريخية وظلم مفهوم المصالحة الوطنية.

س2: لماذا جاء في نظركم خطاب الرئيس مخالفا لتصريحاته السابقة التي لم يكن ينحاز فيها لأي طرف من طرفي الأزمة التي عصفت بالبلاد منذ إلغاء المسار الانتخابي؟

من الصعب أن أتكلم نيابة عن الرئيس ولكن كمتابع ومهتم بالحدث الوطني وخاصة إنني معني بشكل مباشر أشعر بان الرئيس في وضع غير مريح وحرج، هناك التزامات قطعها على نفسه أمام الشعب الجزائري وأمام المجتمع الدولي ، إلى درجة أنه واعد بالاستقالة إن فرضت عليه سياسات هو غير راض به، وهناك من هم كالحجر في السباط يعرقلون مسار المصالحة الوطنية ويريدون الوقوف في طريق عجلة التاريخ.

الآن يبدو أن نفس مراكز القوى التي أوقفت المسار الانتخابي في يناير 1992 وأدخلت البلاد في حمام من الدماء والدموع، هي نفسها اليوم التي تعرقل عملية المصالحة وتريد وضع الرئيس في الزاوية الضيقة. لكن في نظرنا ليس هنالك ما يبرر خضوع الرئيس لضغط هؤلاء فالحق أحق أن يتبع. على الرئيس أن يوفي بكلمة الشرف التي أعطاها أكثر من مرة من أجل مصالحة وطنية كاملة غير ناقصة. اللغة المستعملة في الميثاق أو في التجمعات التحسيسية ليست لغة جمع الشمل ولغة التصالح والأخوة بين الجزائريين بل هي لغة تجريم! وهذا بعيدا عن روح المصالحة. إصلاح ذات البين له لغة خاصة، لغة الأخوة ولغة الرحمة، ولغة التسامح، وليس لغة الإدانة ولغة التجريم بل هي لغة الاعتراف بالخطأ! بالفعل فإن مصادرة حق الشعب في الاختيار يوم 11 يناير 1991 اعتداء إجرامي يجب على مرتكبيه الاعتراف بذلك وسوف يجدون لا محالة الشعب متسامحا معهم إن هم تخلوا عن الكبرياء والتمادي في الخطأ وتركوا الرئيس يواصل الطريق نحو

مصالحة وطنية حقيقية. والخطوة الأولى تكمن في الحفاظ على مؤسسة رئاسة الجمهورية كإطار مرجعي محايد لجمع الشمل والمصالحة الوطنية. إن من أبجديات فض النزاعات وجود ما يسمى بطرف ثالث يكون محل احترام ترجع إلية كل الأطراف المتنازعة، يقوم برعاية عملية فك النزاع بعد تحليله والاطلاع على المواقف الحقيقية لمختلف الأطراف، دون إقصاء، حول النزاع ومعالم الحل. إن الملاحظ للشؤون الدولية يرى أن لكل نزاع إلا وتقدم المجتمع الدولي، بمختلف مؤسساته، بعرض وساطة لفض النزاع، إلا فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، وذلك رغم المخلفات المأسوية التي أطالت الشعب بكل شرائحه. فعند هذا الغياب للمجتمع الدولي ، يتوجب علينا نحن كجزائريين البحث عن جهة نرجع إليها جميعا من أجل جمع الشمل وفض النزاع والمصالحة بين كافة أبناء وبنات الشعب دون إقصاء. ولعل النتائج المعلنة للانتخابات الرئاسية الأخيرة قد حددت لنا هذا الإطار الوسيط المرجعي.

ومنه، أجدد هنا نداء إلى كافة الأحزاب والشخصيات الوطنية للقيام بدعوة الرئيس، بحكم منصبه، إلى تحمل مسؤولية الوساطة النبيلة العادلة وإعداد تحت رعاية الرئاسة مؤتمر وطني شامل يدرس فيه الخطوات الموالية لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية غير ناقصة تفضي إلى حل حضاري للأزمة بدءا بمعالجة مخلفاتها وضمد الجراح واستعادة الحقيقة.

س3: هل تعتقدون بأن الرئيس خضع لضغوط جهات استئصالية مثلما قال مدني مزراق، أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ؟

أنا لم أستمع لما قاله هذا الشخص.

س4: لماذا تم التراجع عن فكرة العفو الشامل في نظركم؟

هناك من يريد أن يتستر خلف أنور هدام وأمثاله الذي لديه قضية سياسية وحرم من حقوقه السياسية كمواطن منتخب عليه في انتخاب نزيهة وشفافة باعتراف جميع المؤسسات الدولية والوطنية بما فيها وزير داخلية ذلك العهد وتعرض إلى اضطهاد الدولة والقمع، ويريد أن يضع تحت جبة أنور العناصر التي نهبت ملايين الدولارات وأفرغت خزائن الوطن وحولت أموال الجزائر في حقائب السفر ومسكوهم متلبسين في المطارات، العناصر التي انعدمت ضمائرها واستغلت محنة الشعب الجزائري حتى تنهب ثرواته وأمواله. هناك عمليات خلط بين القضايا السياسية وقضايا الحق العام وقضايا سرقة أموال الشعب ونهب خيرات البلاد!

وهنا نستطيع أن نستنتج بان الأطراف التي قايضت الرئيس ربما طرحت عليه هذه الأوراق المزيفة حتى يشملها العفو الشامل! فهو عندما كان يتحدث عن العفو الشامل بديهيا كان النظر يتجه إلى القضايا السياسية التي هي مصدر الأزمة السياسية، وليس قضايا الرشوة ونهب البنوك وسرقة القروض! ولذلك تراجع عن هذا المشروع!

هذا مجرد تفسير قد تكون هناك خلفيات أخرى! الله أعلم. لذلك فإنني شخصيا أصلا لم أطالب يوما بالعفو الشامل وإنما الذي أطالب به هو التحقيق المستقل في كل الجرائم التي ارتكبت في حق الشعب وإلغاء الأحكام المسيسة الغير العادلة والصادرة عن قضاء أقل ما يمكن وصفه طيلة العشرية الظلماء بقضاء مسيس غير مستقل.

س5: هل بقي للفيس مستقبلا في ضوء هذه المعطيات الجديدة؟

الواقع متحرك والظرف التاريخي متغير، هناك إطار مبادئ وهناك سياق تاريخي وهناك وضع اجتماعي، ولذلك أستطيع أن أقول أن نسق العمل المبدئي الذي طرحته الجبهة الإسلامية للإنقاذ والابتعاد عن لغة المساومات والبيع والشراء في سوق السياسة وعلى حساب المبادئ هذا الخط الأصيل لا يزال له مستقبل ولا يزال الشعب الجزائري في حاجة إلى من يمثل تطلعاته السياسية ويخدم خياراته الحضارية، ولا يخدم فقط المصالح الفئوية والحزبية. بعض الأحزاب فقدت بوصلتها وأصبحت مجرد منظمات جماهيرية تشبه منظمات الحزب الواحد. وأي محلل لوضع المعارضة في الجزائر سيلاحظ أن هناك منطقة فراغ كبيرة جدا وواضحة للعيان، وهذه المنطقة لن تملأ إلا بالخط الأصيل الحضاري.

س6: هل ترون أنه من الضروري أن يدعم قيادات الفيس هذا المشروع وينخرطوا فيه واعتباره خطوة على طريق الحل الشامل أم ترون أنه يجب التحفظ عليه أو معارضته؟

لقد ناقشت الموضوع مع العديد من الاخوة الأوفياء للخط الأصيل للجبهة الإسلامية وكل ما لمسته منهم هو نضج وتوازن أكثر بكثير من نضج وتوازن الوثيقة نفسها. حتى بعض الناس ممن أصبحوا يدورون في فلك السلطة قدموا تحفظاتهم وأشاروا إلى خيبة أملهم. بل إن بعض الذين يدعمون الميثاق عن حسن نية وتغليبا لمنطق الأمل وروح التفاؤل سجلوا ملاحظاتهم وتحفظاتهم بقوة إبراء لذممهم أمام الله تعالى وأمام التاريخ.

وفي الواقع ليس هناك منطق سياسي بين "نعم" أو "لا" فالميثاق بشكله

الحالي ليس ميثاق للسلم ولا للمصالحة الوطنية الحقيقة المفضية إلى حل نهائي لأزمة اختيار السلكة السياسية في البلاد . ولن يكون قادرا على تأمين المستقبل ما دام يريد أن يكرس الإقصاء كسياسة رسمية. فالمصالحة الوطنية تبقى مطلب شرعي ووطني وشعبي ويجب أن تحشد كل الطاقات من أجل تفعيل كل خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح.

ط. النص الكامل للحوار مع "الشروق اليومي" الجزائرية الذي نشر في اليوم الذي كان مقررا فيه العودة إلى أرض الوطن الحبيب الجزائر، أي يوم 29 أكتوبر 2005، تحت عنوان:

"الرئاسة دعتني وأسقطت عني الأحكام القضائية والاستئصاليون رفضوا عودتي"

سأله: محمد يعقوبي

أثارت وتيرة تصريحات أنور نصر الدين هدام بالعودة إلى الوطن زوبعة كبيرة، خاصة بعد أن تعثرت زيارته المرتقبة نهاية هذا الشهر، وهو ما جعله يقول بأن الاستئصاليين يريدون معارضة كارتونية يزينون بها المشهد السياسي... يطرح في هذا الحوار الكثير من الأفكار الجديرة بالنقاش.

س1: أثارت وتيرة تصريحات أنور نصر الدين هدام بالعودة إلى الوطن زوبعة كبيرة، خاصة بعد أن تعثرت زيارته المرتقبة نهاية هذا الشهر، وهو ما جعله يقول بأن الاستئصاليين يريدون معارضة كارتونية يزينون بها المشهد السياسي... يطرح في هذا الحوار الكثير من الأفكار الجديرة بالنقاش.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. في البداية أريد أن أشكر جريدة الشروق على هذه الفرصة التي أتاحتها لي كما أود أن أغتنم هذه المناسبة كي أهنئ الشعب الجزائري بحلول عيد الفطر المبارك وذكرى ثورة الفاتح نوفمبر المجيدة أسأل الله أن

يعيدهما علينا وعلى الأمة الإسلامية باليمن والسعة والبركة والاستقرار.

بخصوص موضوع عودتي إلى وطني الحبيب ليس بالأمر الجديد فأنا أعمل منذ أكثر من ثلاثة عشر سنة من أجل إعادة الشرعية الدستورية الكاملة في البلاد وإعادة احترام سيادة الشعب الغير المنقوصة حتى يتسنى لجميع أبناء الوطن الواحد العيش الكريم فوق أرضهم وبين ذويهم بكل حرية... وقد أبديت في هذا السياق استعدادي مرارا وتكرارا للعودة إلى أرض الوطن من أجل المساهمة مع باقي القوى الوطنية المحبة للسلام؛ لتفعيل مشروع المصالحة الوطنية الحقيقية ودفع مسار تنقية الأجواء إلى الأمام.

ولا أكشف سرا إذا قلت أنه قد تمت دعوتي للعودة قبل موعد الاستفتاء أي قبل 29 سبتمبر 2005... وهذه المرة تلقيت الدعوة رسميا باسم رئيس الجمهورية ومن أجل المساهمة في الجهود الوطنية من أجل التصالح، بكل حرية وكمواطن معارض يملك جميع حقوقه غير منقوصة. ولم يكن أمامي إلا أن أستجيب لهذه الدعوة الكريمة، مهما كانت المخاطر ورغم يقيني أن وضع الرئيس غير مريح وهو يتعرض لضغوط الاستئصال... وهناك من يسعى إلى تجفيف نية الصلح بين الجزائريين... ويكفي أن الرئيس قال "بأن التيار الوطني لا يزال ضعيفا" وهذا التصريح في حد ذاته منبع كل التخوفات وكل الارتياب.

فالذين وجهوا لي الدعوة يعلمون جيدا أنني تحفظت بشكل علني على مشروع الميثاق وعبرت عن ذلك في أكثر من مناسبة. وقلت بأن المشروع دون مستوى الطموحات وأقل من كلمة الشرف التي قطعها الرئيس على نفسه. ولذلك السؤال الذي يطرح نفسه: هل نقف متفرجين والتيار التغريبي الاستئصالي يزيد يوما بعد يوم من تعفين الوضع، وتفويت هكذا فرصة أخرى

لطي صفحة الآلام والدماء والدموع أم أننا ننـــزل بثقلنا من أجل ترجيح التوازنات ودفع مسار المصالحة في الاتجاه الصحيح. ألم يقل الرئيس بكل وضوح: "هذا ما تسمح به التوازنات الوطنية الحالية".

إذن يا سيدي الدعوة وجهت لي باسم رئاسة الجمهورية، وليس لي أن أتردد أمام أي فرصة أرى فيها أنا ومن معي إمكانية دفع الأمور إلى الأمام خدمة للصالح العام ، مهما كانت تحفظاتنا ومهما كان توجسنا من مكائد التيار الاستئصالي ومهما كانت المخاطر التي يمكن أن نتعرض لها، فأنا لم أكن لأعود من أجل النزهة أو لمغانم تجارية أو كراسي ديكورية في حكومة لا ناقة لي ولا جمل في ترسيم سياساتها، بل أنا على يقين أنني أعود إلى دوامة المخاطر التي قد تصل إلى درجة الأذى الجسدي أو الاغتيال!

س2: ولماذا لم تعلنوا حينئذ عن العودة؟

المسألة لا تتم بين عشية وضحاها، توجه لك الدعوة في الصباح فتركب الطائرة في المساء. لقد تلقيت الدعوة رسميا في 20 سبتمبر 2005، وكان علي التشاور مع إخواني لدراسة الموقف "فلا خاب من استشار"، ولم يطل الأمر وكان ردي إيجابيا، ثم بدأت الخطوات الإجرائية العملية، سواء على مستوى تهيئة الأجواء في الوطن بالنسبة للطرف الذي وجه الدعوة أو على مستوى ترتيب الوضع بالنسبة لإقامتي بأمريكا وذلك بالاتصالات الضرورية وما إلى ذلك من ترتيبات...

وأنا شخصيا تمنيت أن تنتهي الإجراءات وأتمكن من العودة قبل موعد الاستفتاء لشوقي في العودة إلى أرض الأجداد والأحباب. خاصة أنه في الحقيقة أنا لست معنيا بالإجراءات التي قد تنبثق عن الميثاق، فأنا صدرت في حقي

أحكاما غيابية من قبل قضاء أقل ما يمكن وصفه هو أنه كان مسيسا... فما كان على السلطات سوى إلغاء تلك الأحكام الغير مؤسسة أصلا... فانتظرنا حتى استوت الأمور وأعلنا عن الموعد بالاتفاق مع الجهة صاحبة الدعوة بعد ما انتهينا من جميع إجراءات الاستعداد للسفر.

للأسف هناك بعض الناس يهرفون بما لا يعرفون، ... يعتقدون أن الأمر أمر تسرع وربح سياسي وما إلى ذلك ... هم يتصورون أن تنقل معارض سياسي لا تسبقه ترتيبات واستعدادات، خاصة من قبل معارض يقف بالمرصاد لدعاة الاستئصال الذين عرفوا بعدائهم الدموي لمن يخالفهم ...

فالأمر والحمد لله ماض وفق مخطط مدروس ودقيق نسعى من خلاله فرض منطق طي صفحة الصراع وفتح أخرى للتصالح المفضي إلى تضميد الجراح من خلال استعادة الذاكرة ومعرفة الحقيقة ورد المظالم وإشاعة روح التسامح والعفو... وكل ذلك من أجل تهيئة الأجواء للوصول إلى تحقيق وفاق وطني حول حل دائم وعادل للأزمة الوطنية... هذا النوع من الأشخاص –الذين لم يتمكنوا من التخلي عن حساباتهم الماضية وبعضهم مسير وليس مخير مهمته الطعن في النوايا– هم الذين يفسدون الحياة السياسية نظرا لجهلهم أبجديات التعامل السياسي.

وأنتم كصحفيين ربما أعلم مني بمدى ضعف الأداء السياسي لهؤلاء. لقد كان من أقل الواجبات التي تقتضيها أخلاق العمل السياسي النظيف أن يرفعوا السماعة ويتصلوا بنا حتى نشرح لهم الموقف، وبعد ذلك لهم أن يقولوا ما يشاؤون.

أما أن يتكلموا من فراغ وعن جهل ويطعنوا في النيات فهذا في الواقع يدل

على أن الطريق التي يسيرون فيها طريق مظلمة ويعكس محدودية أفقهم السياسي.

يكفي أن أخبرك بأنني لم أقصر في الاتصال بكثير من الشخصيات والرموز الوطنية المشهود لها بالنزاهة والحرص على مستقبل الجزائر و لم شمل الجزائريين، ويمكنك أن تتخيل ما تشاء من الأسماء من أجل أخذ رأيها والاهتداء بنصائحها وتوجيهاتها. وعندما نضجت الظروف واستوت الإجراءات أعلنا عن تاريخ العودة.. والحمد لله تلقى جميع المواطنين وكثير من المتابعين للشأن الجزائري هذا الخبر بارتياح كبير وفرح وتجسد ذلك في افتتاحيات وسائل الإعلام الوطنية والدولية.

س3: ومن منعكم من العودة إلى البلاد؟

هذا هو السؤال الذي كان على تلك الجهات الإسراع لطرحه بدل تمييع النقاش وتحميل الضحية أخطاء الجاني من أجل لفت الأنظار عن الأطراف المعارضة للمصالحة الحقيقية الجادة...

يا أخي ألم يقل الرئيس أن هناك أطرافا في السلطة ضد المصالحة، أليست هذه الأطراف قد عبرت بكل وضوح عن تحفظها على عودتي في بعض المنابر الإعلامية المعروفة بولائها لجماعة يناير 1992، وهي الأطراف نفسها التي أخذتها الهيستيريا بعد تمكني من إبرام العقد الوطني مع باقي القوى والشخصيات الوطنية النزيهة، فالمسألة في غاية الوضوح.

ولا أعتقد أن جريدة وطنية تتحمل معلومات ثقيلة، ولذلك ليس من المصلحة التضحية بمنبر إعلامي وطني مثل الشروق مشهود له بالدفاع عن ثوابت الأمة من أجل قضية جزئية. إنني دائما أتذكر كلمة أخي الشهيد الشيخ محمد السعيد طيب

الله ثراه: "أن التاريخ لا يكتب بصيغة الحاضر". ولدي التزام بأن نفسح المجال لمزيد من إنضاج الظروف والقناعات وتذليل ما بقي من عقبات للتخفيف من تغول التيار الاستئصالي، لقد كان مجرد الحديث عن المصالحة الوطنية يعتبر جريمة كاملة الأوصاف، واليوم الحمد لله تجاوزنا هذه العقبة.

التيار الاستئصالي لا يزال نافذا، وهو يريد معارضة كرتونية وليس معارضة جادة لها مصداقية.

لقد كانوا يتصورون أن بعض التصريحات هنا وهناك عن عودة أنور هدام مجرد تصريحات للاستهلاك الإعلامي ولكن عندما بلغت المرحلة إلى محطة التنفيذ، أخذهم الهيستيريا وتحركوا بقوة لإفشال المشروع! وهم بكل تأكيد يريدون أن يحققوا أكثر من ضربة، أولها تقديم رسالة واضحة بأنهم لا يزالون أصحاب القرار الفعلي وهم الذين يخططوا لكافة التفاصيل والجزئيات، وثانيا حتى يحرجوا مؤسسة الرئاسة ويظهرونها في موقف الضعف، وأنها غير قادرة على أن يكسر شوكتهم في دواليب السلطة..! كما أنهم يرغبون في الضجة الإعلامية الموجهة للرأي العام الدولي حتى يقولوا لازلنا أقوياء..

والرسالة التي قرأتها من هذا الحدث أن القوى الاستئصالية ترغب في عودة البعض دون البعض، أشخاص محددين يشعرون انهم سيتعاطون معهم لتزيين المشهد السياسي بمشاريع مزيفة يتحكمون فيها عن طريق التيليكموند. أما أصحاب الوضوح والاستقلالية فسيكون مصيرهم الإقصاء وربما التصفية الجسدية.

س4: ماذا عن الاحكام الصادرة في حقك وهل ترى أن السلطة أو القضاء

سيسقطها دون عراقيل؟

الناس في الجزائر تشكك في الأحكام الصادرة عن المحاكم العادية بسبب تفشي المحسوبية والرشوة وتدخل الوجهاء وأصحاب النفوذ في قرارات القضاء فما بالك بالأحكام التي صدرت عن المحاكم الخاصة التي تفتقر إلى أبجديات إجراءات التقاضي والتي ستبقى وصمة عار في جبين القضاء الجزائري. ولكن كما سبق لي أن ذكرته لك آنفا، إن ترتيبات العودة تضمنت عمليا إلغاء المظالم التي سلطت علي غيابيا، وهذا أعتبره حسن نية من الطرف صاحب الدعوة...

س5: من هي القيادة الشرعية للفيس عباسي أم كبير أم أنتم أم كلكم؟

الدكتور عباسي المدني هو رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ... لكنني أعتقد أن المرحلة تقتضي القدرة على تجاوز كل المحبين لديننا وشعبنا ووطننا المنطق الحزبي وبدل ذلك تكاتف الجهود لتحقيق تصالح وطني حقيقي –مع التأكيد على أن الانتماء والعمل الحزبي أمر شرعي وحق طبيعي لكن كل ذلك في الظروف العادية وليس تحت حالة الحصار والطوارئ المفروضة على بلدنا اليوم.

س6: ماذا عن الدكتور أنور هدام الباحث وهل أفرغته الغربة والسياسة من محتواه العلمي؟

هذه ضريبة العمل من أجل قضية عادلة، وهذا درب الأنبياء وأصحاب الرسالات النبيلة. نحن دفعنا الثمن غاليا في سبيل أن تبقى راية الصحوة الإسلامية خفاقة. كان بإمكاننا اتخاذ السبل السهلة من أجل السمسرة، ولكن ذمتنا وشرفنا الدعوي منعنا من أن نقدم مصالحنا على مصالح قضية الشعب الجزائري.

س7: يتهم البعض تنظيم الجزأرة بالضلوع في الأزمة وتتهمه أمريكا بالعلاقة مع القاعدة ويصفه عامة الجزائريين بالغموض نريد أن نعرف حقيقة هذا التنظيم وقياداته وأفكارهم، ومواقفه من القضايا الراهنة؟

أنا وكما أسلفت في العديد من التصريحات أنني لا أعرف تنظيما بهذا الاسم.. وإن كنت تقصد مدرسة البناء الحضاري التي ترعرعت في أحضانها، فبالنسبة إليها العكس لما اتهمت به هو الصحيح؛ هنالك عشرات الدراسات والكتب التي تناولت الحركة الإسلامية في الجزائر والتي صدرت عن مراكز بحثية في الغرب وصرفت عليها مبالغ هائلة، وكلها تعتبر حركة البناء الحضاري حركة وسطية معتدلة تضم نخبة الحركة الإسلامية الناضجة والقادرة على إدارة العملية السياسية وفق قواعد الديمقراطية المعاصرة، وتؤمن بالجمع والتوفيق بين الأصالة والمعاصرة، وتضم الحركة نخبة من رموز الصحوة الإسلامية متعددي اللغات وذوي مصادر تكوين متوازنة. أنظر على سبيل المثال كتاب "The Islamist Challenge in Algeria: A Political History" من تأليف الباحث الشاب ميكائل وليس وهو رسالة دكتوراه دعمت من أحد المراكز البحثية العريقة في الغرب وهناك الباحث المنصف بورجات وغيرهم ... وهناك عشرات رسائل الدكتوراه والماجستير والأوراق البحثية التي نشرت في الغرب، وكلها إذا وقفت عند محطة حركة البناء في الساحة الجزائرية تقف عندها بكل احترام وتقدير.

وهذا هو الذي أقلق الجهات الاستئصالية في الجزائر.

لأنهم يعلمون أن حركة البناء الحضاري حركة متوازنة لها مستقبل ولها حضور في الساحة الوطنية وكانت عصية على الاحتواء ولها خطاب إسلامي متميز ومستقل ومشبع بالنظرة المقاصدية والتفكير المنهجي والرؤية الخلدونية

والمقاربة الحضارية البنابية، فبدؤا بإثارة الزوابع والشبهات. وما يتم ترويجه في الآونة الأخيرة يدخل في إطار السعي من أجل خلط الأوراق وفق تقنية الصراع الفكري التي تحدث عنها مالك بن نبي رحمه الله.

لقد قرأت تقرير البعثة الجزائرية لدى الأمم المتحدة وضحكت كثيرا من شدة الأسف والحسرة على المستوى الذي بلغه ممثلي الدولة الجزائرية، وبالمناسبة فإن هذا التقرير ليس جديدا بل يعود تاريخه إلى بداية سنة 2004 وهو مليء بالمعلومات الخاطئة التي لا يصدقها أبسط موظف في البنتاغون أو جهاز الاستخبارات الأمريكية.

وعليك أن تعلم يا أخي بان الغرب حساس جدا للمعلومة الأمنية، ولا يتعامل معها تعاملا بسيطا وساذجا لأن أي معلومة مدسوسة أو خاطئة قد تقود إلى كوارث، وليس هناك أي مسؤول مستعد أن يتحمل خطورة معلومات مدسوسة ومغشوشة.

وبالنسبة لحركة البناء فهي من أعرق جماعات العمل الإسلامي المعاصر في الجزائر ولقد ساهمت بقسط لا يستهان به في إحداث صحوة إسلامية في جزائر ما بعد الاستقلال. ولقب "الجزأرة" لم يأت من فراغ... فالناس عندما تريد أن تشتم أصحابها تتهمهم بأنهم متعصبين للجزائر، وتقول هؤلاء "الجزأرة".. بربك كيف تتهم اليوم هذه المدرسة الدعوية العريقة اليوم بالانتماء إلى تنظيمات دولية ومشبوهة نختلف معها اختلافا جذريا في فهم الدين والاعتقاد والفكر والمنهج، بينما بالأمس تتهم بأنها جزأرة؟

لقد كان بعض السذج في الصف الإسلامي في مرحلة السبعينات يروجون لأفكار خطيرة جدا ويقولون بأن العمل الإسلامي يجب أن يكون مرتبطا

تنظيميا بجماعة دولية لأنها تمثل جماعة المسلمين ويأتمرون بأوامرها وأنه من خرج عنها خرج عن الملة والعياذ بالله ... وهذا الفكر الذي بدأ ساذجا وبسيطا هو الذي تطور فيما بعد وتحول إلى فكر التكفير، فكل من يخرج من التنظيم فهو خارج من الإسلام ويستباح دمه ...

وحركة البناء الحضاري عملت مبكرا على التحذير من هذا التوجه الخطير، ووقفنا ضد ربط الحركة الإسلامية بجهات خارجية تحت أي مسمى كانت. ولذلك عارضنا فكرة البيعة للتنظيم الدولي للإخوان وقالت الحركة إن ذلك خطر على الصحوة الإسلامية في الجزائر، بل في أي بلد، إذ هذا الانتماء التنظيمي العضوي لجهات خارجية مدعاة للتشتت والفوضى بل وللفتنة. فاليوم إذا سمحنا للبعض بأن ينظموا لجماعة الإخوان في مصر غدا يأتي شخص آخر وينظم لجماعة الإخوان في سوريا أو الكويت، وهناك من ينظم لجماعة التبليغ، وفي اليوم الذي يليه يأتي شخص آخر وينظم لحزب التحرير وشخص آخر ينظم لجماعة سرور وشخص خامس ينظم لجماعة الأحباش وهناك من ينظم للسلفيين في الأردن والآخر ينظم للسلفيين في السعودية، ونحن كنا نحذر من هذه الفوضى في الأفكار والمناهج الدعوية ونحذر من أن تتسرب الفوضى المستشرية في بعض مواقع العمل الإسلامي في المشرق العربي إلى الجزائر.

وكنا نقول بأن نظرية التغيير محكومة بظروفها التاريخية وبظروف البيئة التي نشأت فيها وحتى لا يفقد العمل الإسلامي في الجزائر استقلاليته وتصبح الصحوة الإسلامية مليئة بالعناصر المدسوسة والطابور الخامس.

ولأسف الشديد لم يستشعر كثير من قيادات العمل الإسلامي خطورة هذا التوجه حتى وقع الفأس في الرأس. وأصبحت العملية غير قابلة للتحكم.

وهؤلاء الذين كانوا يزايدون علينا ويتهموننا بأننا نريد أن نجزأر الإسلام أصبحوا اليوم يزايدون علينا ويريدون أن يظهروا بأنهم أشد حبا للجزائر وأنهم أكثر ولاء للجزائر ولمصلحة شعبها لأنهم يشعرون بعقدة النقص ويحاولون التغطية على تاريخهم بل هم اليوم يتنكرون لتاريخهم ويتنكرون لأفكارهم ويتنكرون لأيديولوجيتهم ويستحون أمام الرأي العام أن يعلنوا عن هذه الأفكار البالية التي بدأؤوا بها مسيرتهم الحركية.

لقد كانوا يقولون بأن الجزائر لا تملك علماء، ولا مفكرين، فقلنا لهم اتقوا الله هذه جمعية العلماء المسلمين التي بلغت صوتها أرجاء المعمورة ومكانتها الآفاق وهذا المفكر الكبير مالك بن نبي رحمه الله المفكر الإسلامي المتميز الذي لا يزال تأثيره في الساحة الفكرية الإسلامية ممتدا إلى يومنا هذا.

ولذلك حركة البناء الحضاري منذ البداية طرحت أفكارا بسيطة جدا ولكنها واضحة ومنهجية.. قالت بأن العمل الإسلامي المنظم هو تقنية إدارية لإدارة شؤون الصحوة الإسلامية، ولا علاقة له بالمفهوم العقدي الذي تحدث عنه علماء العقيدة مفهوم "جماعة المسلمين".

وقالت بأن نظرية التغيير تخضع لظروف وملابسات الواقع وأهل مكة أدرى بشعابها، فلا يمكنك أن تجلب برنامج تغيير في محفظتك على طريقة مصانع "المفتاح في اليد"، وتطبقه في واقعك، وقالت حركة البناء الحضاري بأن واجب الدعاة هو تطوير تجربة دعوية ذاتية متفاعلة مع كل التجارب الدعوية الأخرى دون عقدة التتلمذ على الغير أو عقدة الأستاذية، فأبناء الحركة يستفيدون من مختلف التجارب التي يدرسوها ويخضعوها للنقد، ويطورون تجربة الحركة الخاصة بهم وفق معادلة الزمان والمكان.

بل حركة البناء تستفيد حتى من الغرب والتجارب التنظيمية في الغرب، ولكن لا تحصر نفسها في تجربة مصرية أو سورية أو سعودية وتضيق أفق الإبداع على نفسها، كما أنها تدعو إخواننا في هذه البلدان أن لا يقلدوها، بل عليهم أن يتفاعلوا هم أيضا وفق معادلتهم الاجتماعية والسياسية الخاصة بهم، إلى أن يفتح الله على أمتنا استعادة مجدها وكيانها الموحد.

أما الإسلام كدين فهو فوق التنظيم وفوق الزمان والمكان ولكن عملية التنزيل يجب أن تراعى فيها ظروف الزمان والمكان وملابسات الواقع وفق النظرة المقاصدية المتوازنة.

بالله عليك يا أخي هل هذه الأفكار غامضة؟ هل هذا الطرح غير منهجي وغير متوازن؟

هذا ما تربينا عليه داخل هذه المدرسة الدعوية العريقة ولا زلنا ندعو له، فسمونا "الجزأرة"...

وهناك نقطة أساسية كنا ننبه لها دائما خاصة بعض الاخوة الذين تحمسوا لمبايعة التنظيم الدولي للإخوان، قلنا لهم إن هذه المغامرة ستضعكم في مأزق حقيقي، وستستعمل ضدكم هذه الأوراق في الوقت المناسب وتفقدون استقلاليتكم ويتم جركم ضد قناعاتكم، وكلما أردتم المعارضة الجادة وقول كلمة الحق فتحوا لكم ملف ارتباطكم بجهات أجنبية خاصة انه ليس هناك لا مصلحة دعوية ولا فائدة منهجية. ويمكنكم أن تنظموا ملتقيات وتستفيدوا من تجارب كل المسلمين وغير المسلمين دون أن يكون هناك مبرر موضوعي لارتباط تنظيمي وعضوي.

لكنهم لم يسمعوا لنصيحتنا ومضوا في هذا الطريق المسدود، والنتائج

أمامك الآن ويستطيع كل منصف أن يفهم سر التهافت والانبطاح الذي تبديه بعض الأطراف في الساحة الإسلامية الجزائرية التي تقف عاجزة عن قول أي كلمة خارج سمفونية السلطة والقوى الاستئصالية المهيمنة، خوفا من تبعات الملفات النائمة في إدراج السلطة..

إذن قوة حركة البناء الحضاري في نظري هي في استقلاليتها وبعدها عن التجاذبات، لأنها جماعة أصيلة لها جذور وطنية تمتد إلى جمعية العلماء وتفاعلت إيجابيا مع فكر مالك بن نبي وتبنت كثير من المفاهيم التي طورها. وفي تقديرنا أن مالك بن نبي هو قمة العطاء الفكري الإسلامي المعاصر، ونحن دائما نقول لشبابنا بان مالك بن نبي ليس هو كل شيء، فبعض الأفكار التي طرحها ترتبط بفترة الحرب الباردة ولا يمكنها أن تساير التطورات الراهنة ولذلك يجب تجاوزها إلى أفكار ومناهج جديدة تتوافق مع سنة التطور والتجدد.

س8: كلمة أخيرة؟

إن مسألة تعاطي مختلف كتل السلطة في البلاد مع مسألة عودتي إلى أرض الوطن إن دلت على شئ فإنما تدل على حالة الفوضى التي تمر بها الدولة الجزائرية سبب التدخل غير الدستوري لدعاة الاستئصال في شؤون الدولة، وعدم احترام التخصصات ولا المواقع، فحان الأوان من أجل تسليط الأضواء على قوى الضباب والعمل جماعيا نحن كافة المحبين لديننا وشعبنا ووطننا للحد من تأثيرهم، ومواصلة الجهود لطي صفحة المواجهة، مواجه الاستئصال مع الشعب، وتضميد الجراح والبحث جماعيا عن الحل الدائم والعادل للأزمة الوطنية من أجل إقلاع حضاري لبلدنا وشعبنا ...

وأقول لكافة القوى الوطنية إن طريق النضال طويل ويحتاج إلى عزم وصبر وطول نفس وإلى الملتقى عن قريب بحول الله وعونه فوق أرض الوطن والسلام عليكم.

الخاتمة
المصالحة الوطنية خيار بدون بديل

أمام تجاهل المجتمع الدولي المأساة التي طالت الشعب الجزائري نتيجة مصادرة، في يوم الحادي عشر من يناير 1992م، حقه في اختيار نظامه المجتمعي واختيار السلطة السياسية التي يراها هو وليس غيره تخدم مصالحه، وأمام خطر تشتيت وحدة الشعب وإتلاف ثرواته وانهيار دولته، وما قد يترتب عنه، لا سمح الله، من تدخل الأجنبي "وقائيا"، أمام ذلك كله، أصبح من الواجب الشرعي والأخلاقي والحضاري على كل المخلصين لهذا الشعب الأعزل السعي الجاد والفوري من أجل وضع حد لدوامة المواجهة والاستقطاب الحاد الذي أطال مجتمعنا، ومن أجل الالتحام وبعث السكينة والطمأنينة والألفة بين أبناء وبنات الشعب كافة دون أي تمييز، وتحقيق للجميع الحرية والأمن والاستقرار والسلم والعدل الاجتماعي.

أضحت المصالحة الوطنية خيارا بدون بديل.

أ. واقع الجزائر اليوم يناشد جميع أبنائها السعي الجاد لمصالحة وطنية حقيقية

قد تتباين أراء المهتمين بالشأن الجزائري حول تحديد العوامل التي تقف وراء الأزمة الوطنية التي أطالت الجزائر والتي تعود جذورها إلى فجر الاستقلال أو إلى ما قبله. نحن من جهتنا، ناقشنا في الفصل الأول مجموعة من هذه العوامل التي نعتقد أنها تسببت بشكل مباشر في الوضع الحالي المتأزم في البلد، آملين من أن يسهم نقاشنا هذا في تفعيل حوار وطني جاد وفعال لإزالة هذه

الأسباب والتوصل هكذا إلى حل دائم وعادل للمعضلة الجزائرية.

إننا نتفهم هذا التباين في الآراء حول عوامل الأزمة الوطنية، التباين الناجم عن تعدد القراءات حول مسيرة الشعب الجزائري عبر التاريخ. كما نتفهم الدعوات لنسيان الماضي والتطلع إلى المستقبل، إذ المستقبل هو ما نتطلع إليه جميعا.ولكنه لا يمكن إنكار حقيقة ألا وهي أن حاضر الأمم إنما هو متأثر بماضيها كما أنه يؤثر في مستقبلها. فهذه سنة الله في الخلق.

فالمجتمعات التي تريد التغيير والتحسين من أوضاعها، عليها إيجاد المناخ المناسب، الخالي من الأحقاد والاستقطاب والمليء بروح التآخي والتسامح والثقة والطمأنينة والأمان، المناخ الذي يسمح لها بأخذ الدروس من الماضي بكل شجاعة وصدق وإخلاص لأجيال المستقبل، دون الإغراق في تفاصيل الماضي التي توجد في المجتمع حالة من اليأس والعجز المفضي إلى فقدان القدرة والطاقة على مواجهة تحديات الحاضر.

بالفعل، لقد تحقق في الجزائر خلال السنوات الأخيرة استتباب نسبي للأمن. إلا أن ديمومة الأمن والاستقرار يستوجبان نبذ سياسات الإقصاء والتهميش والهروب إلى الأمام. ونهج بدل ذلك سياسة جمع الشمل وتضمد الجراح ودفن الأحقاد وبث روح التسامح، لإيجاد مناخ جديد يمكن أبناء وبنات شعبنا، دون أي تمييز أو إقصاء، من الوصول إلى إجماع وطني حول سبيل إزالة عوامل الأزمة ومعالجتها ومخلفاتها، والوصول هكذا إلى حلها حلا دائما وعادلا.

في نظرنا، لا يمكن لأي مهتم نزيه وغيور عن هذا الشعب ومصيره ودينه واستقلالية دولته تجاهل بعض الحقائق المعاشة على أرض الواقع، نتيجة بعض

هذه العوامل. إن تحقيق مصالحة وطنية شعبية حقيقية تستوجب الوقوف بكل شجاعة وصدق عند هذه الحقائق وتهييء المناخ لمعالجة العوامل التي تقف وراءها. من هذه الحقائق:

1. إنكار حق التنوع والتعددية الحزبية الحقيقية وإبداء الرأي الحر على الجزائريين إلى اليوم. وظل هذا الوضع هو سيد الموقف منذ عشية الاستقلال حينما أنكر الفريق الحاكم واقع التيارات والتشكيلات التي تجذرت في الشعب الجزائري من خلال الحركة الوطنية، والتي ترسخت وتجذرت بانخراطها في ثورة التحرير المباركة. إن الانسداد السياسي يحول دون تحقيق على أرض الواقع أي سياسة تنموية وطنية.

2. كما أن خيار القوة والفصل على ضوء مرجعيتها ظل حتى اليوم هو الخيار الوحيد المعتمد لدى كتل الفريق الحاكم في فض نزاعاتها المتعلقة باختيار السلطة السياسية والمراكز القيادية فيها. فلم تعتمد مختلف هذه الكتل المتعاقبة على السلطة المرجعية الشعبية في فض إشكالات الحكم، بل عملت جميعها على ترسيخ فكرة زعامة القوة. مما أدى إلى انحرافات خطيرة ومكلفة على الثوابت التي أرستها مختلف مؤتمرات الثورة التحريرية الخالدة: كوحدة الشعب وعدم التمييز بين مختلف جهات الوطن، وترسيخ استقلالية الدولة وطابعها الديمقراطي الاجتماعي، مع جعل أولوية السياسي على العسكري، واعتماد في كل ذلك مبادئ الإسلام.

3. إن تبني الخيارات الخاطئة أدى إلى عدم تجديد النخب القيادية في الدولة، حيث ظل الفريق الحاكم نفسه، بمختلف كتله، مستوليا على مفاصل الحكم منذ فجر الاستقلال حتى اليوم. الأمر الذي أدى إلى تهميش العديد من

الطاقات من مختلف التيارات وإلى "نزيف الأدمغة" والخبرات نحو الخارج. وحتى عندما فتح مجال محتشم، تحت ضغط الهزائم الانتخابية وثورة الشارع الجزائري، لم يفتح إلا للمجموعات التي تزكي خيارات الفريق الحاكم.

4. حقيقة أخرى تستوجب الوقوف عندها وهي تلك المتعلقة بالسياسات الاقتصادية المتبعة حاليا، بما فيها سياسة المحروقات. إن السياسات المتبعة حاليا تضع مستقبل بلدنا ودولتنا في خطر حقيقي. وقد كان الفساد وعدم الرشاد في استغلال الثروات الوطنية، من مصادر للطاقة الحيوية التي حبا الله بها بلدنا، سمة بارزة ومظهر من المظاهر المتقدمة للأزمة الوطنية. وهو ما سبب مفاجئة غير سارة للفريق الحاكم في منتصف الثمانينيات بعد الهبوط المفاجئ لأسعار النفط، بينما كانت تسود سياسة ترف حقيقية من غير ترشيد للإنفاق العام والتحسب الاستراتيجي للسنوات العجاف التي عاشتها البلاد فيما بعد، مما أدى إلى إفلاس الدولة وأحداث أكتوبر 1988م. قد تكون اليوم خزينة الدولة مملوءة، إلا أنه ليس هنالك ما يمنع من تكرار تجربة الثمانينيات إن لم يستدرك الأمر ويتم تغيير المناخ الوطني الحالي ليصبح مناسبا لإصلاحات حقيقية لإيجاد اقتصاد منتج.

5. ومن حقائق الساحة الجزائرية اليوم ظهور ملامح العودة إلى سياسات الوصاية على الشعب وإقصاء الآخر المخالف، وكبت الحريات، بما فيها حق التجمع وإنشاء الأحزاب السياسية دون أي قيد أو شرط. بالفعل، إن الخيارات المعلنة اليوم من قبل السلطة تدفع بالقلق فعلا وتشكل تراجعا أمام دعاة الاستئصال إن لم يستدرك الأمر. حيث إنها خيارات يراد من خلالها احتواء الإصلاحات في المجالات المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. هي بالذات الخيارات التي انغلقت فيها السلطة في الماضي، والتي أدت شيئا فشيئا

إلى تبني القمع بوصفه علاجا وحيدا للمطالب المشروعة للشعب الجزائري واعتبار تحركات تيارات المعارضة مهما كانت سلمية تهديدا للوحدة الوطنية وسلامة التراب الوطني ومساسا بأمن البلاد.

وهكذا، فمن باب التذكير، على ضوء هذه الرؤية قصيرة النظرة والمغلبة للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة، تم في بداية الاستقلال كان الرد قويا؛ فسجن العلماء على احتجاجاتهم على اعتماد النهج الاشتراكي ... وكانت الإقامة الجبرية ومصادرة الأملاك ردا على بيانات القيادات التاريخية في انتقاد نظام الحكم... كما أن في بداية الثمانينيات كان السجن مصير الموقعين على بيان النصيحة... وفي أكتوبر 88 كان القمع المعمم مصير ثورة الشباب الجزائري في وجه رموز الفساد، التي أدت سياساتها هذه إلى إفلاس الدولة آنذاك،... واعتماد أساليب أكثر شراسة من قمع وتشريد كان مصير ملحمة المواجهة السلمية في مظاهرات ماي 1991م وفي وجه حركة الاحتجاج على توقيف المسار الانتخابي في يناير 1992م.

و لم يكن للفريق الحاكم آنذاك إرادة صادقة لحل الأزمة الناتجة عن توقيف المسار الانتخابي. فاستعجل طي صفحة الحوار لتطويق الأزمة لحساب سياسة "الكل الأمني".

وظل تيار الاستئصال فيه مصرا على سلوك هذا الطريق المدمر والذي رفضته التيارات السياسية ذات التمثيل الشعبي المعتبر كافة. وهذه التيارات عرضت تجاوز الأزمة بالحوار ودون اللجوء إلى لغة القوة، غداة الحادي عشر من يناير 1992م، وإيقاف المسار الديمقراطي، لكن الفريق الحاكم كان قد حسم خياره بانتهاج استراتيجية المواجهة كما جاء في شهادات رموزه آنذاك.

وتعد لحظة الانقلاب على الانفتاح الديمقراطي الذي فرضته الإرادة الشعبية على السلطة المفلسة هذه، بعد أكتوبر 1988م، هي لحظة القطيعة الكبرى بين نظام فاسد واحتكاري وبين شعب تواق للحرية والعدالة والعيش في تناغم مع ثوابته الوطنية ومبادئه الإسلامية. قطيعة أودت إلى مواجهة مسلحة، سرعان ما حولت إلى إرهاب بشع كلف الكثير.

لقد تضافرت عدة عوامل موضوعية، جعلت شبابا أعزل يواجه سلطة استعملت في بداية التسعينيات، بغير وجه حق، أحقية الدولة في احتكار القوة لضرب الخيار الشعبي.

فلم تكن تلك المواجهة نتاج لتوقع ونبوءة ديغولية متفرسة، أو لعدم أهلية شعب في أن ينشئ دولة منبثقة من ضميره وإرادته ومنسجمة مع عصره، وإنما كانت نتاجا لتناقض في المبادئ والمصالح بين فريق حاكم، يخضع لتأثير أقلية أيديولوجية من جناح العلمانيين الذين يحاربون الإسلام، ومحتكرة لمفاصل الحكم وللثروة، وغارقة في الفساد والظلم، وغير مهتمة بشعب مسلم حر يطمح لان يمارس سيادته وحقه في تولية وعزل الحكام.

كانت هكذا المواجهة مرحلة متأخرة لتراكمات سلبية طيلة ثلاثة عشريات كللت بقرارات غير مسؤولة تمثلت في رفض الإرادة الشعبية وسحب اعتماد أكبر حزب على الساحة السياسية، وحل المجالس المنتخبة وفتح المحتشدات. فضلا عن تعنت السلطة الفعلية ومن يدور في فلكها في رفض دعوات الحوار والتعقل، واعتمادها بديلا عن ذلك نهج الإقصاء والاستئصال.

إن بلدنا وشعبنا في حاجة ماسة إلى قطيعة حقيقية مع سياسات الماضي، والتي كلفنها الكثير. فلا بديل لخيار المصالحة الوطنية الحقيقية. إن بلدنا وشعبنا

لا يحتملان العودة إلى العشرية المظلمة.

6. حقيقة أخرى تتسم بها الساحة الجزائرية اليوم، والتي تتطلب الإسراع بعملية تهيئ المناخ من أجل مصالحة وطنية، تتعلق بالساحة الإعلامية. بعض أجهزة الإعلام تعمل اليوم على إفراغ مشروع المصالحة الوطنية من مدلوله الطبيعي.

كان التحريف والتضليل الإعلامي الحلقة الأخيرة في سلسلة إنتاج الأزمة المدمرة التي عششت لعقد من الزمن في الجزائر الجريحة. فعوضا عن أن يكون الإعلام الصوت المعبر عن تطلعات الشعب والمساند لطموحاته المشروعة في الحرية والعدالة، فلكون معظمه يخضع لأقلية أيديولوجية حقيرة، ظل دور معظم وسائله سلبيا يجاري التيار الاستئصالي ويسير في استراتيجية إذكاء نار الفتنة. الدور الذي راهنت عليه في التسعينيات تلك الأقلية العلمانية المتطرفة المحاربة للإسلام بعد فشلها في إيجاد مكانا لها في الخريطة السياسية التي رسمتها الاستحقاقات الانتخابية آنذاك.

فعوضا عن أن يقوم الإعلام بدور المنظم لتطلعات الشعب في المجالات كافة، والمهدئ للأوضاع والوسيط الذي يشرح مطالب الشعب، ويذلل الصعوبات ويساير عملية الانتقال الديمقراطي المتدرج والسلمي، من مرحلة عقلية الحزب الواحد إلى مرحلة التعددية الحزبية وضمان الحريات وحق الاختلاف والاحتكام للصندوق الانتخابي وحماية حقوق الإنسان...، عوضا عن ذلك كله، عملت، خلال تلك الحقبة المؤلمة من تاريخ شعبنا، معظم وسائل الإعلام على توسيع الفجوة بين المؤسسة العسكرية والأمنية وبين فئة عريضة من الشعب، والرمي بالتناقض الحاصل إلى طريق المواجهة ونقطة اللارجوع.

فها هو اليوم من جديد يغرق إعلام العلمانيين المتطرفين هذا في تحدي الإرادة الشعبية التواقة إلى مصالحة وطنية شاملة وإلى طي صفحة المواجهة. كما يقوم بتشجيع الفساد ومحاربة مقومات الأمة وثوابتها وتحريض العسكر والمخابرات على المجتمع والدعوة إلى احتواء العمل السياسي والعملية الديموقراطية من جديد، وتحريض الفئات المتضررة كافة من المأساة الوطنية على بعضها البعض.

7. حقيقة أخرى تتميز بها الساحة الجزائرية تتعلق بالصحوة الإسلامية، ومنها بالتحديد الحركة الأصيلة التي تنتسب إلى جمعية العلماء العريقة. إن الصحوة الإسلامية بالجزائر تشكل بالفعل أقوى بديل للنظام القائم من حيث قدراتها الذاتية وإمكاناتها البشرية، لو تركت لها الحرية لتنتقل من مرحلة الدعوة والتربية إلى مرحلة السياسة والتمكين في الأرض. فهي، إلى جانب قوى وطنية أخرى، تشكل فعلا طاقة كامنة لصالح الوطن والشعب.

آن الأوان لإعطاء السياسيين المنتسبين للصحوة الإسلامية حقهم في الحياة السياسية الوطنية.

ب. الصحوة الإسلامية والأزمة الوطنية

إن الأزمة الوطنية صورة حقيقية عن انحراف كبير وقعت فيه مختلف كتل الفريق الحاكم بانفصالها عن روح جهاد نوفمبر 1954م، ونصوصه القائمة على مبادئ الإسلام والعدالة الاجتماعية والسيادة الشعبية. بحيث انعزلت كلها عن الشعب الذي كان محضن ثورة التحرير المباركة وحرصا على البقاء في السلطة، فضلت الارتماء في أحضان القوى المسيطرة على النظام الدولي المتجاوز للسيادة الوطنية، كتل ادعت الاشتراكية أولا ثم الليبرالية لاحقا.

لقد تطورت أساليب مقاومة مختلف أطياف المعارضة لانحرافات الفريق الحاكم منذ الاستقلال إلى غاية انفجار الأزمة الوطنية. وكان ضمن هذه المقاومة الوطنية مختلف حركات الصحوة الإسلامية. وأخص بالذكر هنا حركة البناء الحضاري الإسلامية، بحكم معرفتي بها، والتي تدرج دعاتها في معارضة انغلاق الفريق الحاكم على نفسه، محتكرا للحكم والثروة ومبتعدا عن الثوابت الوطنية.

إن حركة البناء الحضاري الإسلامية تعد نفسها حلقة في سلسلة جهود الأمة المسلمة المبذولة من أجل إعادة بناء الحضارة في عالمنا الإسلامي عموما وفي الجزائر خصوصا. تعمل الحركة على المساهمة في رفع الأداء الإسلامي في المجالات التي تعود بالخير على الأمة، مرتكزة على الميادين العلمية والفكرية والدعوية والاجتماعية والسياسية.

كما تلتزم الحركة في كل ممارساتها بالأحكام الشرعية المستنبطة من الكتاب، والسنة، والإجماع وما يفهمه العلماء الربانيون. كما تسعى الحركة بالعمل بسنن التمكين التي جعلها الله للتغيير من أوضاع المجتمعات، وبالعمل على الاستفادة من التجارب الإسلامية والإنسانية فيما لا يتعارض وأحكام الشرع ويلائم طبيعة الأرضية التي تتحرك فيها.

فأسهمت الحركة هكذا عند نشأتها في أواخر الستينيات على نشر الوعي بالذات لدى الأوساط الطلابية ثم باقي فئات المجتمع. ففي وقت كان يرى بعض المنتسبين للصحوة ضرورة دفع الشعب نحو مواجهة النظام بالقوة، فقد بادر هؤلاء بالفعل بقطع بعض الأسلاك الكهربائية والهاتفية...و بالمناسبة هذه المجموعة هي نفسها التي انحازت إلى صف النظام عند مصادرته الإرادة الحرة للشعب. في الوقت نفسه ارتأت حركة البناء الحضاري ضرورة التركيز على الدعوة إلى الله والتربية

وإعداد جيل المستقبل لمواجهة تحديات العصر وضرورات التمكين.

وبعد عقدين من الزمن، وبعد إفلاس الدولة وأحداث أكتوبر 1988م، ارتأت الحركة ضرورة مواجهت استبداد الفريق الحاكم وانتشار الفساد الإداري والمالي بالنصيحة أولا، وإشهاد الشعب على أوجه الانحرف والفساد... كما تجسدت مساعي الحركة في الدعوة إلى تفادي استفزازات الفريق الحاكم، ومن يدور في فلكه، وتفادي محاولاته نقل الصراع من المواجهة السياسية إلى المواجهة العسكرية. وهكذا على الرغم من تلك الاستفزازات، فإن المهتمين من أعضائها بالعمل السياسي، عملوا، من داخل الحزب الذي تبنى بكل وضوح مشروع الصحوة الإسلامية، على ومواصلة معارضة النظام في صورة سلمية أصيلة. لقد نالت تلك الدعوة الحضارية ثقة الشعب، وهكذا فاز الحزب بجميع الانتخابات الحرة بين سنتي 1989 و1991م. وأصر هؤلاء الإخوة على النهج السلمي والتزام الشرعية الدستورية على الرغم من القمع المسلط على مظاهرات جوان 91 وسجن أغلب قادات الحزب.

ولا يفوتنا هنا التنديد مرة أخرى بالذين تخطوا صفوف الصحوة الإسلامية في الجزائر وتصدروا من غير تأهيل للعمل السياسي الحزبي المنتسب إليها. إن هؤلاء نسوا أنما العمل السياسي الشرعي إنما هو فرض كفائي قد يحرم الخوض فيه على غير المؤهلين له.

لكن أخطاء هؤلاء الذين تخطوا صفوف الصحوة الإسلامية لا تقلص على الإطلاق من مسؤولية الذين أقدموا على مصادرة حق الشعب في الاختيار فشنوا هكذا ضده حربا دامية كلفت الكثير. بالفعل، لقد حشرت صفوة الشعب الجزائري في وضع دفاعي مؤلم بمصادرة الإرادة الحرة للشعب الجزائري،

والانقلاب على المؤسسات الدستورية كافة، وفتح المحتشدات والسجون في وجه إطارات جيل الاستقلال، واستفزاز الشعب بالقمع المعمم وبالنصوص التشريعية المناقضة لمبادئ الإسلام. على الرغم من أن التيار الإسلامي الأصيل قد ارتضى بقناعة ومسؤولية المشاركة في العملية الديمقراطية، مع أنها لم تكن نتاج آليات ومؤسسات متفق عليها، ولا كانت خيوط التجربة بيده. بل وأسهمت الصحوة الإسلامية، بما فيها أبناء حركة البناء الحضاري، في تهدئة الأوضاع ودعت إلى تفويت الفرصة على دعاة الفتنة والمواجهة في الفترة بين صيف 1991م، وبداية 1992م، في الوقت الذي حسمت السلطة خيارها وراحت تحضر المحتشدات وسائل القمع كافة تمهيدا للانقلاب على المسار الديمقراطي.

إن تحميل الصحوة الإسلامية مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع، هو من قبيل تحميل الضحية مسؤولية ما اقترفه الجناة. ولقد اعتبر جميع النـــزهاء مقاومة ظلم الفريق الحاكم واستبداده، المقاومة التي دفع إليها الشباب الجزائري دفعا، مقاومة مشروعة، إلى أنها حولت من قبل الاستئصاليين، بعد اختراق صفوفها، إلى أبشع إرهاب عرفه التاريخ.

فالمواجهة لم تكن خيارا مبرمجا لدى أغلبية التيار الإسلامي، ولا حتى احتمالا من بين خيارات أخرى. بل كانت مراهنة الصحوة الإسلامية الأصيلة على الشعب والمصابرة.

ولكنها قوبلت من الذين راهنوا على استراتجيه "الكل الأمني" بسياسة الهروب إلى الأمام في محاولة منهم لتجاوز الشرعية الشعبية بمناطحتها بشرعية تاريخية عبر المجيء القسري بوجوه تاريخية على رأس الدولة لقمع الخيار الشعبي. أو باقتراح حلول جزئية فاقدة للجدية كقانون الرحمة لتطويق أزمة وطنية شاملة. وفي مقابل

ذلك جنح البعض إلى ارتكاب أبشع المجازر والجرائم، والسهر على عدم التحقيق والكشف عن هوية مدبريها، مما أدخل البلاد في نفق فتنة عارمة تخلط فيها الأوراق وتضع الشعب الجزائري في مواجهة نفسه وتحقق الديمومة لقانون الغاب، لأجل مصالح أنانية ضيقة ولو على حساب ما يقارب مائتي ألف ضحية.

لقد طال النـــزيف الوطني

لقد آن الأوان للسعي الجاد لإيقاف النـــزيف الوطني، بدلا من نهج سياسة الهروب إلى الأمام.

ولن يتم ذلك إلا عند التقاء إرادات صادقة، من كلا الخطين الحضاري والتغريبي، لإيجاد حل عادل للمأساة الوطنية عبر المصالحة الوطنية الشاملة على أساس ثوابت الأمة، وبإسهامات الصادقين الذين حازوا ثقتها ودافعوا على قيمها وإرادتها الحرة ولم ينساقوا وراء الانحرفات والاختراقات التي أنتجت المجازر في حق هذا الشعب، خاصة أهل القرى والمداشر والمدن الذين هم في الأساس من المتعاطفين مع الصحوة الإسلامية.

هذه بعض حقائق الساحة الجزائرية يجب معالجتها بكل شجاعة وصدق حتى لا نضيع فرصة أخرى لرفع الظلم عن شعبنا وجمع الشمل وتحرير الطاقات من أجل إقلاع حضاري.

ج. الفرص الضائعة

بالفعل، لقد تميزت الأزمة الوطنية بفرص حل كثيرة ضيعتها مختلف كتل الفريق الحاكم للتجاوب مع المجتمع ونداءات التغيير من أوضاعه هذه. فلم تلق نداءات العلماء والدعاة والعقلاء والزعماء الوطنيين التاريخيين آنذاك أذانا

صاغية من السلطة لتصحيح نهج النظام عن الانحراف على قيم الشعب الأصيلة، ولإضفاء العدالة في تسيير الدولة وتقسيم ثروات البلاد. واتسعت الفجوة بين الفريق الحاكم والمجتمع مع مرور الزمن.

لقد فشلت كل سياسات النظام، بما فيها محاولات الإفساد والإلهاء –من قبيل مشروع شبيبة 2000م–، ولم تجد نفعا. كما قوبلت نصيحة العلماء والدعاة في سنة 82 لإصلاح الأوضاع بالقمع والسجن.

وزاد الاحتقان أكثر في نهاية الثمانينات بثورة الشباب على رموز الفساد في أكتوبر 1988م، وما تبعها من محاولة فاشلة لإرساء "ديمقراطية الواجهة" قصد ترويض قوى ذات تمثيل شعبي في المجتمع. فلما أبانت هذه التجربة الديمقراطية الفتية والقصيرة عن موازين قوى جديدة، سارعت السلطة بإغلاق القوس الديمقراطي فضيعت على البلاد والعباد فرصة أخرى للإصلاح، ولجأت إلى الزج بالمنتخبين إلى المعتقلات والسجون وخنق الحريات السياسية والانقلاب على خيار الشعب، ولم تسمع لنداءات العقلاء من التيار الإسلامي ذي الأغلبية الشعبية في المساعدة "لنـــزع فتيل القنبلة الموقوتة التي تكاد تعصف بالبلاد والعباد".

كما لم تأخذ بجدية مبادرة قيادة أكبر حزب للتعايش السياسي. ولقيت مبادرة الجبهات الثلاث المصير نفسه. كما تغاضت السلطة عن تنبيهات منتخبي الشعب إلى ضرورة الإسراع باتخاذ مواقف تسمح بتلافي حرب مدمرة تنذر بالإتيان على الأخضر واليابس.

كما لم تفلح المبادرة المشتركة بين قيادة أكبر حزب وبعض الأطراف في الأسرة الثورية من أجل تطويق الأزمة وتجاوزها على الرغم من الإجراءات التعسفية والمتمثلة في حل الحزب، وقابلت مختلف كتل الفريق الحاكم، المتوالية

على سدة الحكم، كل هذه المحاولات بتفضيل الحل الاستئصالي وهكذا ضاعت كل الفرص المتاحة لتجنب الأزمة قبل بروزها ولتطويقها بعد انفجارها وللخروج منها بعد استفحالها.

ولم تسلم حتى المبادرات التي خرجت من عباءة الفريق الحاكم من التضييع، من بعض كتله، رافضين لأي تقارب بين الفرقاء. هكذا، لقد واجه عرض القوى ذات التمثيل الشعبي في الساحة السياسية لمخرج سلمي للأزمة، في لقاء سانت إيجديو، عتراضا وإعراضا من السلطة التي اعتبرته "لا حادث"، مفضلة "حدث" الإصرار على سياسة الاستئصال التي جلبت الخراب للبلاد وخسارة فادحة في الأرواح، كما نظر لذلك دعاة تصفية ثلاثة مليون جزائري. فكانت فرصة ضائعة أخرى تجاوب معها الشعب بكل فئاته. وحتى المجتمع الدولي، الذي التزم الصمت المخزي من قبل عند إقدام الفريق الحاكم على مصادرة حق الشعب في الاختيار، أيد نتائج ذلك اللقاء التاريخي.

إننا ندعو إلى عدم ضياع فرصة المصالحة الوطنية.

د. المصالحة الوطنية: تأصيل حضاري

إن المأساة الوطنية تستدعي تكاثف جهود الخيرين أينما كانوا للوصول إلى بر الأمان والخروج النهائي من الأزمة وللتفرغ لمعالجة آثارها والتحضير لانطلاقة وطنية حقيقية تقوم على الثوابت الوطنية واحترام الإرادة الشعبية وإعطاء الأولوية للقدرات الذاتية قبل المراهنة على الاستثمار الأجنبي لدفع عجلة الاقتصاد الوطني.

ولا شك أن أسباب الأزمة واستفحالها وآثارها المؤلمة كلها مراحل ومظاهر لأزمة حقيقية تستدعي معالجة حقيقية لأسبابها وجذورها قبل التكفل

بأعراضها. حتى نتلافى استنساخ الأزمة مرة أخرى.

كما أن المصالحة الوطنية ليست عملية هروب للأمام، بل تقتضي إرادة حقيقية صادقة لفك جميع عقد الأزمة ولمسح جميع آثار المأساة الوطنية.

إن الوصول إلى رأب الصدع وإرجاع الثقة المفقودة في مؤسسات الدولة، التي تعد بوصفها عاملا مهما في إضفاء المصداقية على الدولة، هو شرط أساس لدفع عجلة التنمية. ولعل أهم ما تستدعيه هذه العملية مصارحة تامة قبل مصالحة عامة، انطلاقا من الاعتقاد الجازم بأن الاعتراف بالأخطاء والإقرار بالحقيقة هو بداية الحل، ويزيد من مصداقية المشرفين على مشروع المصالحة الوطنية.

والسلطة القائمة اليوم مسؤولة على إيجاد المخرج من دوامة المواجهة التي خلفت آلاف الضحايا والأرامل والأيتام، ونبذ الحلول المزيفة للتغطية على الأزمة والمأساة الوطنية.

الركائز الحضارية لمصالحة وطنية حقيقية

لتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية فهناك العديد من الركائز الحضارية التي يمكن من خلالها وعن طريقها الوصول إلى تلك المصالحة ومن هذه الركائز ما يأتي:

- إرادة سياسية صادقة وصلبة لتجاوز التحديات في سبيل إرساء مصالحة وطنية شاملة.
- واجب المصارحة عن طريق كشف الحقيقة كاملة فيما يخص المتسببين في المأساة الوطنية الذين اقترفوا جرم توقيف المسار الديمقراطي، وذلك حتى لا يجرؤ أحد على اختطاف مؤسسات الدولة الجزائرية مجددا للدوس على السيادة الشعبية أو المحافظة على

امتيازات قد تحصل بالبقاء في السلطة.

- إنصاف أصحاب الحق الذين هضمت حقوقهم السياسية وأهينت كرامتهم الإنسانية.
- إظهار الحقيقة وتسليط الضوء الكامل على آثار المأساة الوطنية بتمكين عائلات المفقودين من معرفة الحقيقة كاملة حول ذويهم وتمكينهم من الوسائل القانونية لاسترجاع حقوقهم، مع التكفل المادي والمعنوي لهم.
- التحقيق الجدي لمعرفة ظروف وملابسات المجازر التي اقترفت في حق العزل.
- إضفاء وبث روح التسامح -بعد معرفة الحقيقة- في أوساط الشعب وبالأخص الفئات المتضررة.
- مسح جميع آثار الأزمة من خلال إظهار المفقودين وإطلاق سراح جميع المسجونين وفتح المجال لعودة المتابعين في الخارج ووقف كل المتابعات والمضايقات والقيود الإدارية.
- رد الاعتبار للإرادة الشعبية المصادرة برد الاعتبار للعلماء والدعاة والمشايخ والشباب الذين وقفوا في وجه الجرم الأكبر والأول والمتمثل في الانقلاب على المسار الديمقراطي.
- إلغاء حالة الطوارئ وفتح مجال الحريات المدنية والسياسية والإعلامية والدعوية بما يمكن جميع الجزائريين من ممارسة حقوقهم من دون قيود، مع إيجاد آليات تضمن وتحمي الحريات الأساسية.
- فتح نقاش وطني عام حول الخيارات الاستراتيجية للبلاد (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا) تشارك فيه جميع الفعاليات الوطنية.

إن اجتماع أبناء وبنات وطننا الغالي الجزائر، من الغيورين على مبادئ وثوابت الأمة، يجب أن يكون من أجل الحفاظ على هذه المبادئ خدمة لمصلحة البلاد والعباد، لا أن يكون اقتساما انتهازيا للمنافع والمكاسب كما هو شأن الفكر الاستئصالي الانتهازي.

يجب أن يكون اجتماعا حضاريا متأسيا بحلف الفضول القائم على نصرة المظلوم وإفشاء جو من الحرية في المجالات كافة وإرساء العدالة في توزيع الثروة وإعطاء فرص متساوية لجميع الجزائريين والتمكين للتداول السلمي على السلطة.

إن المصلحة العليا للبلاد القائمة على انسجام تام بين المجتمع والدولة لإحداث تنمية وطنية حقيقية لا تهزها الأخطار المحدقة بها، خاصة في هذا الظرف الدولي الذي يهدد أنواع السيادة كافة. إنها تحتم انخراط الجميع في مشروع مصالحة وطنية حقيقية وشاملة قائمة على حرية الشعب وسيادته واحترام مقومات شخصيته والحفاظ على وحدته واستقلالية دولته.

إن أي إجراء أو خطوة تهدف إلى تمييع مصطلح المصالحة واستعمالها لغير أهدافها النبيلة إنما هو مدعاة لاستمرار الأزمة وتأجيل لتداعياتها ولعب بعواطف المجروحين وبطموح الجزائريين الذين اجتمعوا على تزكية المصالحة الوطنية في المواعيد الانتخابية الأخيرة.

ومنه نؤكد اليوم، كما برهنا عليه في الماضي، على استعدادنا الكامل للإسهام في تحقيق أي مشروع جاد ينبع من إرادة صادقة ويهدف إلى إيجاد حل شامل وعادل لجميع جوانب الأزمة يمكن كل الأطراف المتضررة من استرجاع حقوقها المشروعة، وهذا كفيل بتحقيق مصالحة وطنية حقيقية شاملة تهدف إلى رأب الصدع وتجفيف الدموع وضمد الجراح وطي صفحة الدماء والمواجهة.

بالفعل، وإن حاول بعض المتنفذين على مفاصل الحكم اليوم في الجزائر من جعل المصالحة أداة أمنية ومناورة سياسية وتضييع فرصة حل أخرى على الجزائر دولة وشعبا، فإن دعوتنا الصادقة لمصالحة حقيقية وإيماننا بضرورتها وحتميتها تجعلنا لا نتذرع بمكائد هؤلاء دعاة الاستئصال للتشكيك في جدوى المصالحة الوطنية وضرورتها. وسوف نبذل قصارى جهدنا من أجل مواصلة الطريق نحو تحقيق المصالحة الشاملة القائمة على أساس عدم التجني على الحقيقة التاريخية وعدم الإقصاء، وعلى أساس إنصاف المظلومين وتجلية الحقيقة كاملة حول المأساة الوطنية بما فيها قضية المفقودين.

والله على ما نقول شهيد وهو من وراء القصد والهادي إلى الصراط المستقيم.

ملاحق
"أصول الولاية في الإسلام"

الشيخ عبد الحميد بن باديس

مجلة الشهاب، الجزائرية،

ذو القعدة 1356هـ، يناير 1938م

استخرج الإمام ابن باديس رحمه الله ثلاثة عشر أصلا من أصول الولاية في الإسلام من الخطبة المشهورة للخليفة الأول أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، حين استخلف: "إني وليت عليكم ولست بخيركم، فإن رأيتموني على حق فأعينوني، وإن رأيتموني على باطل فسددوني. أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم...".

- "الأصل الأول: لا حق لأحد في ولاية أمر من أمور الأمة إلا بتوليه الأمة، فالأمة هي صاحبة الحق والسلطة في الولاية والعزل، فلا يتولى أحد أمرها ألا برضاها، فلا يورث شيء من الولايات ولا يستحق الاعتبار الشخصي. وهذا الأصل مأخوذ من قوله: وليت عليكم -أي قد ولاني غيري وهو أنتم...".
- الأصل الثاني: "الذي يتولى من أمور الأمة هو أكفؤها فيه لا خيرها في سلوكه (الشخصي وتقواه)... ولا شك أن الكفاءة تختلف باختلاف الأمور والمواطن، فقد يكون الشخص أكفأ في أمر وفي موطن لا تصافه بما يناسب ذلك الأمر ويفيد في ذلك الموطن. وإن لم يكن كذلك في غيره فيستحق التقديم فيه دون سواه. وعلى هذا الأصل

ولى صلى الله عليه وآله وسلم عمرو بن العاص غزوة ذات السلاسل وأمده بأبي بكر وعمر وأبي عبيدة فكانوا تحت ولايته وكلهم خير منه (دينا وتقوى)، وعليه عقد لواء أسامة بن زيد على جيش فيه أبو بكر وعمر. وهذا الأصل مأخوذ من قوله: ولست بخيركم".

- الأصل الثالث: "لا يكون أحد بمجرد ولايته أمرا من أمور الأمة خيرا من الأمة، وإنما تنال الخيرة بالسلوك والأعمال، فأبو بكر إذا كان خيرهم فليس ذلك لمجرد ولايته عليهم بل ذلك لأعماله ومواقفه. وهذا الأصل مأخوذ أيضا من قوله: ولست بخيركم -حيث نفى (الخيرية) عن ثبوت الولاية".
- الأصل الرابع: "حق الأمة في مراقبة أولي الأمر لأنها مصدر سلطتهم وصاحبة النظر في ولايتهم وعزلهم".
- الأصل الخامس: "حق الوالي على الأمة فيما تبذله من عون إذا رأت استقامته، فيجب أن تتضامن معه وتؤيده إذ هي شريكة معه في المسؤولية. وهذا كالذي قبله مأخوذ من قوله: إذا رأيتموني على حق فأعينوني".
- الأصل السادس: "حق الوالي على الأمة في نصحح وإرشاده ودلالته على الحق إذا ضل عنه، وتقويمه على الطريق إذا زاغ في سلوكه. وهذا مأخوذ من قوله: إذا رأيتموني على باطل فسددوني".
- الأصل السابع: "حق الأمة في مناقشة أولي الامر ومحاسبتهم على أعمالهم وحملهم على ما تراه هي لا ما يرونه هم، فالكلمة الأخيرة لها وليست لهم، وهذا كله مقتضى تسديدهم وتقويمهم عندما تقتنع بأنه على باطل ولم يستطيعوا أن يقنعوها أنهم على حق. وهذا

مأخوذ أيضا من قوله: وإذا رأيتموني على باطل فسددوني".

- الأصل الثامن: "على من تولى أمرا من أمور الأمة أن يبين لها الخطة التي يسير عليها ليكونوا على بصيرة، ويكون سائرا في تلك الخطة عن رضا الأمة، إذ ليس له أن يسير بهم على ما يرضيه وإنما عليه أن يسير بهم فيما يرضيهم. وهذا مأخوذ من قوله: أطيعوني ما أطعت الله فيكم -فخطته هي طاعة الله وقد عرفوا ما هي طاعة الله في الإسلام " (أي الإسلام بوصفه منهج حياة متكامل).
- الأصل التاسع: "لا تحكم الأمة إلا بالقانون الذي رضيته لنفسها وعرفت فيه فائدتها، وما الولاة إلا منفذون لإرادتها، فهي تطيع القانون لأنه قانونها لا لأنه سلطة أخرى لفرد أو جماعة فرضته عليها كائنا من كان ذلك الفرد وكائنة من كانت تلك الجماعة، فتشعر بأنها حرة في تصرفها وأنها تسير نفسها بنفسها وأنها ليست ملكا لغيرها من الناس -لا ملكا لأفراد ولا لجماعة ولا لأمم- يشعر هذا الشعور كل فرد من أفرادها إذ هذه الحرية والسيادة حق طبيعي وشرعي لها ولكل فرد من أفرادها.

  و هذا الأصل مأخوذ من قوله: أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإذا عصيت فلا طاعة لي عليكم -فهم لا يطيعونه هو لذاته وإنما يطيعون الله باتباع الشرع الذي وضعه لهم ورضوا به لأنفسهم. وإنما هو مكلف منهم بتنفيذه عليه وعليهم، فلهذا إذا عصى وخالف لم تبق له طاعة عليهم".
- الأصل العاشر: "الناس كلهم أمام القانون سواء لا فرق بين قويهم

وضعيفهم، فيطبق على القوي دون رهبة لقوته، وعلى الضعيف دون رقة لضعفه".

- الأصل الحادي عشر: "صون الحقوق –حقوق لأفراد وحقوق الجماعات–، فلا يضيع حق ضعيف لضعفه ولا يذهب قوي بحق أحد لقوته عليه".
- الأصل الثاني عشر: "حفظ التوازن بين طبقات الأمة عند صون الحقوق، فيؤخذ الحق من القوي دون أن يقسى عليه لقوته فيتعدى عليه حتى يضعف وينكسر، ويعطى الضعيف حقه دون أن يدلل لضعفه فيطغى عليه وينقلب معتديا على غيره. وهذا الأصل –واللذان قبله– مأخوذة كلها من قوله: ألا إن أقواكم عندي الضعيف حتى آخذ الحق له وأضعفكم عندي القوي حتى آخذ الحق منه".
- الأصل الثالث عشر: "شعور الراعي والراعية بالمسؤولية المشتركة بينهما في صلاح المجتمع، وشعورهما دائما بالتقصير في القيام بها ليستمرا على العمل بجد واجتهاد، فيتوجهان بطلب المغفرة من الله الرقيب عليهما. وهذا مأخوذ من قوله: أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم".

و يختم الشيخ ابن باديس مقاله بهذه السطور:

"هذا ما قاله ونفذه أول خليفة في الإسلام منذ أربعة عشر قرنا، فأين منه الأمم المتمدنة اليوم؟... كان يستمد ذلك من الإسلام ويخاطب المسلمين يومذاك بما علموه وما لا يخضعون إلا له ولا ينقدون إلا به... كانت الأمم غارقة في ظلمات الجهل والانحطاط، ترسف في قيود الذل والاستعباد تحت نير الملك ونير كهنوت، فما كانت هذه الأصول والله إذا من وضع البشر وإنما

كانت من أمر الله الحكيم الخبير.

نسأل الله جل جلاله أن يتداركنا ويتدارك البشرية كلها بالتوفيق للرجوع إلى هذه الأصول التي لا نجاة من تعاسة العالم اليوم إلا بها".